

KUL - SHARIA



10280000026070

مكتبة جامعة القاهرة

وثائق

في أحكام قضاء أهل الذمة في الآن دلس

مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى

للقاضي أبي الإصبع عيسى بن سهل

١٢٥٨



دراسة وتحقيق

الدكتور

محمد عبد الرقاب خالوف

رئيس قسم الدراسات الاجتماعية، معهد التربية للمسنين

٢١٦١٧
م
٧

مراجعة وتقديم

الدكتور محمود على مكي

المستشار طهفي كامل إبراهيم

١٦١٧
٧

«حقوق الطبع محفوظة»

المركز العربي للدول للإعلام

٢ شارع بهجت على - الزمالك القاهرة

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

ربما كانت أوضاع أهل الذمة من احتفظوا بديانتهم المسيحية أو اليهودية في ظل الحكم الإسلامي للأندلس هي أقل جوانب التاريخ الأندلسي حظاً من عناية الباحثين العرب ، وذلك لأن التعرف على أحوال هاتين الطائفتين من أهل الكتاب كان يقتضي فضلاً عن جمع كل ما يتصل بهما من أخبار في المصادر العربية أدوات كثيرة مثل معرفة اللغة اللاتينية والاطلاع على المصنفات المسيحية والوثائق التي ما زالت باقية في دور المحفوظات أو في الكنائس الإسبانية ، وهما أمران لم يتوفرا دائماً بسهولة لمن عالج هذا الموضوع من الباحثين العرب الحديثين .

على أن الباحثين الأوروبيين ولا سيما الإسبان قد أولوا هذا الجانب من التاريخ الأندلسي ما كان ينتظر من عناية ، وكان من أهم ما حققوه في هذا الميدان هو نشر الكثير من الوثائق التي ألقت أضواءً كاشفة على حياة أهل الذمة في الأندلس .

أما الدراسات التي تشررها حول هذا الموضوع فإنها مع الاعتراف بقيمتها لم تسلم أحياناً من نزعات العصبية التي جعلتهم يضخمون دور هؤلاء الذميين وتأثيرهم في حضارة الأندلس الإسلامية ، أو تخفون طابعاً جذلياً فيه كثير من التعامل على الإسلام والمسلمين .

وقد كان من أول من عالج أوضاع النصارى في الأندلس الإسلامية الباحث الإسباني فرانسيسكو سبوتيت في كتابه ضخيم بعنوان « تاريخ

المستعربين في أسبانيا x (مدريد ، ١٨٩٧ - ١٩٠٣)^(١) . ومن المعروف أن لفظ المستعربين (Mozàrabes) كان يطلق على أولئك الذين احتفظوا بديانتهم النصرانية وإن ظلوا رعايا للدولة الإسلامية الأندلسية بحكم كونهم أهل ذمة ، فالمسلمون حينما دخلوا إلى شبه الجزيرة لم يرغبوا أحدًا من أهلها على اعتناق دينهم بل قبلوا منهم من هداه الله إلى الإسلام طائعا مختاراً . أما الذين آثروا الإبقاء على عقيدتهم فقد تركت لهم الدولة ذلك ، بل إنها بسطت حمايتها عليهم وعلى كنائسهم . ومع ذلك فإن هؤلاء النصارى قد تأثروا بأوضاع من عابثوا من المسلمين فاصطنعوا اللغة العربية وأصبحوا ينتمون إلى عالم الحضارة العربية الإسلامية التي وأوها أسمى بكثير مما كان عليه التراث الحضارى الرومانى القوطى .

وهذا ما هو يفسر تسمية هذه الطائفة باسم « المستعربين » . وقد كانت دراسة سيمونيت التى أشرنا إليها من أكثر ما حققه الباحثون الأسبان قيمة واستقصاء ، لولا أن المؤلف كان شديد العصبية على الإسلام والمسلمين مما شوه آراءه وأفسد الجهد الكبير الذى قام به فى جمع قدر هائل من المعلومات الجديدة . ثم نشر الباحث إيسيلرو دى لاس كاسييجاس بعد ذلك بنحو نصف قرن كتاباً آخر فى مجلدين بعنوان « المستعربون »^(٢) ، ولكن عمله لم يكد يضيف شيئاً إلى كتاب سيمونيت ولو أنه خفف من نزعه المتعصبة على الإسلام والمسلمين .

وقد استفاد من دراسة سيمونيت من كتب بعد ذلك حول هذا الموضوع مثل المؤرخ والعالم الأخرى ما نوبل غومس مورينو الذى نشر دراسة جميلة عن « كنائس المستعربين »^(٣) وجه فيها جهده لتتبع ما بنى من هذه الكنائس أينما مدى تأثرها بالعارة الإسلامية ولا سيما على عهد الخلافة الأموية .

Francisco Simonet : Historia de los Mozàrabes de España, Madrid, 1897-1903. (١)

Isidro de Las Cagigas : Los mozàrabes, 2 vols., Madrid, 1947-1949. (٢)

Manuel Gomez Moreno : Iglesias mozàrabes, Madrid, 1919. (٣)

وفيا بين سنتي ١٩٢٦ و ١٩٣٠ قام المستشرق الإسباني آنخل جونثالث بالنشأ بنشر مجموعة ضخمة من الوثائق الخاصة بالمستعمرين طليطلة خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين ، وهي تبلغ ١١٧٥ وثيقة في المعاملات من ييوع وإجارات ومزارعات وعقود زواج ووصايا وموارث وأحباس (أوقاف) على الكنائس والأديرة ورهون وغير ذلك ، وقد صدرت هذه المجموعة في أربعة مجلدات^(١) ، وجدير بالذكر أن جميع هذه الوثائق مكتوبة بالعربية ، ومنها نرى أن نصارى طليطلة التي أصبحت عاصمة قشتالة المسيحية منذ سنة ١٢٧٨ هـ (١٠٨٥ م) كانوا يكتبون معاملاتهم بالعربية حتى أواخر القرن الرابع عشر الميلادي ، أي على طول ثلاثة قرون بعد فتح ألفونسو السادس لها واتزاعها من أيدي المسلمين . وهذا وحده دليل على عمق تأثير الثقافة العربية في حياة هؤلاء المسيحيين .

ومع أن جونثالث بالنشأ الذي قام بنشر هذه الوثائق وتحقيقها تحقيقاً علمياً جيداً قد أفرد مجلداً كاملاً لدراساتها والإفادة مما تلقىه من أضواء على حياة المستعمرين في طليطلة فإن هذه الوثائق ما زالت محتاجة لمزيد من الدراسة والعمل على استصفاء ما تضمنته من معلومات عظيمة القيمة حول حياة هذه الطائفة من طوائف الشعب الأندلسي .

على أن معظم هذه الوثائق متعلقة بحياة النصارى ومعاملاتهم فيما بين بعضهم البعض وليس فيها إلا مجموعة قليلة تتناول المعاملات بين النصارى وجيرانهم ومساكنهم من المسلمين أو اليهود . فمن المعروف أن التشريع الإسلامي في سماحة ومرونة قد ترك لأهل الذمة تدبير أمورهم بأنفسهم فجعل ما يشجر من قضايا أو منازعات بين أفراد الطائفة المسيحية موكولا إلى رجال دينهم ، فكانت لمؤلا سلطتهم الدينية الخاصة التي يرأسها من يسمى بقاضي النصارى أو قاضي النجم .

وقد أشار ابن القوطية في كتابه « تاريخ افتتاح الأندلس » إلى أحد

هؤلاء القضاء في أيام عبد الرحمن الناصر وهو حفص بن الأبر . كذلك أورد ابن حيان أسماء بعض هؤلاء في أيام الحكم المستنصر ومنهم وليد بن الخبزان وأصبح بن عبد الله بن نبيل .

هذا عن الطائفة النصرانية ، أما اليهود فإننا نعرف أن المسلمين في الأندلس قد ساووهم بأهل الذمة من النصارى بصفتهم أهل كتاب ، ولهذا فقد منحهم حرية العبادة وبسطة الحكومة عليهم وعلى بيعهم نفس الحماية التي أولوها لطائفة المستعربين وبيوت عبادتهم . وكان الفصل في القضايا التي تشجر بين أفراد الطائفة اليهودية موكولا بدوره إلى رؤساء هذه الطائفة . ولا نكاد نعرف من رؤساء هذه الطائفة خلال عصر الخلافة الأموية في الأندلس إلا شخصية أبي يوسف حسداى بن إسحاق ابن شبروط .

غير أن الوثائق الخاصة باليهود ومعاملاتهم وقضاياهم باللغة القلة حتى الذين اختصوا تاريخ اليهود في الأندلس بالدراسة من أمثال أمادور دى لوس ريوس Amador de los Rios وجرايتز Gractz لم يجدوا مادة لها قيمتها من هذه الوثائق .

وهناك في مجموعة الوثائق الخاصة بالمستعربين في صليطة وهي التي نشر جونتالت بالنشأ ما كتب منها بالعربية عدد قليل من الوثائق المتعلقة بمعاملات بين النصارى واليهود وقد استعان بالنشأ في نشر هذه الوثائق بأستاذ اللغة العبرية ملباس فاليكروسا Millás Vallicrosa فنشر نصوصها - وهي خليط من العبرية والعربية - في أحد ملاحق كتابه . كذلك قامت مجلة سيفاراد Sefarad المتخصصة في الدراسات العبرية الأندلسية بنشر بعض الوثائق المتفرقة التي عثر عليها هنا وهناك عدد من الباحثين .

أما القضايا التي كانت تشجر بين أحد النصارى أو أحد اليهود وأحد المسلمين فقد كان من الطبيعي أن يكون أمرها موكولا للقضاء الإسلامى . وقد أفادتنا بعض المصادر التاريخية الأندلسية ببعض هذه القضايا مما نجده في كتب التاريخ أو تراجم القضاة والعلماء أو كتب الحسبة ولكنها لم ترد في

هذه المصادر إلا بشكل عارض غير متصود لذاته ، وعلى نحو لا يتشعب تفاصيل القضايا ولا الإجراءات القضائية ولاحيثيات الأحكام .

على أن الذى يعرضنا عن هذا النقص وجود ذخيرة بالغة القيمة تمثل فى كتب النوازل والأحكام التى احتفظ لنا التراث الفقهي الأندلسي بعدد لا بأس به منها ، وهى كتب لم تظفر حتى الآن من عناية الباحثين بما هى جذيرة به ، فهى تورد نصوص القضايا وتفاصيل إجراءات المحاكمة والأحكام التى يصدرها القضاء فيها ، ومن هنا فإنها تصور لنا واقع الحياة اليوم بكل نبضه الحقيقى .

ولهذا فإن كان من توفيق الله أن اضطلع تلميذى وصديق الباحث الدكتور محمد عبد الوهاب خلافت باستخراج مجموعة من القضايا الخاصة بأهل الذمة من مخطوطة « الأحكام الكبرى » للقاضى أبى الأصبغ عيسى بن سهل وهى المجموعة التى تقدم بين يديها بهذه السطور . وهى مجموعة سيرى القارى أنها على أكبر جانب من الخطر والقبصة فى تصوير ما كان يتصل بين المسلمين وأفراد طائفتى النصراني واليهود من معاملات أو يشجر بين هؤلاء وأولئك من منازعات . وقد سبق للمستشرق الفرنسى ليلى بروغنسال أن نبه إلى أهمية هذه الوثائق واستفاد منها فى المجلد الثالث من كتابه « تاريخ الأندلس » (١) ولكن فضل الكتاب الذى نقدم له الآن هو أنه نشر مجموعة طيبة تبلغ ست عشرة وثيقة تصور جانباً من هذه العلاقات المتشابكة بين المسلمين وطائفتى النصراني واليهود .

وسرى أن بعض هذه الوثائق متصل بناحية من أخطر نواحي التطور الذى شهده مجتمع شبه الجزيرة وهو تحوله التدريجي من دياناته السابقة على الفتح العربى إلى الإسلام . فنحن نجد قضايا متعلقة باعتراف بعض المسيحيين أو اليهود الإسلام وما كان يشجر من نزاع حول ذلك كما نرى فى الوثائق الثلاثة الأولى حيث نرى أن أفراداً يعتنقون الإسلام وهم فى سن لا تبلغ الحلم ، ولكنهم يقومون تحت تأثير أسرهم أو أولياء أمورهم فيريدون الارتداد عن

الإسلام . وزى هنا كيف تبدو مباحة الإسلام وتوجيه العدالة المستندة إلى المبدأ المقرر في الشريعة الإسلامية لا إكراه في الدين ، فالفقيه المشاور عبيد الله بن يحيى يرى أن ذلك الغلام ما دام لم يبلغ الحلم فإن الدولة لا يسعها أن تكرهه على العودة إلى الإسلام . بل يكفي بأن يحمل عليه الوعيد فإن رجع فبغض من الله وإلا فليحبس أباناً لعله يرجع النظر في أمره ، فإذا أصر على العودة إلى دينه الأول فينبغي أن يحل عنه . وقد وافق ابن لبابة صاحبه عبيد الله ابن يحيى على ذلك .

هذا وإن كان ابن سهل نفسه يعترض على هذه الفتوى ويرى أن يكره تغلام على الإسلام لأن محاولته الرجوع إلى دينه الأول كانت بإغواء من أبويه . ومع ذلك فإن ابن سهل يورد الآراء المختلفة حول هذه المسألة ويدعو إلى تأملها وتدبرها ، ولكن بغير أن يصادر رأياً ولا يصد إلى تحكيم .

ورى من الوثيقتين الثالثة والرابعة أيضاً أن النصارى واليهود كان يوسمهم في ظل الحكم الإسلامى أن يمتلكوا العبيد ، ورى في ذلك مظهراً آخر من مظاهر التسامح الإسلامى والمساواة التى بسطها التشريع بينهم وبين المسلمين . ومن خلال الوثيقة التاسعة نشهد جانباً من جوانب الصراع العقيدى فى الأندلس وهو الذى تحول فى أوائل القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) إلى أزمة حنيفة ، ونعنى بذلك نصاعداً التعصب النصرانى الذى هيج به بعض المظفرين من زعماء طائفة المستعربين حتى إنهم كانوا يدفعون ببعض أفراد طائفتهم دفعاً إلى ما يشبه القيام بأعمال انتحارية تبلغ حد الموت ، ومن ذلك ما صنعته تلك المرأة المسماة بذيمة التى دخلت على مجلس قاضى الجماعة بقرطبة أحمد بن محمد بن زياد فرغمت على رموس الأشهاد أن عيسى عليه السلام هو الله تعالى وأن محمداً صلى الله عليه وسلم كذب فيما زعمته ادعاء من النبوة . وحكم الشريعة يقضى فى ذلك بالقتل سواء صدر مثل هذا الكلام من ذى أو مسلم ، ولكن هذا الحكم لا ينفذ إلا بعد تثبيت والتوثيق من الجرم .

ونحن نعرف أن هذه الحركة التى قام بها المتعصبون النصارى والتى ندعوها المذبذبات المسيحية باسم حركة الاستشهاد بدأت فى أواخر أيام عبد الرحمن

ابن الحكم الأوسط وبلغت ذروتها بعد ذلك بنحو عشر سنوات في أيام الأمير محمد ، وقد تحورت السلطات الأندلسية معالجتها بكثير من الحكمة والروية وإن لم تجد بداً في بعض الأحيان من الضرب على أيدي المستغربين بشدة كانت تقتضيها هيئة الحكومة الإسلامية . وقد استطاعت الحكومة في النهاية أن تعيد الأمور إلى مجاريها بالتعاون مع السلطات الكنسية التي دعت طائفة المستعربين إلى الإخلاء إلى السكون وعدم التورط في تحدى المظاهر الإسلامية .

ونفهم من الوثيقة التاسعة أن قضية هذه النصرانية وقعت في ولاية أحد ابن محمد بن زياد للقضاء ، ولابد أن ذلك كان في ولايته الأولى - فقد ولى قضاء الجماعة مرتين - فيما بين سنتي ٢٩١ و ٣٠٠ هـ أي في أواخر أيام الأمير عبد الله بن محمد . وهذا يدل على أنه على الرغم من خلود فورة التعصب المسيحي قبل هذا التاريخ بنحو ثلاثين سنة فإنه لم يخل الأمر بعد ذلك من حالات متفرقة متفرقة عاد فيها إلى السطح ذلك الهوس الديني .

ومما يصور العلاقة بين أهل الذمة والشعب الإسلامي الأندلسي الوثيقة الحادية عشرة الخاصة بمسألة إحداث الكنائس والبيع اليهودية (وتسمى البيعة في الإصلاح الأندلسي « الشترعة » المقابل لكلمة : Sinagoga) وهو ممنوع بحكم الشريعة إلا بشروط محددة وإن كان اليهود والنصارى لا يمنعون من ترميم بيوت عبادتهم القائمة . وكذلك الوثيقة الثالثة عشرة المتصلة بسلوك جنائز النصارى على مقابر المسلمين ، وكان الحكم في هذه القضية المنع من وطء القبور مراعاة لحرمها . غير أن هذا المنع ليس مقصوراً على أهل الذمة . بل يمنع المسلمون أيضاً من وطء المقابر ويراعى أن يسلكوا في مسيرهم إلى القناء المتسع الجوار للقبور .

ونرى كذلك عدداً آخر من القضايا الخاصة بمنازعات بين مسلمين وذكريين حول معاملات مختلفة من بيع وأحياس وعقود زواج وغير ذلك مما يكمل لنا فراغات مهمة في صورة العلاقات بين المجتمع الإسلامي الأندلسي ومن كانوا يعايشونه من الكتابيين .

وفي كل ذلك ما يدل على خطف هذه الوثائق وأهميتها بصفتها إسهاماً
طيباً في إيضاح صورة الحياة في المجتمع الإسلامي . . .

وهو جهد نرجو أن ينفع الله به وأن يوفق تلميذي وصديق الدكتور
محمد خلاف إلى مواصلة العمل في ميدانه .

والله ولي التوفيق

مصر الجديدة في ١٢ ربيع الأول ١٤٠٠ هـ .

(ذكرى مولد الرسول المصطفى عليه الصلاة والسلام)

الموافق ٢٩ يناير ١٩٨٠ م

محمد علي مكي

تمهيد

لوثائق التي تقدمها في هذا الكتاب هي التي عاجلت أحكام قضاء أهل السنة في الأندلس حتى القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي . استخلصاها من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصم عيسى بن سبن الأندلسي . وهي على قلتها توضح دور القضاء في تفاصيل الممارسة الاجتماعية بالفلسفة لأهل الذمة أسوة بغيرهم من المسلمين ودون تفرقة . طبقاً لعقد الذمة الذي أقره الإسلام في قول الله تعالى : ه قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون .

وهذا العقد دائم غير محدد بوقت ما لم يوجد ما ينقضه .

ولقد تميزت الأندلس تحت الحكم الإسلامي بميزات عامة منها الحرية الدينية التي أقرها الإسلام ورعاها وبذلك تحلست من أشكال الاضطهاد الديني لدى كانت تشق به في ظل حكم القوط الذين كانوا طبقة مجررة ومتغلبية ومنغصة عن الناس . وقد كان من مظاهر هذه الحرية الدينية ما شهدناه من اندماج بين المسلمين القاطنين والعناصر المسيحية والتزواج بين الخانيين . ولم يكن هذا الاندماج والتزواج مقصوراً على القاطنين المسلمين من العرب ، بل شاركهم في ذلك من قدم معهم في جيوش الفتح من البربر ، بل ربما كان هؤلاء أسرع اندماجاً من العرب الذين ربما حالت عصبيتهم ولغتهم العريبتان إلى حد ما بينهم وبين تحقيق ذلك بمصر السرعة . ولقد أشادت المصادر الأندلسية بالروح الطيبة التي سادت بين العرب القاطنين وأهل البلاد المسيحيين إذ لم يترفعوا عنهم بل عاشوا متجاورين متساوين . وكان لذلك أثره في انتشار الإسلام بين العناصر المسيحية - التي كثرت بينها

الخلافاً للمذهبية - والتي وجدت ودخولها الإسلام اخل الأمل للاضطهادات الدينية التي كانت تعانيها . تلك العاصم المستعرة التي دخلت الإسلام كان لها نفس الحقوق دون تميز أو تعريق . ولقد اخل ذلك هزداً من المستعمرين على دعاء نسب عربي يسمح لهم بالزمو والصغر بأنهم من أصول عربية . وكان لهذا التمازج أثره في انفراد الأندلس حصارياً عن بقية عالم الإسلام بسماة خاصة واضحة . وإذا كان هناك بعض لبيونات النصرانية التي لم تسلم وظلت على نصرانياتها فقد كانت معاملة المسلمين لهم صبقاً لعهد النمة .

فقد ترك المسلمون النصارى يفصلون في أقصبتهم وخناً للقانون القوطي القديم وظلت علاقاتهم بكنائسهم وقساوسهم على ما كانت عليه قبل الفتح وكان يدير أمورهم قوامهم الذين كانوا يجمعون ضرائبهم ويزدوننا إلى بيت امان نيابة عنهم أما الفضايا التي كنت تقع بين المسلمين والنصارى ، فكان ينظر فيها قضاة المسلمين ، ويحكمون فيها بشريعة الإسلام وأرى أن الأحكام التي حكمها القضاة في لفترة التي تلت الفتح كانت متأثرة بالبيئة المحلية ، وبالعرف السائد حينئذ ، وبالاقتصاد والقياس . حتى انتشرت المالكية في الأندلس وظل عمل قضاة أهل قرطبة يقتضى به مدام لا يتعارض مع الأصول الفقهية .

ولقد رأينا اضطهاد القوط اليهود وتخييرهم إياهم بين التنصر أو الهجرة من البلاد مما حدا باليهود إلى الوقوف إلى جانب المسلمين الفاتحين ومساعدتهم لهم . ولما ابهود تحت الحكم الإسلامي التسامح في ممارسة شعائهم بل أصبح الأندلس جنة اليهود خلال العصور الوسطى كلها فقد ارتفع بعضهم إلى مرتبة الوزارة ونشطت الحركة الأدبية العبرية وبذلك أظلمهم الإسلام واستنقذهم من أذى القوط والكنيسة واستشعروا الأمان والاطمئنان تحت الحكم الإسلامي .

كذلك كان لليهود قوانينهم وقضاةهم وكانت الإدارة الإسلامية لا تتدخل في شئونهم بل كان للجماعة اليهودية الحق في تطبيق مائسدهم بحاكمها من أحكام . وكان الأمر يرفع إلى قاضي المسلمين في حاله وجود خلاف بين مسلم ويهودى واستعرت أسمتهم واتخذوا لباس المسلمين وأسلمت منهم جماعات كثيرة .

ويلاحظ أن النظام المالي الذي وضعه الإسلام على أهل الدمة قد رُفِعَ عن كاهل الأندلسيين كثيراً من الأعباء المادية وإذا كانت الخزينة والحراج -- وهما الصريقتان اللتان قررهما النظام الإسلامي -- استمرراً لما كان موجوداً من قبل فإيهما أصبحتا مختلفتان عما كانتا عليه إذ أنهما صارتا محددتين خاصيتين لنظام مفرد وكان تحديدهما قائماً على مبدأ طاقة دافع الضرائب وإمكاناته المادية لا على حاجات الدولة والحكام .

فضلاً عن أن النظام الإسلامي قد أُلْفِيَ كثيراً من الضرائب التي كان يتحملها الأندلسيون .

وجعل القول أن النظام الإسلامي قد بسط نظام الضرائب وخفف كثيراً من الأعباء على أن ضريبة الخزينة كانت في مقابل حماية الدولة لأرواحهم وأموالهم وامتلاكهم والإعفاء من الخدمة العسكرية وكان الباب مفتوحاً أمامهم لتخلص من هذه الخزينة باعتناق الإسلام .

ولقد سعدت بمراجعة أستاذي الدكتور محمود علي مكى أستاذ الأدب الأندلسي بكلية الآداب - جامعة القاهرة ، والأستاذ المستشار مصطفى كامل اسماعيل رئيس مجلس الدولة المصري ، ووزير العدل السابق بجمهورية مصر ، والمخير القانوني بمجلس الأمة الكويتي حالياً - تصوص هذه القضايا وتخريجاتها وأخذت كثيراً ملاحظتهما القيمة فلهما شكري وتقديري . كما أوجه شكري إلى صديق الدكتور فتحي المدجني على حزيل مساعدته .

مخطوط الأحكام الكبرى

النسخة الأصلية التي اعتمدا عليها في تحقيق ودراسة هذه القصص هي نسخة مكتبة الراوية الناصرية تمكروت رقم ١١٨٩ مخطوطات الأوقاف / ٨٣ في الخزنة العامة للرباط ورمزنا لها بالأصل .

وهي نسخة كاملة وحطها وأصح إلى حد ما وعدد أوراقها ٤٢٦ ورقة وتاريخ الانتهاء من كتابتها يوم السبت لأربع حوون من شهر جمادى الأولى من عام أحد وخمسة والنسخة الثانية التي اعتمدا عليها تحت رقم ٣٧٠ في مخطوطات الراوية الناصرية تمكروت مخطوحت الأوقاف وعدد أوراقها ٣٨٠ ورقة ورمزنا لها (قج) ولم نستطع قراءة تاريخ كتابتها والنسخة الثالثة تحت رقم ١٧٢٨ د المكتبة العامة بالرباط وعدد أوراقها ٢١٢ ورقة وليست مؤرخة ورمزنا لها بـ (د) والنسخة الرابعة تحت رقم ٣٣٩٨ د المكتبة العامة بالرباط وعدد أوراقها ٢٧٧ ورقة وتبدأ هذه المخطوطة بالقضاء في مسائل الغائب أي أنها ليست كاملة . ورمزنا لها بـ (دب) وهناك نسخة خامسة غير كاملة تحت رقم ٥٥ في ورمزنا لها بـ (قف) ولقد سبق في الكتابة عن هذه المخطوطات في كتابنا الأول وثائق في أحكام القضاء الحنائى في الأندلس بإسباب أكثر .

القاضي أبو الأصبغ عيسى بن سهل الأنطلسي

صله من جيان من البراجلة . سكن قرطبة وتلقه بها وسمع من أبي حاتم الطرابلسي وتلقه بابين عتاف ولارمه واختص به وأخذ أيضاً عن ابن القطان وغيرهم .

وكان جيد الفقه مقدماً في الأحكام . وولى قضاء طنجة ومكاسة ثم رجع إلى الأندلس . فولى قضاء عرناطة إلى أن دخلها المرابطون ثم صرف عن القضاء وتوفي بقرناطة سنة ست وعشرين وأربع مائة .

ولقد سبق أيضاً ترجمة ابن سهل في كتابنا السابق ذكره .

الكرديت في ١٢ صفر ١٤٠٠

الوافق أول فبراير ١٩٨١ م

محمد عبد الوهاب خلافي

عرض القضايا

أوضحنا فيما ألفتناه وجوه النشاط الذي كان يسهم به أهل الذمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الأندلس إبان القرون الأولى من الفتح الإسلامي وحتى القرن الخامس الهجري .

ومن آيات سماحة الدين الإسلامي وبعده عن التعصب أنه لم يلفظ أهل الذمة عن المجتمع الإسلامي ، لأن من سادته القديمة أنه لا إكراه في الدين ، ومن تلك الدلائل أيضاً الإبقاء على آدوية الإنسان أي إن كانت عقيدته كمعصر مانع تؤدي خدمة في المجتمع الذي يعاشه . ومن ثم أتاح للإسلام لأهل الذمة في سماحة وبسر أن يصححوا عصر نافعة يتبدلون ويستقبلون مع ترك الخربة فهم في عقائدهم يهوداً كانوا أو نصارى بل أن الدين الإسلامي كان يرعاهم ويحفظ عليهم مصالحهم ويرد إليهم حقوقهم أسوة بالمسلمين ما داموا ينجحون إلى السلم فلا يعادون ولا يغارون

وبحكم الامتزاج الذي ترابطت به المصالح المتشابهة بين المسلمين وأهل الذمة نشأت تنازعات كان مرجع الفصل فيها إلى القضاء الإسلامي صاحب الأمر في تطبيق قواعد العدالة بين الناس كافة

وقد نوعت الخلافات في المعاملات بين المسلمين وأهل الذمة بمقدار اتساع أوجه نشاط في جميع مرافق الحياة وطرح العديد من هذه المشاكل على القضاء ففصل فيها بما أثر عنه من عدالة مطلقة وحيدة ونجدة في الرأي وحوار في الصكر

وعلى قدر ما أمكن العثور عليه من صروب هذه القضايا في مخطوط لأحكام السكري يمكن أن يسوق إلى القارئ صوراً متنوعة من تلك الأقضية ومن منطق القضاء وأسانيده في الحكم فيها

وهذه الأمثلة وإن لم تكن هي الوحيدة حصراً إلا أنها في ذاتها تتصنع

مربحاً منوعاً يحكم صوره مشرفة ، مما يكن عليه القصاص في تلك الحقة من الزمان وأبرز ما يستخلص منه هو عمق الفكرة ودقة البحث والتأصيل وتنص الحقيقة وعدم الاستئثار بالرأى والأخذ بمبدأ مشورة أهل الرأى من المفهاء مع المساواة في تطبيق القاعدة القانونية وسلامة المطلق في السبب والإسناد وثائب الصيرة والاعمال في الرجوع مما أسبع لطمأنينة على أفراد المجتمع فاطية لا فرق بين مسلم وغير مسلم إعلاء لكلمة الحق في ذاته بعض النظر عن العقيدة وتأكيداً لصيانة العدة التي كان يعم بها الجميع على حد سواء وتلك حنة الإسلام وفضيلة مبادئه المثلى .

ونلمس في الحقة من القضية التي عرض في هذا الفصل مصداقاً لما أسلفناه ، على فلة عددها إذ تناولت أموراً تتعلق بالرق أنصف فيها صراية ، وبالردة لم يوقع فيها احد على صعيد مرتد ، وبالتنازع على الملكية إذ أعصى صاحب الحق حقه ، وفي البيع والأحساس إذ طبق حكم الشريعة الإسلامية بغير محاماة لأحد بسبب لدين ، ولم يتهاون في التطاول على الدين الإسلامي احترازاً بكرامته فأخذ بعقاب من استهان به وأراد الخط من شأنه وبخلافه على حضانة صغير مع وجود أب مسلم وجدة مسيحية لأم أسدت إليها الحضانة على الرغم من وجود الأب المسلم .

ولزم جانب الحزم فيها يتفق بالحدود التي رسمها لأهل النمة في إحداث كتمانهم ومعادتهم بما لا يُلذى مشاعر المسلمين وحماية حرمة القبور وما إلى ذلك من تفاصيل أخرى وحزنيات ندع للقارئ أن يستنبطها بمطلته عندما يستمرص كل خصوصية من هذه التصايا حسبها وردت في المخطوط مضافاً إليها تلخيص وجيز وضع لكل قضية تبسيراً على الباحث في الإنعام بالفكرة العامة للموضوع بلغة عصرية سهلة المأخذ ذاتية القطوف .

القضية الأولى : علام أسلم ثم عاد إلى النصرانية دينة :

تتلخص وقائع هذه القضية في أن غلاماً يبدو مراهماً ولا دليل على قصره أو بلوغه سن الحلم أتى القاضي وسأله أن يسلم على يديه فامتحنه ووذ وحده منه رغبة حرة في اعتناق الإسلام أشهر إسلامه ، غير أن العلامة عدد إليه بعد أيام يريد الارتداد عن الإسلام والعودة إلى دينه السابق وهو النصرانية .

وكتب القاضي في أمره إلى مشاورة عبيد الله بن يحيى بطلب إليه إبداء الرأي فيما ينهه في حق هذا الغلام . وقد أجاب المشاور بأنه يعتقد أن الغلام لما يبلغ بعد وأن ما يتبع بالنسبة إليه هو هدمه بالوعيد كي يعدل عن رده لأن نصر حبس أياماً حتى ينفى إلى أمر الله ، فإذا ظل مصرّاً أدخل سبيله باعتباره متأثراً بغواية الشيطان .

وباستطلاع القاضي لرأي ابن لابة أيد قول عبيد الله بن يحيى .

وقد ذهب رأي القاضي إلى الأصح بن سهل إلى أن ما أتى به المشاوران عبيد الله بن يحيى وابن لابة هو رأي مهلهل لا يرتكز على سند من الحكم السليم باعتدال الأمر متعلقاً بغلام أسلم وسوغه مشكوك فيه . ومع ذلك يكره على البقاء في الإسلام بالهديد والهعد ثم بالحبس وتقييد الحرية . والنصوات استناداً إلى رأي سحنون وابن القاسم وأشباه وعبد الملك أن من أسلم قبل البلوغ ثم عقل الإسلام فارتد ومات قبل البلوغ وهو ممن يكره على الإسلام فغير أنه لأهله . وإذا لم يموت فإنه يكره على البقاء في الإسلام بالضرب ولكنه لا يقتل وإن بلغ . وانفرد المعبرة بإضافة أن مثل هذا الغلام يقتل إذا تمادى بعد التسرع محالاً بذلك في أمر القتل رأي هؤلاء السابقين .

أما من ارتد وهو مسلم قبل البلوغ فإنه يؤدب حتى يبلغ فإن تمادى بعد بلوغه حق قتله . وإذا أسلم غلام مراهماً يعقل الإسلام ثم مات فلا يرثه أبواه الكفوران وإن مات أبواه أوقف ميراثه كلها . فإن رجع الغلام إلى دين أبيه قبل الحلم ودثته وإن لم يرجع لم يرثه .

القضية الثانية : حسي أسلم وأراد الرجوع إلى دينه :

مفاد هذه الحالة أن صديقاً غير بالغ أتى القاضي واعثاً في اعتناق الإسلام فأسلم على يديه واحتضنه رجل من المسلمين فكمل به ابتغاء ثواب الله . والعلام ماض في عقيدته إلا أن والديه ترددا على هذا الحاصل وظلا يفتون الإسلام كي يرتد عن الإسلام إلى دينهما . وقد جاء ود الغلام بعد ذلك إلى القاضي ليعلمه أن ولده لدى أسلم يرغب في الارتداد عن الإسلام فكتب للقاضي بذلك إلى مشاورة ابن ليانة الذي أفتى بأنه إذا كان الغلام قد عقل كان يكون ابن عشر سنين أو يزيد فإنه يشتد عليه ويهدد ويتوعد فيصير على الرجوع إلى دينه يرد إلى أمومه ولا يتر بص به أو يرحأ حتى يبلغ عبق فتاه .

القضية الثالثة : غلام يزعم أنه حر وأنه يكره على اليهودية :

تتعلق هذه الحالة بغلام كان يخدم يهودياً فادعى اليهودي أن الغلام مملوك نه بينما يقرر الغلام أنه حر وإزاء هذا التودع الغلام لدى أمين عدل ثم فر منه .

و تفصيل الواقعة أن غلاماً متجزاً في دار مغلقة بمستيفيت قائلاً أنه يكره على اليهودية فأرسل القاضي من وثق به لاستطلاع الأمر فقرر اليهودي أن هذا الغلام كان ملكاً له إذ اشتره منذ أربع سنوات من يهودي من طليطلة وأنكر أن يكون قد ضربه أو حمله بينما أكد الغلام أنه حر ومسلم من أبيون حزين ومسلمين كانوا بقرمان في مدينة طليطلة وأنه قدم من هذه المدينة منذ ثلاثة أعوام مع رجل من اليهود ثم رلا فبنقاً وانتقل بعد ذلك إلى خدمة اليهودي المدعى . وأنه حين أظهر الإسلام وأراد الخروج عن خدمة اليهودي ضربه وأساء معاملته وأقفل عليه ثم كشف الغلام عن ظهره فظهرت به آثار ضرب لا يمكن أن يكون مفعلاً منه وادعى ليهودي أنه يملك صكاً بالغلام محرراً باللغة العربية ، فأرسل القاضي بالاعلام إلى أمين لبحثه ، وبقيت على حقيقة أمره ، وبأحد رأى أهل العلم فيه ، لكن اليهودي طلب أن يجلس الغلام في السجن .

وذكر الأمين أن الغلام هرب منه دون ترميط من جانيه في التحفظ عليه .

ولكن اليهودى رد بأن الأمين هو السبب في فرار الغلام بتفريطه منه إذ أنه أخذه في صحبته إلى غيبته .

وكان الغلام في حصرة القاضى في الوقت الذى ادعى اليهودى أنه كان فيه أبقاً وطلب تغريم الأمين قيمة الغلام .

وعد طرح القاضى السؤال عما إذا كان الأمين مسئولاً عن الغرم . سلب إياق الغلام وقد ذهب المشاور ابن وليد في هذا الشأن إلى أن نصره القاضى من توقيع الغلام وتسليمه إلى أمين هو عين الصواب أما ما يطلبه اليهودى فلا حق له فيه لقوله صلى الله عليه وسلم : « ليس على أمين غرم » .

وقد أضاف أهل العلم إلى قول الرسول عليه الصلاه واسلام : إلا أن يتعدى معنى إلا أن يقع منه تفریط أو عمد بوجوب الإرمه بالغرم .

وقال ابن لينة : إنه لا ضمان على الأمين إلا إذا كان قد أخذ الغلام على يديه ثم أبى منه هنالك وأساس الضمان هنا هو الخروج بالعلام عن المكان الذى أوثمن على حفظه فيه .

وإذا كان الغلام حاصراً في مجلس لقاضى فإن هذه الواقعة تكذب ادعاء اليهودى ومن ثم يرفع الغرم عن الأمين .

وقال عبيد الله بن يحيى : إنه لا ضمان على الأمين إلا إذا أبى الغلام من منزله وثبت ذلك المشاور أحمد بن يحيى بن يحيى وأوصح محمد بن غالب أنه إذا كان الأمين قد حرج الغلام في غير صفقة أو مصلحة لنفسه فلا ضمان عليه . أما إذا كان خرج به لمصلحة شخصيه فإنه يكون متعدياً حدود الأمانة وبالتالي مسئولاً عن الضمان .

وأقر يحيى بن عبد العزيز وأيوب بن سليمان قور محمد بن غالب وانصحه سعد بن معاذ إلى رأى عبيد الله .

القضية الرابعة : يهودى ادعى فى غلام خدمه أنه مملوكه :

تموم هذه المترعة على دعاء يهودى بأن غلاماً كان يخدمه هو عبد مملوك له . فى حين أن هذا الغلام يقرر أنه حر من أبوين حريين كذلك فلما رجع الأمر إلى القاضى ذكر اليهودى أنه اشتراه من يهودى آخر فى طليطلة منذ أربعة أعوام وبأنه الغلام فى ذلك معروفاً أن إنما خدمه على أنه حر وأنه إنما ادعى عليه هذا الادعاء عندما أراد ترك خدمته حتى يمسكه فيها فأخرجه القاضى من عنده بل أن يتبين وجهه رأى فى أمره . ويعنح الغلام أجلاً لتقديم البيعة على دعواه فلما صجر عنها وجه اثنين إلى اليهودى بأنه لم يكن فى خدمته على أساس الحرية وإنما على أساس أنه عبد مملوك له . فى هذه الحالة إذا حلف اليهودى اليمين صدق بيحيته وأمر القاضى ببيع الغلام ودفع ثمنه إلى اليهودى على قوب ابن لبابة وابن غالب وابن وليد .

وبالرجوع إلى أقوال الفقهاء يبين أن رأى ابن القمام أن من كان يجوز صغيراً فلما بلغ الصغير قد إنه حر وما هو بعيد لحاقه لم يقبل قوله إذ هو عبد متى كانت خدمته له معروفة وحيارته إليه معلومة وإذا كان القاضى قادراً على الإضاح عن نفسه وأنكر أنه ملك مخدمه الذى أكد أنه يمسكه فإن المخدم يكون مصداقاً بقوله متى كان الغلام قائماً بخدمته من قبل وواقفاً فى حيوته أخيراً بالمهرينه الصاهرة . أما إذا لم تعلم خدمته اسابقة فإن هذه القرينة تكون متفية وبالتالي يستبعد ملكه له . وإنما ذهب الفقهاء إلى رأى الذى قالوا به إلى الأحد بإقرار الغلام من أنه كان فى خدمة يهودى وإنما يؤخذ على هذا أنهم لم يتحرروا عن مدى هذه الخدمة فإن طالبت كانت القرينة فى صالح اليهودى وإذا قصرت لأيم أو أشهر معدودة فلا وجه للحكم على الغلام بابق بل يجب أن يكلف مدعى الملك إقامة البيعة على دعواه .

وفى كتاب ابن مخرن أن من استخدم أجيراً ففارق حر . فهو مصدق لأن الخدمة لا تضمن فى ذمة إقراراً بالرق . إلا إذا ضلت بما يخرجها عن حد الإجارة . مع أن هذه القرينة الاستباحية ، لاحتاجة إليها إذا ما أغنى عنها علم الجيران بما إذا كان المدعى قد اشترى مملوكاً واستخدمه بهذه الصفة ومن ثم فإذا عجز المدعى عن إقامة هذا الدليل المستق من الجيران المصاحبين .

فإن ادعاءه يكون مردوداً ويكون كلامه باطلاً . ويكفي إثبات دعواه على هذا الوجه ولا سقطت . فإذا كذب هؤلاء الشهود الغلام في إنكاره للدعوى اليهودى وأيسوا ملكية اليهودى للعلام فإن دعواه حينئذ تكون صابغة .

وفي رواية لأن العامم عن مالك أن قول انعلام لا يعتد به إلا إذا أتى بشبهة تحمل على الظن بصحة قوله . وبحرى هذا الحكم أيضاً بالنسبة إلى الجارية التي ندعى أنها حرة واستحب في الجزية أن يرفع صاحبها يده عنها ويكف عن احتباسها ويطلق حريتها ويعهد بها إلى امرأة ويرجعاً إلى أمها لأجل قد يمتد إلى بضعة مشهور إلى أن يستبين الأمر في شأنه .

وعن أشهب أن ابن كنانة سأل مالكا عن عبد ادعى الحرية وذكر أن لديه بيعة فطلب منه شاهد مؤيد لأقواله ولم يكن لديه هذا الشاهد . فإن لم يأت به بعد ذلك سخن . وكلف من يدعى ملكيته بقيمة الدليل على صحة ادعاءه فإن عجز حيل يئنه وبينه لإنكار للعبد الرق .

القضية الخامسة (أ) : دعوى في فقدان غلب صاحبه عليه وحيز وعين :

الدعوى المأهنة ينحصر النزاع فيها في أن شخصاً ادعى أنه غلب عليه في ملكية فدان اغتصب منه وانتزعت منه حيازته مع كونه محدد المعالم ومعين الأوصاف .

وتقوم حجة المدعى ، وهو العطار على أنه يملك هذا الفدان مدلاً على ذلك بشهادة الشهود الذي أبدوا ملكيته له . بينما ادعى العاصبان وهما بصرايين أنهما اشتريا هذا الفدان من نصرانيين آخرين بمقابل وزعم وكيلهما أن هذا الفدان لدى شترياه هو غير الفدان الذي يدعى العطار ملكيته . وإزاء هذا كرم أن تنصب شهادة الشهود على تعيين الفدان موضوع المنازعة بندانه حتى لا يحتلط بسواه . فإذا ثبت أن لفدان موضوع الشهادة هو الذي اغتصبته حيازته من العطار وجب إعادة هذه الحيازة إليه على قول ابن لبابة .

(ب) ثمة رأى آخر يقوم على مكاشفة النصرانيين ركبياً وعميان

أن يحجى عن العدان موضوع المنازعة فإن أقر بأنه هو العدان ذاته للذى
تفاوضا فيه أعيد النظر فى الشهادة ، خاصة بالاسرعاء وإن أنكره وذكر أنه
غيره الذى وقعت فيه المعايضة وصدقهما العطار بقولهما حلفا فى كتمانها
بالله الذى لا إله إلا هو ، هذا العدان المحدود فى الكتاب المشار إليه بالعدان
الذى يطالبهما به ولا هو المكون فى كتاب المعايضة وإن نكلارد المحين عني
العطار . فإن حلفت ترتب على هذا المحين آثاره القانونية وإن نكل بدوره
سقطت دعواه على قول ابن كبايه وابن وليد

الفصلية السادسة (أ) : دعوى عجم أهل أبطليش على أسماء بنت حيون :

تتعلق الخصوصية المطروحة بخلاف نشب بين سيدة تدعى أسماء بنت
أر حيون وعجم من قرية أبطليش وروع بشأنه تطلم إلى الأمير الذى أحال
الطرفين إلى القاضى . ووصاه عواجة الطرفين حضوراً فى مجلسه كل
ما يدعيه من جايه ثم تواحه تلك السيدة بأقوال المدعين ، فإن أنكرتها كلوا
بوقمة البية على صحة ادعائهم فإن أقاموا دليلاً عليها عرفت أسماء بهذه الواقعة
وأنساء الشهود وما شهدوا به وإن أبدت دفاعاً نظر فيه القاضى وحققه وإن
لم تند دفاعاً حكيم القاضى عليها على مقتضى ما ثبت بالبينة .

(ب) جوهر النزاع فى هذه النقطة هو ما إذا كان للقومس بالنسبة إلى
الصارى الحق فى تمثيلهم أمام القضاء بدون وكالة صريحة خاصة أم أن هذه
الوكالة مطلوبة ولازمة .

ويقوم دفاع القومس عن أنه حكم وظيفته هو القوام على رعاية مصالح
أهل البطانة وهذه الصفة يكون له الحق فى النيابة عنهم وتمثيلهم أمام القضاء
وقد اعتقد رأى القضاة ابن لمبة وابن وليد على أنه ليس للقومس صفة فى
تمثيل المدعين بشراء الأرض موضوع النزاع من السيدة أسماء وإنما يعنى أن
يكون المدعون حاضرين بأنفسهم أو نكون وكالتهم للقومس ثابتة .

وإذا ثبت ما لبته حصول البيع دون أن ترد هذه البينة على تحديد أشخاص
المشتريين أنفسهم فإن هؤلاء لا يجب لهم أى حق قبل البينة ، وما حاز إثبات

أى حق لم قبل هذه السيدة فيما خلا من أمكن لادئنه ان تعيهم بنواتهم أما من
عداهم فلا حق لم قبلها .

القضية السابقة : شورى في بيت متهدم بين دار حسان ودار شيوخ اليهود :

يمكن تلخيص وقائع هذه الدعوى وملاسانها في أن رجلاً يدعى حسناً
كان يملك داراً داخل مدينة قرطبة محومة مسجد صواب ملاصقة لأخرى
موقوفة على شيوخ اليهود : وأن الحائط الحاجز الفاصل بين الدارين . تهدم
على " تهدم بيت مسخر في الدخل . فلما شرع حسان في إقامة الحائط الحاجز .
اعترض إصحاق اليهودى بدعوى أن البيت المتهدم من حقوق دار الشيوخ .
فرفع حسان الأمر إلى صاحب السوق أبى طالب محمد بن مكى وأبرز عنده
بملكته لهذه الدار ثابته أن الدار المذكورة هي ملك لحسان ودلل على
هذه الملكية بإثباته العقد المشار إليه لدى القاضي أبى المطرف بن سوار قاضي
الجماعة بقرطبة الذي ثوى . ونحن أن العقد يتضمن في نهايته إشارة إلى أن
البيت المتهدم داخل في حيازة حسان وعلى طهر العقد إغذار من القاضى أبى
المطرف إلى إصحاق بما ثبت عنده في العقد

وقد كتب القاضي حسناً إثبات الإغذار الوارد بصهر العقد . فأثبت
ذلك وأعذر القاضي إلى إصحاق بذلك .

وهذا أجاب حسان بأنه لا دليل لديه على ما تقدم واستعمل القاضي أجلاً
لكونه لم يستطع خلال المهلة المسوغة له من قبل أن يأتي إلا شاهدين أحدهما
هو صاحب السوق أبو طالب محمد بن مكى .

فمضى الأجل ولم يأت بالدليل المطلوب . واستجلى صاحب السوق
رأى المشاورين في الأمر . فكان رأى الفقيه محمد بن فرج أن يقضى بملكية
الدار موضوع النزاع وجوباً لحسان إذا لم يثبت اليهودى ملكيته وعجز عن
إقامة الدليل على ذلك وذهب رأى القاضي (صاحب السوق) إلى أنه لا يقضى
بملكية اليهودي لأن حسان ولا لسوء تأسبساً على أن العقد الذى يستند حسان إليه
في إثبات ملكيته هو عقد غير كامل بنفسه أحد أركانه وشرائطه : ومن ثم

لا يصلح دليلاً كادياً لإثبات ملكيته لليهود ، كما أن اليهودى وقد حجز عن إقامة الدليل من جابه على ملكيته لليهو المتنازع عليه لا يصحح أن يقضى له بملكيته لانعدام السند المؤيد لدعائه .

وقد جرى التداول في فقدان العقد لأحد أركانها وشرطه فروى تكليف حسان إثبات ملكيته ولو أن أحد الآراء انحه إلى اعتبار لعقد الذى بيد حسان عقداً يصلح دليلاً كاملاً على الملكية .

الفقيه الثامنة : جنة ابتاعها مسلم من بعض أهل الذمة ثم قام ابن أخى بابتاعها يدعى أنه كان قد حبسها عليه قبل بيعها .

موضوع هذه الدعوى جنة (بستان) ابتاعها مسلم من يهوديين واستمر حائزاً لها طوال عشرة أعوام ثم أوقفها على ذريته من بعده على أن تزول من بعد انقراضهم إلى جهة بر لا تنقطع كطلبة العلم وفك الأسرى وعقن الرقاب ويعود تاريخ الحبس هذا إلى ثلاثة عشر عاماً سابقة على طرح النزاع على القاضى . ثم قام يهودى يزعم أن هذه اجنة حبسها عليه عماء اللذان كانا يملكانها وذلك في تاريخ سابق على التتابع لقصادر منهما إلى المسلم وأبرز مصداقاً لقوله وثيقة حبس محررة بخط إسلامي ورد فيها أن اليهوديين حبس الخنة المبيعة على ابن أخيها المدعى وعلى ذريته وأن أحد هذين اليهوديين قد حاز الجنة نيابة عن ابن أخيه ولحسابه لصغر سن هذا الأخير .

وقد جرى التساؤل عما إذا كانت أحباس اليهود تجوز عند المسلمين وما إذا كان من الجائز أن يحوز قبائع يمسها ما حبسه على غيره وهل يضر قاضى لإسلام في أحباس اليهود وهل ينتقض حبس المسلم حبس اليهودى ويصحح وأيهما له الغلبة والأفضلية على الآخر ، وهل تجوز شهادة المسلم على خطوط شهادة المسلمين في حبس لليهود .

وقد كان جواب الفقيه ابن عتاب : أن أحباس أهل الذمة تختلف في حكمها عن أحباس المسلمين وتغايرها لأسباب يطول تبيناها منها : أن المسلم لا رجوع له في حبسه ولا سبيل إلى نفيه إذا كان قد قام بتوثيق الحبس

والإشهاد عليه أمام القاضي فأسقط بذلك خياره في الرجوع فيه . أما الذي إذا حبس ثم أراد الرجوع في حبسه بنقصه أو بيع ما حبس فلا يمنعه من ذلك مانع ولا يحسن القاضي حبسه فيظل قابلاً للرجوع فيه .

وقيل في ذلك عولر بيع أرض الكنيسة ولو كانت مبروسة على إقامة الشعائر الدينية للناحية هذه الكنيسة .

وإذا قد باع اليهوديان الحبسان للبستان موضوع التراجع فإن يبعهما يفع صحيحاً نافذاً غير قابل للمسح وإذا كان المسلم قد حبس هذا البستان على ذنبه وحازه فضلاً عن ذلك مدة استطلعت رهاء عشر سنوات فحبسه هذا لازم ومتبع لأثاره على نقض حبس اليهوديين الذي لا يعتد به والذي أُلغى وبطل أثره ببيعهما للبستان .

ولا يحتاج الحبس الحاصل من جانب المسلم إلى تحصينه أو توثيقه لدى القاضي ولا يراعى في حبس اليهودي حيازة ولا غيرها بعد البيع كما أن الشهادة على الخط لا يلتفت إليه فيها ولا يسمع إقرار اليهودي بخياره وما على المحبوس عليه إلا أن يطالب عمه اليهوديين البائعين لما حبسوا عليه طبقاً للأحكام المقررة في شريعة اليهود .

وأورد القاضي أنه أفتى في شهر شعبان سنة ١٢٨١ هـ في سؤال وجه إليه عن يهودي حبس على ابنه غلانة البكر القصر جميع القلعة التي في موضع كذا وحدها كذا ونصف القلعة التي في موضع كذا وحدها كذا وعلى من يولد له وعلى أعمامهم وأعمام أعقابهم ، فإن لم يولد له ولد يؤول الحبس على ابنه وعلى أعمامها وأعمام أعقابها فإن انقرضوا رجع حبساً على مساكين المسلمين بالورقة .

ودكر في عقد الحبس أنه يدر هذه الأحكام حتى يستكمل أهلية المصن وأنه إنسان ذو سلطان وأجبره عن بيع نصف هذا الحبس ما يتاحه منه ويقبضه مدة وقام لليهودي أو ابنه بطلب نقض ذلك البيع .

فأفتى القاضي بأن نقض البيع وجب ورده إلى الحبس واجب كذلك للمرجع الذي فيه مآلاً للمسلمين ولو لم يكن فيه تمهيد لوحب نقضه إن ثبت الإكراه

استناداً لرأى أصح عن ابن القاسم . وعلى عرار هذا يكون الحكم هما يتعلق بالأشخاص التي تجس عن الكنائس والأديرة قرى إلى الله تعالى فلا يجوز للأسقف إخراجها عما حبس من أجله ببيعها أداء للخراج أو حرمة الكنيسة أو لسبب آخر إذ يبطال كل تصرف من هذا القبيل ونبي العين المحبوسة للقرض الذي حبست من أجله كما هو الحال بالنسبة لأجاس المسمين على حد سواء .

القضية التاسعة : نصرانية زعمت أن عيسى هو الله تعالى . وقالت : كذب محمد فيما ادعى من نبوته عليه السلام صدق الله وكذبت :

أقبلت نصرانية عن محمد القاضي أحمد بن محمد قاضي قرطبة وكان في حضرته رهط من أصحابه طدكرت أنها نصرانية وزعمت أن المسيح هو الله وأنكرت ألوهية الله عز وجل وكذبت محمداً وأنكرت بعثه نبياً . وشهد الحاضرون على قولها هذا وقد عرض الأمر على الفقهاء فأنهوا إلى تعجيل قتلها .

وقال القاضي ابن النصراني أو اليهودي إذا أنكر رسالة محمد عليه السلام وذكر أن بنيه هو عيسى أو موسى فلا شيء عليه وأما إن قال أن محمداً ليس بنبي ولم يرسل ولم ينزل عليه قرآن فإن قتلها واجب وكذلك الحال إذا ما قال المسلم عن النبي عليه السلام مثل ذلك فإنه يقتل أيضاً كالذي .

وفي رأى ابن القاسم أن النصراني إذا قال إن دينه أفضل من دين الإسلام وعاب في دين الإسلام فإن عقوبته تكون مغلظة ونكبتها لا تبلغ حد القتل . وإن سب النبي عليه السلام ضربت عنقه إلا أن يسلم طائفاً عن ضمير وعقيدة ولا تقبل منه استنائه أي إهماله فترة زمنية لمراجعة نفسه .

القضية العاشرة : من ادعى بيع ثوب من إسمان وقال المدعى عليه بل أمرتني ببيعه :

موضوع هذه القضية يتعلق بادعاء بيع ثوب إلى شخص يهودي قرر أنه لم يشتر هذا الشيء وإنما كلف ببيعه لصاحبه باعتباره وسيطاً في البيع والشراء أي دلالة لا يشترى لنفسه ولا ينزح ضمن المبيع وإنما يبيع لحساب المائع

إلى شخص ثالث ويتقاضى لقاء هذا أجره عن قيامه بهذا العمل وأضاف أنه
بعد رغبة المانع واستأدى أجره منه وقد رأى ابن لبابة وابن وليد أخذاً رأى
معظم أصحاب مالك ويحسون تصديق اليهودي بقوله مع يمينه لأن وجود الشيء
في أمانة شخص يصعبه أميناً أو وديعاً لا يعنى بالضرورة دخوله في ذمته
وإنما يكون مجرد حذر لهذا الشيء لحساب صاحبه الذي استودعه إياه .

وقد ذهب القاضى في الرأى إلى نفي ذلك استناداً إلى أن من له مال
في يد آخر وقال صاحب المال أنه قرص وقال الذى في يده المال إنما هو
قراض أى مصاربة قال مالك في هذه المسألة يؤخذ بقول صاحب المال مع
يمينه وأبى ابن حبيب في قراض الوضحة رأى مالك الذى أخذ به مطرف وابن
الماجشون وأشهب

غير أن ابن وهب قال : القول قول المقر أنه قراض وبهذا الرأى أخذ
ابن القاسم وأصح وانفق ابن وهب في الأخذ بالرأى الأول مع ابن حبيب
استناداً إلى قول مالك فيمن دفع إلى رجل ألف درهم يشتري له بها حطة
فاشتري تمرأ وقال : بذلك أمرنى فالقول قوله وورث المال مدع وأبى ذلك
أشهب . قال أصح : إلى ذلك رجح ابن القاسم .

وصاحب مال هو المصدق عند أكثر أصحاب مالك بخلاف ما قاله
ابن لبابة وابن وليد : من أن القول قول من بيده المال .

قال يحسون : في قصبة رجل ادعى أنه باع حارثته وبطلت ثمنها .

فقال الآخر . ملك لم تبعها لى بل أودعتموها واعتديت عليها فوطئتموها
وأولدتها وما بعتموها فرب الجارية مدع بمال فلا يصدق ومقر بأن الآخر
أولد الجارية فأولادها منه أحرار . وأما هى فتوقف . وإن ماتت عن مال
استوفى ربحها منه ثمنها . وما بقى يوقف .

وإن أقر الذى أولدها بشرائها بأحد ما بقى من المال ويحد كتحديه بالوطء
وروى حسين بن عاصم عن ابن القاسم مثله

واسألة السابقة ليست شبيهة بالسألة التى يراد إيجاد القنوى ما وهى

مسألة ورثة ابن علاء واليهودى فأورد التفاضى المسألة التالية وهى عن دوية
عيسى بن دينار عن ابن القاسم وهى عن رجل أتى إلى رجل .

فقال له : أعطنى ثمن الثوب الذى عندك بإياه .

فقال : ما بعننيه ولكن أمرتني أن أبيعك لك .

قال : القول لصاحب الثوب مع بعينه . فإن نكل حلف الآخر ويرى .

وإن حلف صاحب الثوب أنه باعه منه واختصا في الصفة .

قال : بصف المشتري الثوب ويحلف على صمته ثم يقوم أهل البصر
ويغرم ثمنه .

قلت : فإن نكل .

قال : يصفه صاحب الثوب وقومت الصمعة وعزم المشتري .

قد . وإن أتيا جميعاً بما يستكر في الصمعة ونكلا عن بعين ما تقول قول
المشتري .

قلت : فإن كانت قيمته أقل من الثمن الذى باع به .

قال : يقال لاذى باع الثوب : اتق الله إن كان أمرك ببيعك كما رعت
مصدق إليه بقية ثمن ثوبه ولا تحبسه ولا يقضى عليه بذلك لأن صاحب
الثوب يدعى أنه باعه منه .

قال القاضى . هذه نفس مسألة اليهودى وورثة ابن علاء وبها كان يجب
أن يفتيا ، إن كانا ذكرها ومالله التوليت .

القضية الحادية عشرة : في منع أهل الذمة إحداث الكنائس :

تتحصل هذا الموضوع غنيا إذا كان لأهل الذمة الحق في إقامة كنائس
أو شروعات في مدائن الإسلام والرأى عند الفقهاء أنه ليس في المدن الإسلامية
مايسمح لأهل الذمة بانشيد كنائس أو شروعات في دار الإسلام : وإن
أنشئ شيء من ذلك كان راجح الهدم .

وتما يؤثر عن الرسول عليه الصلاة والسلام أنه قال : لا ترفعن فيكم يهودية ولا نصرانية . وقال ابن الماجشون : لا تنفى كنيسة في دار الإسلام ولا في حريمه ولا في عمله إلا إذا كان ذلك لأهل ذمة معتزلين أى غير مخالفين للمسلمين ومقطعين عنهم وليس بينهم مسلمون فلا يمنعون من بناء كنائسهم كما لا يمنعون من إدخال الخمر إليهم ولا من كسب الخمازيير .

أما إذا كانوا بين أظهر المسلمين فيمنعون من بناء الكنائس التي صولحوا عليها ، كما يحرم عليهم ترميمها إذا ما تحريت مالم يكونوا قد صولحوا عليها بشرط جواز ذلك وأن اشترطوا في المصلحة أن يباح لهم إقامة الكنائس وأجازهم القاضي على ذلك من جهل منه فنهى رسول الله لولى بالاتباع في هذه الحالة إذ لا عهد في معصية الله إلا في دم كنائسهم إن اشترطوا ذلك .

وهذا على قول ابن الماجشون في حق أهل الصلح من أهل الجزية أما أهل الموة فلا يترك لهم عند فرض الجزية صيهم كنيسة إلا هدمت ولا يسمح لهم باستحداث غيرها حتى ولو كانوا معتزلين عن جماعة المسلمين إذ لا عهد لهم بوفى به وإنما عهدهم الوحيد هو تحريم دعائهم بفرض الجزية عليهم .

وذهب رأى آخر إلى أن أهل الذمة لا يمنعون من إقامة كنائسهم في المناطق التي أقروا فيها على دينهم بعد افتتاحها عنوة ما داموا قد أقروا فيها على دينهم الذي يقيمون شعائره في هذه الكنائس .

القضية الثانية عشرة : فدان عيسى على مسجد ادعى مدع أنه من مال الجزية :

يدور النزاع في هذه القضية على فدان ادعى أحد القتيان للصقابة أنه حبسه على مسجده بقرية طرجية بينما نيه أحد الأمراء القومس إلى أن هذه الأرض هي من أرض الجزية ومن ثم لا يجوز حبسها على مسجد المسلمين ، فلما طرح الأمر على القاضي رأى إبقاء الحالة على ما هي عليه اصطحاباً لهذا

الحال بأن تظل هذه الأرض محسومة على ما حسمت عليه إلى أن يقسم مدع أنها من أرض الخزينة الدينية على حصة ما يدينه .

القضية الثالثة عشرة : في مرور العجل والصارى على المقابر :

موضوع هذه المسألة استطلاع رأى القاضي فيما وقع من مرور العجل على المقابر واختراق جنازات المسيحيين للمدافن المسلمين ووطنهم أرضها . وقد انتهى القاضي في هذا أحداً بآراء القضاة الذين شاورهم في الأمر إلى أن في مرور العجل والجنائز خاصة بالكمار تدبيراً مدافن المسلمين ومماساً بحر منب وإن مثل هذا الأمر لا ينبغي أن يكون وإنما للكمار توسع في أن يتخذوا بجنائزهم في الطر في الجادة بعداً عن الأرض التي تجوى رفات المسلمين .

القضية الرابعة عشرة : حبس العجم للغو في الدم وتشكيهم طول حبسهم :

تتعلق هذه القضية بأشخاص من العجم أمر القاضي بحبسهم لغوهم في الدم وما صالت مدة حبسهم تشكوا من ذلك وانكر فقهاء الشورى أجابوا بأنهم لا يرون طولاً في حبسهم بل طلبوا أن يزاد به وبطال حتى يكون ذلك دليلاً لهم وتشديداً لمن رام فعلهم وشنهتوا بقول الله تعالى « فشرذ بهم من خلقهم لعلهم يذكرون » .

القضية الخامسة عشرة : رجل ادعى خادماً في ملك ابن حصصون :

تتلخص هذه القضية في أن رجلاً يدعى ابن نته ادعى خادماً في ملك ابن حصصون

وقال : أنه كان يملكها في حصن مباشر وأن ابن حصصون أخذها وزوجها

فاستشار القاضي مشاوريه الذين ذكروا أن من ملك مملوكاً أو مملوكة في دار حرب لم تثبت ملكيته لها كمن يملك وهو في موضع الطاعة كما أن ابن

أنه ذكر في دعواه أن ابن حفصون أخذ النصرية وزوجها - وهذا إقرار من ابن أبتله بزوال ملكيته لها - وأصبحت تحت زوج فتسقط دعواه وعليه إقامة البينة على صحة ملكيتها فإن عجز عن الإثبات فهي حرة لأن ملك ابن حفصون ليس بملك وإقرار ابن أبتله بأنها في بدغيره ونحت زوج .

القصة السادسة عشرة : الجدة للأم - وإن كانت نصرانية - أحق بالحضانة :

تطرح هذه القضية مسألة تتعلق بحضانة الصغير وقد أثبتت بمناسبة وفاة أم لصغيرتين مسلمتين ، أبوهما مسلم موجود على قيد الحياة بينهما جدتهما لأمهما لا تزال على قيد الحياة وكذلك جدتهما لأبيهما .

وقد رأى ابن لياحة وأيوب بن سليمان ومحمد بن وليد أن الجدة النصرانية للأم أحق بحضانة الصغيرتين على الرغم من وجود أبيهما لمسلم وجدتهما لأبيهما النصرانية وهذا الرأي هو رأى الدعوة المنسوبة لاسحق بن عيسى ذهب رأى آخر إلى قول أشهب فلا يرى رواه إبراهيم حيث يذهب إلى أحقية الأب المسلم في هذه الحالة بالحضانة ، حتى مع وجود الخالة المسلمة .

نظرة عامة
في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس
حتى القرن الخامس الهجري

نظرة عامة في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس حق القرن الخامس للهجرى

استعرضنا فيما أجملاه من سرد لبعض القضايا التي انتهى إليها علمنا فيما يتعلق بأحكام أهل الذمة جانباً يكشف عن اتجاهات العدالة الإسلامية التي مبناها لشرع الحنيف في خصوص أهل الذمة المستأمنين في دار الإسلام ويؤدون الجزية ويدين من التأمل في جزئيات هذه القضايا والأحكام المصادرة فيها أنها تقوم على إصاف أهل الذمة في مقام أعدائهم أسوة بغيرهم من المتقاضين دون تفرقة بسبب الدين والتماثل في التشريعات الدستورية السائدة في العصر الحاضر يرى أنها تنص على مبدأ حرية العقيدة والمساواة في العدالة بين الناس قاطبة دون تفرقة بسبب اختلاف الدين وهذا الذي حصلت إليه المستاتير الحديثه قد سبقها إليه بقرون عديدة الشريعة الإسلامية فيما أوست أسسه من مبادئ مثل وأصول قديمة .

وأول ما يسترعى النظر أن حق التقاضي مكفول للذميين شأنهم شأن المسلمين عن حد سواء وهذا أيضاً من الحقوق العامة الدستورية التي تفاخر بها أحدث نظم الدستورية في العصر الحاضر

وبال الذي حقه ولو كان نفسه مسلماً ما دام هذا الحق ثابتاً له بالطرق التي حددها اجتهاد فقهاء الإسلام دون نص ولا إجماع .

كذلك يخص من سرد وقائع القضايا المشار إليها أن ميزان العدالة كان يتسم باحيدة والتسامح في حدود القواعد الشرعية دون تفريط أو تجن .

وقد كان أهل الذمة يتمتعون بحرية كاملة لا انتقاص فيها ولا ينال من هذه الحرية أن نوضح لاستعجالها حدود وضيابط لتتقيد استعمالها كما هو الشأن في حالة توجبهم إلى عدم مرورهم بعجلاتهم وجباةهم عبر مقابر المسلمين . ومرد ذلك إلى شعور طبيعي منعه حرمة هذه القبور التي يال منها في العقيدة الدينية الإسلامية أن تدنس بمروور الكفار ولا ضير في هذا على أهل الذمة

كما لا مصلحة لهم في الاستمرار في احتراق مدافن المسلمين وليس في هذا التوجه أى أساس بالخرية أو قيد عليها . فالأوص وسعة أمامهم لبعثاتهم وحقارهم - وكان أولى بهم أن يراعوا شعور المسلمين الذين آذوهم من تلقاء أنفسهم وإن لم يفعلوا عن قصد أو عن استهانة بموت ما ذهب إليه الفصحاء في هذا الشأن إنما كان تنبيهاً لأولاً .

أما ما أجمع عليه الفصحاء من عدم إقامة كنائس للكفار في دار الإسلام إلا بشروط وفي حالات وأوضاع خاصة فهو أمر ينبثق ومبادئ الدين الإسلامى بل ينطوى على كثير من التسامح إذ أدن للمسيحيين واليهود بتشيد كنائسهم ومبائدهم في حالات وأماكن خاصة شرطها أداء الجزية وأن يكون المسيحيون أو اليهود معتزلين أى غير مخالطين للمسلمين حتى لا يؤذوا شعورهم الدينى .

أما إذا كانوا مخالطين للمسلمين فإن حكمه المانع تكون قائمة ومتحققة عالم يكرهوا قد صولحوا على بئسها أو ترميها لأسباب مبررة . وفي هذا توسط بين تمكينهم من أداء شعائرهم الدينية وفق معتقداتهم وبين الحفاظ على عدم المساس بمشاعر المسلمين لوجود هذه الكنائس ولعابد في أرضهم .

والمراد في هذا كله إلى قول رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام : « لا ترفع فيكم يهودية ولا نصرانية » . والإسلام م يجعل الإكراه وسيلة من وسائل الدخول في الدين بل جعل وسيلة ذلك استعمال العقل وإعمال الفكر - كذلك فيما يتعلق بالردة التي تكون نتيجة الشكوك والشبهات التي تساور النفس ولا بد أن تنهى عرصة لتدخل من هذه الشبهات والشكوك وأن تقدم الأدلة والبراهين التي تعيد الإيمان إلى القلب واليقين إلى النفس ومن ثم كان من الواجب أن يستتاب المرتد ولو تكررت رده ومهل مرة زمينة يرجع فيها نفسه وتقيده فيها وسوسه فإن عدل عن موقفه ورجع إلى الإسلام وأقر بالشهادتين وأقر بما كان ينكره ثبتت توبته ولا طبق القضاء عليه أحد المتفق عليه بإجماع فقهاء الإسلام سواء فيما يتعلق بإسلام القبطى أو المسلم العرصى والأول هو من ولد لأبوين مسلمين والثانى من لم يكن كذلك ويختلف

احكم بالنسبة إلى كل منهما بحسب حالته سواء فيها يتعلق بطلاق زوجته .
أو باقراض وفاته وإيرثه .

وقبلا يتعمق بحضارة الصغير وهل تثبت للأب المسلم أم للجددة المسيحية
لأنم اختلف الرأي فيها بين رأى ذهب إلى أحقية الجددة المسيحية لأنم ورأى
آخر ذهب إلى أن الأب المسلم أولى بهذه الحضارة ، عساه أن الإسلام هو
أفضل الأديان وهو الذى ينبغي أن يشب فى كنفه الصغير ، ويتشرب تعاليمه
ومبادئه وأصوله وأنه لا يحتضن المسيحي المسلم حقيقة الخرافات الصغيرة عن
أصول دينه وهيل المسيحية به إلى دينها ، وتأثيرها بالتالى فى ميول الصغير
مما يزعزع عقيدته ، أو يجعله بأصول دينه أو يخرجها عن هذا الدين . وهذا
هو الرأى الذى ساد بعد القرن الخامس الهجرى .

وهذه القول أن صالة الإسلام من حيث الإجراءات والتمكين من حق
الدفاع وتحقيق هذا الدفاع والقسامح والتشاور فى الرأى وتصديق القواعد
القانونية الموضوعية قد شملت المسلمين والنميين موافق ضلها ومماحتها على
حد سواء دون تفصيل أو تفرقة أو محاباة أو تحين .

نصوص الوثائق

٢ - غلام أسلم ثم عاد^(١) إلى النصرانية دينه :

(٣٧٤) كتب القاصي إمام عبيد الله بن يحيى^(٢) حفظك الله وأبناؤه .
 أثنى - رضى الله عنك - غلام من النصارى يريد للإسلام : فأسلم على
 يدي ، وكنت لإسلامه وأشهدت عليه . فلما كان بعد أيام ، أثنى فذكر أنه
 بسا له من الإسلام . فامتنعته فوجدته مصراً على ما قال . فانظر إليه وإلى
 كتاب إسلامه ، وتكتب إلى برأيك فيه مفسراً إن شاء الله - عز وجل^(٣) .

فجوابه : أسأل الله أن يديم إقامة السنن بك ، وأن يحزل على ذلك
 ثوابك^(٤) ولعلام . مد الله في عمرك - في قد^(٥) مراحم ، ولا^(٦) أظنه
 يلع . فأرى أن يحمل عليه الوعيد . فإن رجع إلى الإسلام فيتولى الله
 ويحمي^(٧) نظرك ، وإن أصر حبهته أياماً ، لعله يرجع أمر الله . فإن أصر^(٨)
 خليفته في سخط الله - عز وجل^(٩) - فليس بأول من أغواه الشيطان : والله
 أسأله^(١٠) لك أجزل^(١١) للثواب وأعظم الأجر . والسلام عليك ورحمة الله .

(١) في ١ : دعا .

(٢) هو : عبيد الله بن يحيى بن يحيى بن كثير اللبني ، يكنى أبا مروان وليس مقهواً للذكاة
 في الأندلس وشيخ المذهب في قرطبة ، وهو ابن العفيف يحيى بن يحيى فليد الإمام مالك . كان رجلاً
 حاذقاً عظيم الشأن وأجلاء وكان آخر من حدث عن والده لؤلؤ ٢٩٧ هـ - ٩١٠ م انظر ابن العريعر .
 تاديع عبد الأندلس : ترجمة ٧٦٤ . وانظر « وثائق في أحكام القضاة » لجناب في الأندلس .
 (تحقيق محمد مخلد) الحاشية رقم ٨٢ وماورد فيها من مصادر

(٣) ساقط في فتح ، د .

(٤) مذكورة في فتح

(٥) قد . بحر

(٦) في فتح : وما

(٧) في الأصل : ما : ويحمل ، وقع : وحسن والمذكور في ديه .

(٨) في الأصل : أصر والمذكور في النسخ الأخرى .

(٩) ساقط في د

(١٠) في فتح : أسأل جزيل .

وقال ابن لينة^(١١) رحمه .

قال القاضي^(١٢) أبو الأصم^(١٣) : هذه أجوبة مهلهلة (في غلام^(١٤))
بسم وهو مشكوك في بلوغه ثم برئ^(١٥) ، ولا يجوز على الإسلام إلا بالوعيد ،
وبين أيام . هنا جهل من قائله .

قال سحنون^(١٦) : من أسلم قبل البلوغ ثم عقل^(١٧) الإسلام فارتد ،
ومت قبل البلوغ ، وهو من^(١٨) يكره على الإسلام فيرائه لأهله ، ثم^(١٩) قال
ابن القاسم^(٢٠)

(١١) ابن لينة . هو العقبه بن محمد بن عمر بن بابه . يكنى أبا عبد الله من أهل قرطبة
عاش ٨٩ عاماً ، كان إماماً في فقهه مقدماً على أهل زمانه في حفظ الرأي والبصر بالفتيا ، درس
كتب الرأي سبعين سنة ، وكان مشاوراً في أيام الأمير عبد الله مع صيد الله بن يحيى ، ومحمد بن
غالب ، وعائذ بن وهب الصغير ثم انفرد بالفتيا مع صاحبه أبي صالح أيوب بن سليمان ، وكان
أبو صالح يفتيه حل نفسه ثم انفرد به موت أبي صالح سبعين سنة . قال يدرسه أحد في الرئاسة
والقيام بالفتيا من أول أيام عبد الرحمن الناصر . توفي ٨٣١ هـ - ٩٢٦ م .

انظر ابن الصغرى : ترجمة ١١٨٩ . « وثلاث في أحكام القضاء الجليل في الأندلس »
حاشية رقم ١٥ وما ورد فيها من مصادر

(١٢) في فتح : الشيخ رحمه الله

(١٣) مذكورة في دا .

(١٤) مذكورة في فتح .

(١٥) في دب : رفته

(١٦) محمود : هو « أبو حميد محمود بن سعيد بن حبيب التنجي » الفقيه الحافظ النابذ ،
أحد عن فقه المالكية والشرعية كالمعلول بن راشد وعلى بن زياد وأسد بن المراسم وسعيد في مصر
والخجاز عن أبي القاسم وابن وهب وأشباه حميد الله بن الحكم وغيرهم . وهو صاحب المدونة
التي عليها الأحكام في المذهب المالكي - وقد سنة ١٦٠ هـ وتولى قضاء أفريقية سنة ٢٣٤ هـ . وتوفي
سنة ٢٤٠ هـ وهو على ولايته .

انظر ترتيب المدارك : ٢ / ٥٨٤ - ٦٢٦ .

(١٧) في دا : عقل عن .

(١٨) مذكورة في فتح .

(١٩) ساقطة في دا ، دب

(٢٠) ابن القاسم : هو عبد الرحمن بن القاسم الحنفى المصرى تلميذ الإمام مالك وصاحب
لائحة الأئمة على الفقه المالكي سواء في المشرق أو المغرب ، وسماه عن مالك هو الذي حقه محمود
في المدونة الكبرى . كان رئيس المذهب بمصر حتى توفي سنة ١٩١ هـ - ٨٠٦ م . انظر ترتيب
المدارك ٢ / ٤٣٣ - ١١٤٧ ، أحكام المشرق ، تحقيق د . محمود مكي ص ١١٥ حاشية ٣ .

وأشيب^(٢٢) وعبد الملك^(٢٣)؛ ولو^(٢٤) لم يمت لم يقتل؛ وإنما بكروه على الإسلام بالنضرب^(٢٥) وإن^(٢٦) بلغ^(٢٧). والمغيرة^(٢٨) يقتله إن^(٢٩) تمادى بعد البلوغ، وأما من ارتد من أولاد المسلمين فليؤدب. فإن^(٣٠) تمادى حتى بلغ فأصاحنا^(٣١) يجمعون على أن يقتل، إذا بلغ وتمادى؛ ابن ميمون^(٣٢)

قال المغيرة: إن أسلم غلام مراحم يقتل الإسلام ثم مات فلا يرثه أبواه الكافران.

(٢١) هو أبو عمرو أشيب بن عبد العزيز بن خاود، من مشايخ أصحاب مالك، مصري. ولد بمصر سنة ١٦٥ هـ، لو ١٥٠ هـ وتوفي بعد الثمانين شهر سنة ٢١٩ هـ م
انظر ترتيب المفاخر ١/ ٤٤٧، ٤٥٢، وثائق الأحكام القصص في الأدب حاشية رقم ٤٧٢ وموارد بها من مصادر.

(٢٢) هو عبد الملك بن الحسن، بن محمد بن بونس، بن حبيب الله بن أبي داود موثق وصون انه صلى الله عليه وسلم من أهل قرطبة. يكنى أبو هروان وقيل أبا الحبيب ويعرف بزوائد بضم الراء. وكان من أهل علم الحديث الرجال الجليلين لرواية حلق من أهل الأدب. وكان عليه مدار الفقه وكتب قصاص قرطبة، راجع بن النحاس بن أبي يحيى بن يحيى وولى قضاء طليطلة. وكان يحيى بن يحيى معجاً بكلام زونان. توفي ٢٣٢ هـ / ٨٤٩ م.

انظر ترتيب المفاخر ١/ ٢٠٣ - ٢١.

(٢٣) في ديب، ولم.

(٢٤) في د: بالهروب.

(٢٥) ساقط في نص.

(٢٦) المغيرة هو المغيرة بن عبد الرحمن الخزرجي من أهل المدينة ومن الطليعة الأثر من أصحاب الإمام مالك. كان مدار الفتوى في زمان مالك، وبعده على أبيه ومحمد بن دينار ومدة سنة ١٢٤ هـ وتوفي ١٨٨ هـ

انظر في ترجمته ترتيب المفاخر ١ - ٢٨٢ - ٢٨٦

(٢٧) في د: ب.

(٢٨) في ق: كان

(٢٩) في ب: ما أصاحه

(٣٠) ابن ميمون هو أبو عبد الله محمد بن ميمون ابن إمام القيروان المشهور ومن أشهر تلاميذه ووارثي علمه من علماء، وتوفي سنة ٢٥٦ هـ - ٨٦٩ م. انظر ترتيب المفاخر ٢ / ١٠٤ - ١١٨ - أحكام الموق. تحف محمد مكي من ٨٠ حاشية ٢ وموارد بها من مصادر.

وقد أجاز عمر^(٣١) وصية غلام يعناح ، وإن مات أبواه^(٣٢) أو وقف^(٣٣) ميراثه له^(٣٤) . فإن رجع الغلام إلى دين أبيه قبل الحلم^(٣٥) . ورثته وإن لم يرجع لم يرثه من حدود النواذر .

وفي قول المعبر هذا نظر ، فتدبره . وفي هذه الجملة بيان خطأ الجواب . في مسألة الصبي الذي أغواه أبواه التي قبل هذه .

٢ - صبي أسلم وأراد الرجوع إلى دينه :

(373) أتاني - رحمكم الله - صبي لم يبلغ فأسلم ، وصار عند رجل ضمه^(٣٦) ابتغاء ثواب الله ، (عز وجل^(٣٧)) - فيه . فتردد^(٣٨) عليه أبواه^(٣٩) ، يريدان رده إلى دينهما ، والعلام يأبى . فلما كان البارحة . أتاني والده ، فأعلمني (374) أن ولده يريد الرجوع إلى والده ودينهما فكتبوا إلى بما يجب^(٤٠) في ذلك .

قال ابن كباية : فهمت^(٤١) ما ذكره القاضي . فإن كان العلام قد عقل مثل أن يكون ابن عشر سنين ، أو^(٤٢) ما راد ، فليتشدد^(٤٣) عليه ، ويهتد

(٣١) عمر بن عبد العزيز بن مروان : هو الخليفة الثاني من خلفاء بني أمية وإلى بعد سيان بن عبد الملك سنة ٩٩ هـ / ٧١٧ م ، ويعتبر من أئمة الثمانيين ومن خيار الخلفاء توفي سنة ١٠١ هـ / ٧١٩ م .

أضر التوى : التلهيب الضم الأول ١٧/٢ - ٢٤ : أحكام السوق : ص ١٢١ حاشية ٦ .

(٣٢) قدح ، دا : أبوه وقف

(٣٣) ساقطة في النسخ الأخرى .

(٣٤) وفيه : قبله

(٣٥) قدح : له

(٣٦) قدح : له

(٣٧) قدح : له

(٣٨) قدح : له

(٣٩) في الأصل : أبوه لا ذكرى للنسب الأخرى

(٤٠) قدح : له

(٤١) في النسخ الأخرى : فهمت .

(٤٢) قدح : له

(٤٣) في الأصل والنسخين الآخرين : فليتشددوا بكور قدح .

ويوهده^(٤٣) عليه فإن ليع^(٤٤) في الرجوع إلى دينه رده إلى أبيه ، ولم يبلغ به^(٤٥) القتل ، ولا يكون هذا معجلاً حتى يبلغ ، ثم^(٤٦) يكون^(٤٧) الغنى على ما مضى في الجواب وأسأل الله التوفيق

3- غلام يزعم أنه حر وأنه يكره على اليهودية . وادعى يهودي أنه مملوكه . فوقف عند أمين^(٤٨) . فقال الأمين : أنه أبى^(٤٩) منه :

(374) فهمنا - وفعلك الله - ما ذكرت من رفع^(٥٠) الرفع إليك أن^(٥١) غلاماً أقفل^(٥٢) عليه في دار يستغيث ويشوب : إنه يكره على اليهودية . فأرسلت من (وثقت به^(٥٣)) . فكشفت^(٥٤) عن ذلك . فاصرف ومعه يهودي وغلام بالغ . فأعلمتهما^(٥٥) غارفع إليك .

فقال اليهودي : الغلام^(٥٦) عبدي ، ابتعته منه^(٥٧) أربعة أعوام من

(٤٣) في الأصل : ويوهده ، دا ويوهده والمذكور في دب ، قيع .

(٤٤) في الأصل : قيع . ليع والمذكور في المنسوخ الأخير ، ليع ، أمر ونماي .

(٤٥) رابطة في دا .

(٤٦) ساقطة في الأصل . ومذكورة في النسخ الأخرى .

(٤٧) في دب . تكونا .

(٤٨) في فتح الأمير

(٤٩) أبى - حرف .

(٥٠) في الأصل : دفع والمذكور في النسخ الأخرى .

(٥١) ساقطة في دا .

(٥٢) في الأصل : أقفل ، وحاً = اخضر ، وحب أنبل والمذكور في قيع .

(٥٣) في فتح . ١٠ - وثقت .

(٥٤) في فتح : لكشف ، دا يكشف ، دب : فكشف

(٥٥) في الأصل : فأعلمتهما .

(٥٦) ومذكورة في قيع ، دا .

(٥٧) في الأصل : عن والمذكور في النسخ الأخرى .

يهودى من طليطلة^(٥٨) . والغلام حينئذ يهودى ونكر أن يكون ضربه وأقتل^(٥٩) عليه .

وقال الغلام : أنا حر ابن حرين ، مسلم ابن مسلمين من أهل مدينة^(٦٠) طليطلة . قدمت منه منذ ثلاثة أعوام مع رجل من السود ، فتركنا فداقاً ثم انتقلت منه إلى هذا اليهودى فخدمته . وأتى حين أظهرت الإسلام ، وأردت الخروج عن خدمته ، ضربني . وأقتل^(٦١) عني . (37) وكشف الغلام ظهره^(٦٢) وبه آثار^(٦٣) ضرب شديد . ولا^(٦٤) يمكنه فعل ذلك بنفسه .

وقال له : ليئة تشهد^(٦٥) أنه حر . وادعى اليهودى بيعة حاضرة ، يعرفون الغلام . وقال : إن معه عهدة الغلام ، مكتوبة بالعبرانية . (فوقف)^(٦٦) الغلام على يدي أمين (يمتحن^(٦٧)) أمره . ويأخذ رأى أهل الحلالم فيه .

وسأل اليهودى أن يجبس الغلام^(٦٨) في السجن .

ثم قال الأمين : أبق الغلام معي من غير تفريط في الاحتراس به ، فقال اليهودى : إنه كان سلب إياي الغلام ، أن الأمين خرج به مع نفسه إلى

(٥٨) طليطلة : Tolode كانت دار الملك بالأندلس حين دخلها طارق وهي حصنة ، لها أسوار حصنة وقصبة حصينة وكانت دار ملكة الروم . ووجد المسلمون بها دحائر - عند انصاح الأندلس - كادت تفوق الوصف كثرة . وقرئوا أن اسم طليطلة بالقبلي « تولامو »
مساء : ه فرج ما كانوا ه واسترد الصاري طليطلة من المسيرين في منتصف عمره سنة ٤٧٨ هـ .
انظر : الحميرى : صفة جزيرة الأندلس ١٣٠ - ١٣٤ .

(٥٩) في د ا : أقتل .

(٦٠) ساقطة في قج .

(٦١) في د : أقتل .

(٦٢) قرئ : ص ظهره .

(٦٣) في د ب : أثر .

(٦٤) ساقطة في د .

(٦٥) ما قبل في د ا .

(٦٦) في قج : فوضت .

(٦٧) في الأصل وحب : يمتحن وكذا كور في النسخة الأخيرة .

(٦٨) ساقطة في د ا .

صبيته . وكان الغلام في مجلس (حاكمه)^(٧٠) (القاضي)^(٧١) في الوقت
الذي ذكر فيه اليهودي أن الغلام أبق إلى وقت ارتفاع القاضي من
نظره^(٧٢) .

وصب اليهودي إغرام الأمين قيمة الغلام .

فسأل لقاضي - وقفه الله - هل يجب على الأمين قيمة الغلام أم لا ؟

فالذي يقو به (في ذلك)^(٧٣) - والله الموفق للتصواب - أن توقيف
القاضي الغلام لاستبراء أمره حزم من النظر ، وصواب من الفعل ، والذي
يطلبه اليهودي من إغرام الأمين باطل (لا يلزم)^(٧٤) . لأن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال : ليس على أمين غرم .

(وقال أهل العلم)^(٧٥) : إلا أن يتهدى ، وقلت : إنه ثبت عندنا
(أن الغلام كان)^(٧٦) في مجلسك ، إلى أن ارتفعت عن النظر في اليوم الذي
ذكر اليهودي أن فيه أبق الغلام . ولو ثبت خروج الأمين بالغلام ثم ثبت
رجوعه به وأبق لم يضمن أيضاً .

(فهذا قولنا)^(٧٧) (فيما)^(٧٨) سألنا (عنه . قاله (ابن وليد)^(٧٩) .
وقال ابن لبابة : ليس على أمين ضمان . إلا أن يثبت أنه سار به إلى مدينته .

(٧٠) سابقة في د ١ .

(٧١) سابقة في الأصل ، وهذا كود من فتح ، د ب .

(٧٢) في د ١ : النظر .

(٧٣) سابقة في د ١ ، فتح .

(٧٤) سابقة في فتح .

(٧٥) سابقة في فتح ، وفي د ١ : وهذا قولنا ، د ب . فتح ، فهذا قولنا .

(٧٦) في د ب ، فتح . سألنا .

(٧٧) ابن وليد ، هو « محمد بن وليد بن محمد بن عبد الله بن عبيد » من أهل قرطبة ، يكنى
أباً عبد الله . كان عالماً بالشرع طبعاً ورعاً في الأحكام ، وكان متقدماً من أحد بن محمد بن زياد
القاضي قال ابن من : كان متبصراً بوضع الأحاديث . توفي سنة ٢٠٩ هـ / ٨٢١ م .

نظر : ابن العربي : ترجمة ١٦٨٠ ، وثائق في أحكام القضاء الجائز في الإندلس .
الحاشية رقم ١٣ ، وما ورد فيها من مصادر .

وأبقى من الهادبة ، فلو ثبت ذلك باليمنية فحينئذ كان يضمن ، لأنه تعدى
بإخراجه عن موضع أمانته . فكيف وقد رُفد في مجلس القاضى (٧٧) يوم
إدائه (٧٨) ، فهذا تكذيب ما ادعاه اليهودى . وإسقاط للدعواه (٧٩)
الأمين

وقال عبيد الله بن يحيى : لا ضمان على الأمين إلا أن يكون أبقى منه من
مترله فأما إن (٨٠) كان رجيع به فأبقى من داره ، بعد أن ظهر في مجلس
القاضى ، فلا ضمان عليه .

وقال أحمد بن يحيى بن يحيى (٨١) : لا ضمان على الأمين ، ومما نحو
كلام عبيد الله .

وقال محمد بن غالب (٨٢) : خروج (الأمين بالفلان) (٨٣) محترماً
به (٨٤) لا يوجب ضماناً . حتى يثبت باليمنية للعدة (٨٥) أنه خرج به لمنفعة نفسه

(٧٧) في دب : العقد

(٧٨) في الأصل : دب - إدائه ، والمذكور في النسخ لأحمد بن

(٧٩) في قج : على

(٨٠) في قج : من ياديه قرن

(٨١) في الأصل والنسخ الأخرى : « أحمد بن يحيى بن أبي عيسى » وهذا الاسم خطأ
وصوابه « محمد بن يحيى بن أبي عيسى » ولد سنة ٢٨٤ هـ وتوفي ٣٣٩ هـ ، وأحداث هذه القضية
بالقريب لا تتعدى سنة ٢٩٥ هـ وهو تاريخ وفاة المشاورين محمد بن غالب ، ويحيى بن عبد العزيز
فإن لا يبعد أن يشار محمد بن يحيى بن أبي عيسى في هذه القضية سنة ٢٩٤ هـ ويكون عمره حينئذ ١١ عاماً .
لذلك لم يرد أن يكون هذا المشاور هو أحمد بن يحيى بن يحيى الهش « وهذا ما أثبتناه في
نحو » ورأيت أنه الأصوب : وقد كان أحمد بن يحيى بن يحيى في حجة المشاورين بقرطبة في أيام
الأمير عبد الله بن محمد ، وتوفي سنة ٢٩٧ هـ انظر في ترجمته بن الفرغى ١ : ١١ ، بنية المنعش :
٤٧٧ .

(٨٢) محمد بن غالب المعروف بابن الصغار ، يكنى أبا عبد الله ، كانت القنية دائرة عليه
عنه مع عبيد الله بن يحيى ، وعبد بن لينة وأصحابه ، توفي ٢٩٥ هـ / ٩٠٦ م .

انظر ابن الفرغى ترجمة ١١٤٩ ، ووثق في أحكام القضاة الجناح في الأندلس لماشية
رقم ٦٦ وولد فيها من مصادر .

(٨٣) في قج : العلامة مع الأديب

(٨٤) ساقطة في قج ،

(٨٥) في الأصل والنسخ الأخرى : التمالة والمذكور في دب .

فيكون متعدياً . فيضمن ، وإن رجع به فلا ضمان عليه^(٨٦) أصلاً في كل حال .

وقال يحيى بن عبد العزيز^(٨٧) : مثل ذلك . وقال أيوب^(٨٨) مثله ، وقال سعد بن معاذ^(٨٩) مثل قول عبيد الله .

٤ - يهودى ادعى في غلام عهده أنه مملوكه^(٩٠) :

(237) قهنا - (وقفك الله)^(٩١) - ما تنازع فيه اليهودى والعلام النبى
أسلم وأخرج من عند اليهودى .

فادعى العلام أنه^(٩٢) إنما خدمه على أنه حر ابن حري^(٩٣) ، وأنه لما دار
الخروج عنه أسسكه حتى صبح وأخرجته من عنده ، وقول اليهودى : هو
عبدى ابتعه من يهودى من أهل طليطلة منذ أربع سنين .

(٨٦) مذكورة في فتح .

(٨٧) يحيى بن عبد العزيز المروى في المروى : من أهل قرطبة ، يكنى أبا بكر له .
كان يمل في فقهه إلى المذهب الشافعى وكان مشهوراً مع عبيد الله بن يحيى ونظرائه في أيام أمير
عبد الله كوفي سنة ٨٢٩٥ / ٩٠٧ م .

نظر ابن العريض : ترجمة ٦٥٧٠ ، ابن سبيل : الورق ٤٦٢ - ٤٦٣ ، وثائق
في أحكام القضاء الخبائى ، الخاشية رقم ٢٢ .

(٨٨) أيوب . هو « أيوب بن هشام بن صالح بن هشام » يكنى أبا صالح من أهل قرطبة .
ووصله من جيران كان إماماً في رأى مالك وأصحابه متقدماً في يهودى
توفي سنة ٨٣٠٢ / ٩١٤ م .

نظر ترجمته في ابن العريض : ترجمة ٢٦٧ ، وثائق في أحكام القضاء الخبائى ٤١٤
رقم ١٩ ومورد فيها من مصادر .

(٨٩) هو « سعد بن معاذ بن عثمان » من أهل قرطبة وأمه من جيران ، ويكنى : أبا هر
كان حافظاً للنسائل متدياً ، ينسب إليه في المسجد الجامع ويسمى به . توفي ٣٠٨ هـ / ٩٢٠ م .
نظر ابن العريض : ترجمة ٤٣٧ ، وثائق في أحكام القضاء الخبائى ٤١٤ رقم ١٧ وما ورد
أيضاً من مصادر .

(٩٠) في فتح : مملوك

(٩١) في فتح . وفق الله اتفاقى .

(٩٢) في ٢٥ : حل أنه

(٩٣) في فتح ، دا : سر

فيجب في ذلك أن يؤجل الغلام فيما ادعاه من بيته على (٩٤) ما رجي له
شيء ويستأنى (٩٥) عليه فإذا طهر عجزه وطب الغلام بعين اليهودي من (٩٦)
أنه لم يكن عنده على معنى الخدمة بالحرية (٩٧) ولكن على معنى المملوكة له
وجب ذلك له ، فإذا حلف أمر القاضى ببيع الغلام ودفع ثمنه (٩٨) إلى
اليهودى .

قال بذلك : ابن أبيه وابن غالب وابن وليد .

قال القاضى فى العتق اثنان من المدونة . قال ابن القاسم :

من كان بيده صبي صغير فقال (٩٩) : هذا عبيدى .

فأما بلغ الصغير قن . أنا حر وما أنا بك بعد ثم يقبل قوله وهو عبد ؛
إذا كانت خدمته له معروفة : وحيازته بإياه معلومة .

قال : ولو كان الصبي يعرب عن نفسه ، فقدل له سيده : أنت عبيدى ؛
وهو الصبي . بل أنا حر . فهو كالأول إذ كان قبل ذلك بيده (١٠٠) بخدمته
وهو فى حوزة لم يسمع الصبي قوله . وهو عبده (١٠١) ، وإن كان إنما هو
متعلق به لا يعلم (١٠٢) منه قبل ذلك خدمة (١٠٣) له (١٠٤) ولا حوزة بإياه (١٠٥)
فإن قوله قول الصبي على هذا النص .

(٩٤) مذكورة فى فتح .

(٩٥) فى ١ . ويستأنى .

(٩٦) ساقطة فى فتح . وفى ٢ فى ذلك و

(٩٧) فى ١ . من العربية

(٩٨) فى فتح . انتهى .

(٩٩) فى فتح ، ١ ، ١ ، ١ ، ١ ، ١ .

(١٠٠) فى فتح . فى يده ، ١ ، ١ ، ١ ، ١ ، ١ فى يده

(١٠١) فى فتح . عبد

(١٠٢) فى فتح . ثم

(١٠٣) فى فتح ، ١ ، ١ ، ١ ، ١ ، ١ عبده

(١٠٤) ساقطة فى فتح .

(١٠٥) ساقطة فى ١

كان يجب أن يكون جواب الشيوخ في مسألة اليهودي فيقولوا^(١٠٦) :
 إذ كانت الخدمة الغلام له معلومة الأعوام التي ذكرها اليهودي صدق اليهودي
 وأداهم إنما عولوا في تصديقهم اليهودي على قول الغلام : إنما خدمت
 (على أنى^(١٠٧)) حر ابن حريين فاعملوا إقراره له بالخدمة وكان يلزمهم
 كشفه عن هذه الخدمة التي أقر بخدمته فيها فلعلها لم تكن إلا أيام البسيرة^(١٠٨)
 أو الأشهر ، ومثل هذا لا (يجب أن^(١٠٩)) يحكم عليه فيه بمرق ، بل^(١١٠)
 يجب^(١١١) أن يكلف البينة مدعى ملكه .

وفي كذب ابن سحنون وغيره : من أجر انساناً من آخر ثم قال الأجير :
 أنا حر فهو مصدق . لأنه قد تكون له عليه الخدمة فيؤجره ، ألا ترى لو كان
 تخلفه فقال : أنا حر صدق ، لأن الخدمة ليست إقراراً بالرق إلا أن تطول
 الخدمة حتى تخرج^(١١٢) عن حد الإجارة ، وهذا بين معنى ما^(١١٣) في
 المدونة أنه^(١١٤) إنما^(١١٥) ذلك^(١١٦) في الخدمة الطويلة والمدة للعبدة مع
 أنه لا يكاد يفتى على الجيران المصاعين^(١١٧) ابتياع^(١١٨) من جاورهم
 لملوك^(١١٩) ، ولأنه هو أحقر منه فإذا لم يسترع ذلك^(١٢٠) عند جيرانه

(١٠٦) في د ا ، يقولوا

(١٠٧) ساقطة في د ب

(١٠٨) مذكورة في فتح .

(١٠٩) ساقطة في د ب .

(١١٠) ساقطة في فتح .

(١١١) في فتح ا ويحب .

(١١٢) في د ا : يخرج .

(١١٣) في د ا : ما قال .

(١١٤) ساقطة في فتح .

(١١٥) في فتح - وإنما .

(١١٦) في د ا . في الفخر .

(١١٧) في الأصل ، د ا : المصاعين والمذكور في فتح ، ص ٦٠ - حرب ودنا . تصانيف

اليهود - دنا بعضها من بعض . أصل لسان العرب .

(١١٨) في د ا : الابتياح .

(١١٩) في فتح لملوك .

(١٢٠) ساقطة في فتح .

ولا سمعه أهل موضعه فكذبته في دعواه طاهر ، وكلامه باطل ، ويكلف
بثبات دعواه وإلا سقطت .

وإذا أبطلوا إنكار الغلام لدعوى اليهود وأعمالوا دعوى اليهودى في ملكه
فكان يدعى أن يكون جوابهم أن^(١٢١) لا يسمع قول الغلام حتى يأتي بشبهة
أو لطخ في حريته على ما روه ابن القاسم عن مالك^(١٢٢) في سماعه في رسم
المشاع^(١٢٣) والحيوان في العبد يدعى الحرية ويذكر بينه غايته والحرية
تدعى ذلك

قال : لا يعمل قول العبد إلا أن يأتي بدليته أو أمر بشبه^(١٢٤) فيه وجه
الحق ، وإن أتى بذلك رأيت ذلك له^(١٢٥) واستحب في الجارية أن
يوقف^(١٢٦) (٢٣٨) صاحبها^(١٢٧) عنها ، يريد وعن خدومه العبد . وإن
كان مأموماً أمر بالكف عنها . وإن كان غير مأموماً وجاءت^(١٢٨) بأمر
قوى في الشهادة كالشاهد العدل^(١٢٩) وضمت على يدي امرأة ، وأجل
فيه^(١٣٠) الشهرين وثلاثة^(١٣١) .

(١٢١) سابقة في الأصل : ودب والمذكور في نج ، ١٠٤ .

(١٢٢) مالك : هو الإمام مالك بن أنس . إمام دار الهجرة وصاحب المذهب الذي يسمى عليه .
توفي سنة ١٧٩ هـ . وهو أشهر من أن نرجم له . وكتبه الموطأ . هو أساس المذهب المالكي .

(١٢٣) في الأصل : المتنازع والمذكور في النسخ الأخرى .

(١٢٤) في قج : تشبه ، ١٠٤ . شبيهة

(١٢٥) في قج : إلى

(١٢٦) في قج : ١٠٤ . يومئذ .

(١٢٧) في قج : صاحبها .

(١٢٨) في ١٠٤ : وجاء .

(١٢٩) سابقة في ١٠٤ .

(١٣٠) في ١٠٤ : فيها .

(١٣١) في قج : وثلاثة

وفي كتاب ابن حبيب^(١٢١) قال أنسب . سأل (ابن كنانة^(١٢٢))
(مالك^(١٢٣)) (لابن حاتم^(١٢٤)) عن عبد ادعى حرية^(١٢٥) وأن له بيعة
بموضع كذا فطلب السيد منه حيلة وهو لا يجد .

قال : إن جاء بلطخ وشبهة فأمكنه من الخروج بيعة^(١٢٦) بعد حيل
السيد ، فإن لم يأت بحميل معين ، وركل من يقوم بأمره وكتب إلى الموضع
الذي ذكر ، وهذا إذا أثبت السيد ملكه إياه وحوزة له^(١٢٧) ، وإن لم
يثبت ذلك حيل بيته ويدينه إنكار المعبد الرق .

قال أصح^(١٢٨) : فإذا جاء الكتاب (في أمره^(١٢٩)) بما يستوجب

(١٢٢) ابن حبيب : هو عبد الله بن حبيب بن سليمان بن هارون ابن جهم بن عباس
ابن مرداس السلمي . يكنى أبا سروان كان بالقيرونة وسكن قرطبة وكان مغاوراً مع يحيى بن يحيى ،
وسيد بن حسان . وكان سلفاً يثق به على مذهب المسلمين وله مؤلفات في الفقه والتواريخ . توفي
في أول ولاية الأمير محمد سنة ٢٣٨ هـ / ٨٥٢ م . وعمره ٦٤ عاماً . انظر في ترجمته
ابن الفرغاني ترجمة رقم ٨١٦ ، وثائق في أحكام القضاء الجاهلي ، حاشية رقم ٣٨ وما ورد فيها
من مصادر . وكتاب ابن حبيب هو : الواضحة .

(١٢٣) ابن كنانة : هو عثمان بن عيسى بن كنانة في الطبقة الأولى من التابعين . مالك .
وكان من فقهاء المدينة . كان الإمام مالك يحسنه ويؤثر في صوته . وهو الذي قد في مجلس مالك
بعد وفاته . وتوفي سنة ١٨٩ هـ / ٨٠٢ م . انظر ترتيب المدرك ١ / ٢٩٢ - ٢٩٣ . وثائق
في أحكام القضاء الجاهلي ، حاشية رقم ٤١٨ .

(١٢٤) سائقة في د ب .

(١٢٥) ابن حاتم : هو عبد الله بن حاتم ، القاضي ، وثقفه بقرينة ١٢١ هـ . لم يزل
على القضاء حتى توفي . وكانت ولايته نحواً من تسعة عشر عاماً .

انظر في ترجمته ترتيب المدرك ١ / ٢٩٦ - ٢٩٥ .

(١٢٦) سائقة في د ب .

(١٢٧) في قج : لبيته . د ب : يال بيعة .

(١٢٨) سائقة في د ب .

(١٢٩) أصح : هو اتفاقية المصنف أصح من الفتح فليس ابن حبيب ، وابن القاسم وأنسب
ابن عبد العزيز . وقد كان من رؤساء المذهب المالكي بمصر ، بل أن اليمض نفسه إلى ابن القاسم
نفسه بوق سنة ٢٢٥ هـ / ٨٣٩ م . انظر الديباج المذهب ص ٩٦ : وثائق في أحكام القضاء
القضاء الجاهلي حاشية ١٢ .

(١٣٠) في د ب : بأمره .

به ارفع^(١٤١) رفعه مع ميله وإن بعد المكان وكذلك مع^(١٤٢) الجارية ؛
وكل هذا خلاف ما أفتوا به في مسألة اليهود . ومسألة ادعاء العبد الحرية
متكررة في مواضع بمكان^(١٤٣) متقاربة ، وتركزت^(١٤٤) اجتلاها على
صورتها كراهة التطويل .

٥ - (أ) دعوى في فدان غلب صاحبه عليه وحير (ر)^(١٤٥) عين :

(٢٢٤) مهمتا - وفكك الله - ما قام به لتعذر على النصرانيين في
الفدان بحجر بحر^(١٤٦) . ودعواه العلية وثبوتها عما شهد به اليهود فيه . وقول
النصرانيين : لهما اشترياه من نصرانيين . وقول وكبيلهما : هذا الفدان
لمعوض^(١٤٧) فيه ليس الذي شهدت فيه^(١٤٨) البينة على الاسترعاء^(١٤٩)
(و)^(١٥٠) الاكرام .

فيجب في ذلك أنه محور ابينة التي شهدت في هذا الفدان ؛ أو تقول إن
المدان الذي وقعت فيه المعوضة^(١٥١) هو هذا بعينه أو يقول التوكيل : إنه
هو^(١٥٢) بعينه ، أو يجوز^(١٥٣) الفدان غير هذه البينة ، أنه هو المقوم فيه

(١٤١) في الأصل : الدخ والمذكور والنسخ الأخرى .

(١٤٢) ماقعة في النسخ الأخرى .

(١٤٣) في فتح : لمكان .

(١٤٤) في فتح : تركت .

(١٤٥) في د : د ب - قر .

(١٤٦) بصحر بحر : كذا ورد في هذا الموضع في الأصول المخطوطة وقد لا بد هذا الاسم
على النظام الجغرافية الأندلسية المختلفة فربما في لاشي ، في توجيهه ، فتركاه على حاله .

(١٤٧) في الأصل : د ا ج و المتمرض والمذكور في د ب .

(١٤٨) في فتح : د ا . به .

(١٤٩) في د ب : الاسترخاء .

(١٥٠) في د ا : د ب : في .

(١٥١) في الأصل والنسخ الأخرى : المعوضة والمذكور في د ب والمعوضة . هي

عند شراء بمقابل .

(١٥٢) ماقعة في الأصل والمذكور في فتح : د ا .

(١٥٣) في د ا : يجوز .

فاستقصد حينئذ اغيابة . فإن ثبت أنه هو وجب للعطار استرجاعه ^(١٥٤) بما ثبت له من الإكراه ؛ إلا أن تكون ^(١٥٥) للصرايين حجة عند الأعذار لهما . قاله : ابن تباية وعمره ^(١٥٦) .

(ب) شورى ^(١٥٧) أخرى في هذه القضية :

تكتنف - وقدك الله - زكريا وعثمان (ابن يحيى ^(١٥٨)) النصرانيين عن فقدان احماد في كتب الاسترعاء فإن أقر أنه القدر الذي تعارضوا فيه بعينه ، نظرت في الشهادات ^(١٥٩) الواقعة في الاسترعاء على ما يجب - إن شاء الله - عز وجل ^(١٦٠) . وإذا أنكره وذكر أنه غير الذي وقعت فيه المماصة ورضى العطار بأيمانها حلما في كنيستهما فانه الذي لا إله إلا هو ، ما هذا فقدان المحدث في هذا الكتاب بالفدان الذي يطالبهما به ولا هو الذي وقع ^(١٦١) في كتاب المماصة ^(١٦٢) ؟

فإن حلما برثا من طلب لعصاء ، وإن نكلا ^(١٦٣) فإن كان القاضي ممن يرى إيمان مع الشاهد لم يكن لها الرد ؛ لأن العطار عليه وجبت إيمان ^(١٦٤) فردها وإن كان لا يرى إيمان مع الشاهد فالصرايين (إد نكلا ^(١٦٥)) رد إيمان على العطار ؛ فإن حلف نظرت في ذلك بما يجب . وإذا نكل سقطت طلبته عنهما .

قاله : ابن تباية وابن وليد .

(١٥٤) في فتح - استرجاع دلت .

(١٥٥) في فتح - يكون .

(١٥٦) سابقة في الأصل ، دب والمذكور في فتح ، دا .

(١٥٧) في فتح : مسألة ، دا ؛ مشورة

(١٥٨) مذكورة في فتح .

(١٥٩) في دا والشهادة .

(١٦٠) سابقة في فتح ، دا

(١٦١) سابقة في الأصل ، دب ؛ غير واضحة والمذكور في فتح .

(١٦٢) في الأصل . المرافعات ، دا ؛ المعاصرة والمذكور في فتح

(١٦٣) نكل ؛ استنح .

(١٦٤) سابقة في الأصل والمذكور في فتح الأخرى .

(١٦٥) سابقة في دب .

6 - (أ) دعوى عجم أهل أبطليش^(١٦٦) على أسماء بنت ابن حيون :

(266) فوجئنا - وفقك الله - ما نظلم به عجم أهل قرية أبطليش في بطاقمهم من امرأة تسمى أسماء بنت ابن حيون ، وأمر الأمير أصلحه الله بإيالك بالنظر لهم في ذلك ، فوجه النظر فيه أن تدعو أولئك العجم الذين دفعوا البطقة إلى الأمير أعزه الله ، وتأمر^(١٦٧) بإحضار^(١٦٨) أسماء ، وأن يتكلموا بحضورها بما يدعون قبلها ثم تسألها عما تكلموا به وتضمنوا منها^(١٦٩) ، فإن أنكرتهم كنفهم^(١٧٠) البينة على ما يدعونه ، فإن أثبتوا شيئاً أعلنت على أسماء وعرقها بمن شهد عليهما وما شهدوا به وأنتك قلتهم ، فإن كان عندها مدفع نظرت فيه^(١٧١) بما يظهر إن شاء الله . (هر وجل^(١٧٢)) - .

يون^(١٧٣) لم تأت بمدفع وجهت القصاء عليها ، على ما تثبته^(١٧٤) عندك البينة ؛ هذا وجه النظر بينهم فيما نطالموا^(١٧٥) به ، لا يعتدل^(١٧٦) للقاضي أن ينظر بخلافه .

قده : ابن لبابة وابن توليد .

(١٦٦) أبطليش : لم تصرف حل موقعها في المصدر الاندلسية التي بين أيدينا .

(١٦٧) ساقطة في قج ، دا .

(١٦٨) في دا : لإحصاء .

(١٦٩) في دا : منها منة .

(١٧٠) في دا : كلقتهم .

(١٧١) في دا : قيا .

(١٧٢) ساقطة في قج ، دا .

(١٧٣) في قج ، دا : ورن .

(١٧٤) في قج ، دا : ما يثبت .

(١٧٥) في قج ، دا : طالموا .

(١٧٦) في قج : لا ينبغي .

(ب) شورى (١٧٧) في قضيتهم أيضاً وقيام القومس عنهم بغير وكالة :

(266) قرأنا - وفلك الله - كتاب اشترأ الرهبان من أسماء ابنة سعيد المكتوب (١٧٨) على ظهره (عن لأمير (١٧٩)) أنقاه الله .

انظر صاحب (هذه الكتب (١٨٠)) نظر استبلاغ على الحق واعلول (١٨١) وسببها (١٨٢) الذي لم يزل تعرفك (١٨٣) به . وعجل (١٨٤) ذلك إن شاء الله وأحببت - أكرمك الله - معرفة وجه النظر والمدخل إليه .

فالمدخل إليه (١٨٥) أن يحصر المشترون من أسماء وتخصر أسماء ثم تكشف عن الاشتراء فإن أقرت به لهم أخذت (١٨٦) به . وإن أنكرت دُعُوا باليه على إثبات هؤلاء المشتريين لأشترائهم (١٨٧) منها . وإن وكنوا دوسهم من يكشف أسماء ولبت توكيلهم بذلك قام وكييلهم مقامهم . وذكر (١٨٨) أن قومس الصم قال : إسم رهبان في أديارهم (١٨٩) وأنا ولي القيام عنهم . فأوحدني (١٩٠) السبيل إلى إثبات هذا الشراء عنهم من أسماء .

وهذا أكرمك (١٩١) الله لا يجب في أحكمنا حتى يقوموا بأنفسهم أو وكييلهم

(١٧٧) في فتح : باب السورى .

(١٧٨) في د : المكتوب .

(١٧٩) ساقطة في الأصل والمذكور في النسخ الأخرى .

(١٨٠) في د : هذا الكتاب .

(١٨١) في فتح : اعلول .

(١٨٢) في فتح . سببها .

(١٨٣) في د : تعرفك .

(١٨٤) في د : واعجل .

(١٨٥) ساقطة في فتح .

(١٨٦) في فتح : أخذت .

(١٨٧) في د : اشترى .

(١٨٨) في د : وذكر .

(١٨٩) في د : أديارهم .

(١٩٠) في الأصل والنسخين الآخرين (ن) والمذكور في فتح .

(١٩١) في فتح : أبقاك .

عنهم بعد أن ثبتت وكالتهم ومعرفة أعيانهم . ولو قام^(١٩٢) (و)^(١٩٣) وكيلهم وأثبت الابتاع من أسماء ولم تعرف البيئة أعيان المشتريين ما وجب لهم بذلك شيء . ولا وجب عليك الإشهاد لهم عن أسماء لمن^(١٩٤) لم تعرفه^(١٩٥) البيئة أنهم^(١٩٦) المشترون .

قاله : ابن لبابة وابن وليد .

٧- شوري في بيت متسلم^(١٩٧) بين دار حسان ودار شتوغة^(١٩٨) اليهود^(١٩٩) :

(٢٥٧) مخاطبنا^(٢٠٠) بها صاحب السوق^(٢٠١) أبو طذاب محمد بن

(١٩٢) في فتح : قاموا أراء ، دا ، قاموا

(١٩٣) في دا : دخل .

(١٩٤) في الأصل : هـ ب : تعرف والمذكور في التمسعين الآخرين .

(١٩٥) في دا : أنهم م .

(١٩٦) في فتح : مهذوم .

(١٩٧) في الأصل : التمسعين الآخرين شتوغة والمذكور في د ب .

(١٩٨) في الأصل : اليهودي : دا : لليهود والمذكور في التمسعين الآخرين .

والمنفرد يشوغة اليهود . بيت عبادتهم وهذا اللفظ منقول عن اللاتينية Sinagoga وهو بدوره مأخوذ من الإغريقية ومنها أصلاً مكان الاجتماع وقد خصص المعنى به ذلك مكان اجتماع اليهود لعبادة . وقد انتقل لفظ بهد ذلك إلى كل اللغات الحديثة اللاتينية الأصل (بالإسبانية Sinagoga وبالفرنسية Synagogue) . هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه القضية كانت به استفاد به ليس برهنا في كتابه « تاريخ أسبانيا الإسلامية » (٢٢٩/٣ - ٢٣٠) في سديته عن اليهود في المجتمع الأندلسي وعن بيوت عبادتهم .

(١٩٩) مائة في فتح .

(٢٠٠) صاحب السوق : يذكر ابن سهل في لوائله أنه كان يعرفه بصاحب الخسبة لأن أكثر نظرة فيما يجري في الأسواق من حش وعديمة ونفقة مكيل وصراخ وشبهه . وكان تمييزه وعزله من اختصاص القاضي .

انظر مخطوط ابن سهل باب من مسائل الاحتساب ٣٢٢ - ٢٧٧ . يجرى بر عمر أحكام السرق المحقق د . محمود مكي مجلة معهد الدراسات الإسلامية مدريد جلد ٤ سنة ١٩٥٦ : التمسعي : آداب الخسبة : هـ عن سميت صاحب الخسبة : هـ - ٩ : المجلد ٤٧ - ٤٦ ابن هبدون : من ٢٠ - ١٤٥ محمد خلاف : قرطبة الإسلامية في أقرن الحادي عشر الميلادي / الخامس المجلد : الفصل الخامس بالردية على الأسراق .

مكي (٢٠١) (وكان القاضي أبو المصنف بن سوار (٢٠٢) ابتداء النظر في ذلك
فانت قبل تمام الحكم فيه (٢٠٣) .

يا سادائي وأكابر عدولي المعظمين (٢٠٤) عندي (٢٠٥) ومن أبقاهم الله
محتملين بوفيقه وتسليله .

قام عندي حسان بن عبد الله فذكر أن له داراً بداخل مدينة قرطبة (٢٠٦)
محومة مسجد صواب (٢٠٧) تلاصق (٢٠٨) داراً أخرى موقوفة على شنوغة (٢٠٩)
اليهود وأنه كان في داره بيت صغير تهدم وتهدم بهدمه الجندار الذي كان
حاجزاً بينه وبين دار الشنوغة ، وأغفل بنيانه ، فلم يذهب إلى إقامته
اعترضه إسماعيل اليهودي .

وقال : إن البيت المتهدم من حقوق دار الشنوغة ، وأظهر إلى حسان
عقد استرعاه ، تاريخه رجب سنة (٢١٠) أربع وستين ، تضمن أن البيت
المذكور من حقوق دار حسان ، وذكر أنه أثبتته عند القاضي أبي المصنف

(٢٠١) أبو طالب محمد بن مكي . هو « محمد بن مكي ابن أبي طالب محمد بن مختار الفيس »
من أهل قرطبة ، يكنى : أبا طالب . ولي أحكام الشرعة والسوق بقرطبة مع الأسبقي وأمرته
الجامع ، وكان محمداً فيما نولاه من أحكامه . توفي سنة ٤٧٤ هـ . نظر في ترجمته ابن
بشكوال . ترجمة رقم ١٢٤١

(٢٠٢) أبو المصنف بن سوار : هو « عبد الرحمن بن سوار بن أحمد بن سوار . قاضي
الجامع بقرطبة ، يكنى : أبا المصنف . ولاء المصنف على له قضاء الجماعة بقرطبة ٤٦٤ هـ .
وكان من أهل الذكاء والبطقة والشافعية والمروعة والصلابة في الأحكام مع الدين والعقل والتواضع .
وله سنة ٤١٢ هـ وتوفي ٤٦٤ هـ وكانت مدة عمله في القضاء أربعة أشهر تمتص يومين نظر في
ترجمته : ابن بشكوال : قصيدة ترجمة رقم ٧٦٨ ، ترتيب المذكر : ٧٨٦ .

(٢٠٣) ساقطة في دا .

(٢٠٤) حافظة في فتح .

(٢٠٥) حومة المصنف : موضع قريب من المسجد ، انظر لسان العرب مادة حام .

(٢٠٦) مسجد صواب : هو من المساجد القديمة التي توجد في داخل مدينة قرطبة .

(٢٠٧) في الأصل ، دب : بلسن ، في فتح بلاصق والمذكور في دا .

(٢٠٨) في دب . شاعة .

(٢٠٩) في دب . لسنة .

ابن سوار - (رحمه الله) (٢١٠) - أنه (٢١١) كان على قضاء الجماعة بقرطبة ،
 وفي أسفل كتاب الاسترعاء فصل انعقد بالحيرة بأمره (٢١٢) شهد فيه (٢١٣)
 عنده شهادة الاسترعاء المذكورين و (٢١٣) على طهر كتب الاسترعاء
 إحداهما القاضي أبي المظفر إلى يحيى المذكور فيها ثبت عنده الاسترعاء
 ومصل الحيزة وتأجيله له فيما ادعاه من الحل لما شهد به عنده من تلك
 الآجال الممهودة وإشهاد (٢١٤) على نفسه بذلك ، فكلفت حسناً أن يثبت
 عندى الإقرار المذكور والتأجيل نفسه (٢١٥) وإشهاد - رحمه الله - بذلك
 على نفسه فأثبت ذلك عندى ، وأعلنت إلى إسماعيل فيه (٢١٦) .

فقال في مجلس نظرى أنه لا مدفع عنه فيه ، وثبت ذلك من قوله عندى
 وسأبني التلوم (٢١٧) عليه ، فتلومت له (٢١٨) ثلاثة أيام إذ كان التلوم الذى
 تلوم عليه القاضي لم يشهد به إلا شاهداً أنا أحدهما ، فانصرم تلوم عليه ،
 ولم يأت بشئ ، يوجب به النظر (٢١٩) إلى حين خطاى هذا إليكم .

ورأيت من التقصى لهذا الأمر والاسنبلاغ فيه أن أنبت عندى حسن
 الاسترعاء والخبرة المذكورين وقد أدرجت (٢٢٠) على كتابى هذا (٢٢١) بكم
 الكتاب اغتوى على ذلك وعلى (٢٢١) الإقرار والتأجيل والتلوم فتصمموه (٢٢٢)
 وجاوبونى (٢٢٣) مفضلين بما ترويه مأجورين وقلام صبيكم - ياسادق

(٢١٠) في فتح : رحمه الله عليه .

(٢١١) في النسخ الأخرى : يد .

(٢١٢) في فتح : هـ .

(٢١٣) ساقطة في دأ .

(٢١٤) في د ب والنبذة

(٢١٥) في النسخ الأخرى : بسبب .

(٢١٦) ساقطة في الأصل ، د ب والمذكور في النسخين الآخرين .

(٢١٧) لقوم الإنتظار والتلوم .

(٢١٨) في د ب . عليه .

(٢١٩) ساقطة في الأصل ، د ب ، وفي د أ ، نظر ، والمذكور في فتح

(٢٢٠) في الأصل ، د ب = أدرجته والمذكور في النسخين الآخرين

(٢٢١) ساقطة في فتح .

(٢٢٢) في فتح : لتصمموه وجاوبونى ، في د أ ، لتصمموه وتجاوبون .

وأكابر عدولي (٢٢٣) - ورحمة الله تعالى وبركاته (٢٢٤) .

فجواب محمد بن فريج (٢٢٥) ياسيدى وولاي - (ومن أجرى الله
الصلوات على يديه وحبيب فعل خيرات إليه) (٢٢٦) - تصفحت خطابك
وما أدرجته (٢٢٧) طيه ، وإذ لم يثبت اليهودى عندك شيئاً ، ولا حل ما ثبت
لحسن وانقضت الأجال والتلوم (٢٢٨) هاتقضاء لحسان باليهو (٢٢٩) ولحجب
والحكم به (٢٣٠) لازم ، فأنعم ذلك من نظرك (٢٣١) موثقاً مؤيداً (إن شاء
الله (٢٣٢)) والسلام .

وكان عقد الاسترخاء المذكور لم يذكر فيه حسان بلسان . إنما كان
يشهد من (٢٣٣) تسمى (٢٣٤) في هذا الكتاب من الشهداء أنهم يعرفون الدار
التي بداخل مدينة قرطبة بحومة مسجد صواب ، وحدها كذا ، ويعرفون من
حقوقها اليهو المتصل بها من جهة كذا ، ولا يعلمونه زال من حقوقها إلى
حين شهادتهم هذه ، ويجوزون ذلك شهد هذا معنى ما كان به (٢٣٥) عند

(٢٢٣) صائفة قايح .

(٢٢٤) مذكورة في فتح .

(٢٢٥) محمد بن فريج . هو الصقيه « أبو عبد الله محمد بن فريج » دولي الطلاع . محدث
ومقدم في الفتوى بقرطبة ، كان عالماً بفنond الشروط ، توفي سنة ٤٩٧ هـ
انظر في ترجمته ابن سبيل ورقة ٤٤٣ : وثائق في أحكام القضاء الخائن صائفة رقم ٢١٢
ومتورده فيها من مصادر .

(٢٢٦) في فتح : ومن أبداه الله بطلانته .

(٢٢٧) في النسخ الأخرى : أدرجت .

(٢٢٨) في ١٥ : بالتلوم .

(٢٢٩) في فتح . بالبيت .

(٢٣٠) في فتح : نه .

(٢٣١) في الأصل : نظرت والمذكور في النسخ الأخرى .

(٢٣٢) زائدة في ١٥ .

صائفة في فتح ، ١٥ .

(٢٣٣) صائفة في د ب .

(٢٣٤) في فتح : يتسمى ، وفي د ب كى . من :

(٢٣٥) في النسخ الأخرى : في .

لاسترعاء لم يذكر ملك ذلك^(٢٢٦) البيت الذي كان بهوا^(٢٢٧) حسان
ولا لم يره .

فأثبتت أما : سيدى^(٢٢٨) وولاي ومن أجرى الله الصالحات على
يديه وحسب فعل الخيرات إليه لا محرز لك^(٢٢٩) القضاء لحسان بأسيو
ولا لغيره نقصان العقد الذى أظهره ، وكلف^(٢٣٠) يثباته وبجلا به^(٢٣١) من
المعنى الذى لا يجب له حق إلا به ، وما جرى فيه^(٢٣٢) من حيازة : وإعذر
عندك ، وعند القاضي أبى المطرف عما^(٢٣٣) لم^(٢٣٤) بعمل^(٢٣٥) منه بباطل
كان^(٢٣٦) سببه^(٢٣٧) النقلة وأصله التسيان

(258) ومسحان الذى^(٢٣٨) لا يعقل ولا ينسى^(٢٣٩) ولا يحق عليه
شئ^(٢٤٠) فى الأرض ولا فى السماء .

فإن ذهب حسان إلى التماذى فى طلبه^(٢٤١) باستئناف أمره بمقتد بصل به
إلى حقه ، وأعيدت الحيازة بأمرك^(٢٤٢) إذا ثبت عقده بذلك عندك ، ثم

(٢٣٦) ساقطة فى فتح

(٢٣٧) ساقطة فى فتح ، دا .

(٢٣٨) فى فتح ، دا . ب . سدى .

(٢٣٩) فى د ب . ذاك .

(٢٤٠) فى النسخ الأخرى : وكلف .

(٢٤١) فى فتح : ومحو .

(٢٤٢) ساقطة فى الأصل ، د ب . والمذكور فى النسخين الآخرين .

(٢٤٣) فى الأصل والنسخين الآخرين . نحو والمذكور فى فتح

(٢٤٤) فى دا : علم يعمل .

ساقطة فى فتح ، دا .

(٢٤٥) فى د ب . وكلف .

(٢٤٦) فى د ب : لسيه .

(٢٤٧) فى فتح ، دا : من .

(٢٤٨) ساقطة فى فتح

(٢٤٩) ساقطة فى الأصل والمذكور فى النسخ الأخرى .

(٢٥٠) فى الأصل ، د ب : طلب .

(٢٥١) فى الأصل : أمرك والمذكور فى النسخ الأخرى .

يهدر^(٢٥٢) إلى من يعترضه فيه ، وتشااور بعد ذلك فيما ينبغي إليه نظرك :
(مع ما^(٢٥٣)) يعترض به المعترض : - ألهمنا الله إلى ما يقرب^(٢٥٤) منه ،
ويزلف بديه بعزته والسلام - وتناظر من كاذ يفتى بعلم^(٢٥٥) فيها ، واجتمع
بعضهم ببعض ، (يبحثون عن^(٢٥٦)) نقصان العقد ، وذكرت ذلك لأن
أحدهم حتى بان لم وأفتوا أن على حسان إثبات ملكه للدر : فكلفه الحكم
ذلك وأعاد لشورى بها^(٢٥٧) ولج^(٢٥٨) محمد بن فرح في جوابه الأول ،
وأفتى أن العقد الأول كامل^(٢٥٩) فأفتيت^(٢٦٠) أنا بقصاته على ما نهيت عليه
أولاً : وجست^(٢٦١) فيه روايات كثيرة من المسونة وغيرها ، وكان جواباً
حافلاً ولم يبق عندي منه نسخة فلم أثبته هنا .

وقد تقسم كثير من هذا المعنى ، فتركنا^(٢٦٢) إعادته واستبعابه كراهة
لتطويل والله المعبس .

8- جنة ابتاعها مسلم من بعض أهل السنة ثم قام ان ألقى بالها يلقى
أنه كان قد حسبها عليه قبل بيعها .

(220) الجواب - رضى الله عنك - في مسلم اشترى حناناً من
سهردين^(٢٦٣) ونزل فيها وحارها عشرة أعوام أو نحوها ، واعتصرها فيها ثم
حسبها بعد هذه المدة على بنيه ، فإذا انقضوا رجعت حسباً على طلبة العلم ،

(٢٥٢) في فتح : تيدر .

(٢٥٣) في ١٥ - ما

(٢٥٤) في د ب ، يقربت .

(٢٥٥) في د ا : به

(٢٥٦) في الأصل : فتح : فيكون عن ، د : يبحثون على وفي كور في د ا .

(٢٥٧) في د ب : فيها

(٢٥٨) في الأصل : فتح ، ولج ، في د ا ، ومع والد كور في د ب

(٢٥٩) في الأصل : فتح ، عامل والد كور في اثنين الأخرين

(٢٦٠) في د ا : د ب ، رافيت

(٢٦١) في فتح : رافيت م ب .

(٢٦٢) في فتح : د ا : تركت .

(٢٦٣) في فتح : يوردي .

وفي فك الأسرى ، وعنتى الرقاب ، ولتأريخ الجنس هذا (٢٦٤) ثلاثة عشر عاماً .

وقام الآن يهودى زعم (٢٦٥) أن هذه اللجنة حسبا عليه عاه : وهما اليهوديان البائعان لما من هذا المسلم قبل التنازع (٢٦٦) المذكور ، واستظهر بوثيقة تحبب البائعين (٢٦٧) لها ، (و (٢٦٨)) قد كتبت (٢٦٩) بخط إسلامى ذكر فيها أن اليهوديين البائعين حسبا (٢٧٠) اللجنة المبيعة على ابن أخيهما المقام (٢٧١) . وعلى عقبه ما تناسلوا . وذكر فيه أن أحد اليهوديين المحبسين حاز ما حبسه من اللجنة على ابن أخيه إذ كان صغيراً .

فهل تجوز أحباس اليهود ؟

وهل يعهم لما حبسوا جائز أم غير جائز ؟

وهل تجوز حيازة أحد المحبسين البائعين للجنة لما حبسه ؟

وهل يحكم المسلمين أن ينظر بينهم فى أحاسهم ؟

وهل ترى أن ينقض حبس المسلم بحبس اليهودى (٢٧٢) ؟

وهل تجوز شهادة (٢٧٣) المسلم على حصوط شهادة المسلمين . فى حبس اليهود (٢٧٤) ؟

(٢٦٤) مذكورة فى د ١ .

(٢٦٥) فى د ١ : زعم

(٢٦٦) فى د ١ : تبع .

(٢٦٧) فى د ١ : البائعين .

(٢٦٨) ماقطة فى النسخ الأخرى

(٢٦٩) فى نسخ : كت

(٢٧٠) فى الأصل : إن حبسا .

(٢٧١) فى الأصل : تبع : المقام والمذكور المستعمل الأخرى .

(٢٧٢) فى الأصل اليهود واحد كور فى النسخ الأخرى .

(٢٧٣) سابقة فى د ب .

(٢٧٤) فى د ١ ، د ب : اليهودى

محاوَب ابن عتاب (٢٧٥) . قرأت (٢٧٦) - (رحمنا الله وإياك بطاعته (٢٧٧))
- خطابك وبهمت سؤالك ، وأجاس أهل الندمة تخالف (٢٧٨) أحاس
المسلمين - حاتم الله وكفاهم - وتمازقها لوجوه يطول ذكرها ؛ منها أن
المسلم لأرجوع له في حبه ولا سبيل (٢٧٩) له إلى نسحه ونقصه ؛ وواجب (٢٨٠)
عن القاضي إذا انتهى إليه تحصينه بالإشهاد عليه والتسجيل فيه ، وعلى هذا جرى
أمر القضاة رحمهم الله .

والذي إذا حبس ثم أُرَادَ إرجوع في فعله بنقصه ، (أو (٢٨١)) بيعة ،
(أو (٢٨٢)) بما شاء ، لم يعرض له (ولا منع منه (٢٨٣)) ، (ولا يحل (٢٨٤))
للقاضي النظر في تحصينه وانقاده (٢٨٥) لنقصه ، وإلى نحو هذا ذهب أصغ
ابن القريج : ولروايته معنى ليس هنا موضع بيانه .

وقد روى عيسى (٢٨٥) عن ابن القاسم أن لأهل الصلح بيع أرض

(٢٧٥) ابن عتاب « هو الشيخ محمد بن عتاب بن محمد بن عتاب » ويمكن أباه مد الله . كذا شيخ
أهل الشورى في زمانه ، وعنه مدار الفتوى في وقته . دعي إلى قضاء قرطبة مراراً فأبى من ذلك
وامتنع . قدمه القاضي أبو المطرب ابن بشر إلى الشورى سنة ٤١١ هـ . وتوفي سنة ٤٦٢ هـ / ١٠٧٠
نظر في ترجمته ابن سبيل : ورقة ٤٢٢ ، وثاني في أحكام القضاء الجاني : حاشية رقم ٢٢٢
والمصادر الواردة فيها

(٢٧٦) سابقه في د .

(٢٧٧) مذكورة في فتح

(٢٧٨) في الأصل : ديب : بجلاب .

(٢٧٩) سابقه في ديب .

(٢٨٠) في الأصل : ولو حسب والمذكور في النسخ الأخرى .

(٢٨١) في الأصل : ديب : بر .

(٢٨٢) سابقه في فتح ، وفيها : ولا يصح

(٢٨٣) في فتح : ولا يفتى .

(٢٨٤) في الأصل : « وانقاده » .

(٢٨٥) عيسى : هو « عيسى بن دينار بن وائد النافق » أصله من طليحلة وسكن قرطبة ؛
يكنى أباه عبد الله تلميذ ابن القاسم . كان ابن لياية يقول : « فقيه الأندلس عيسى بن دينار »
وعالمها عبد الملك بن حبيب وحظها عيسى بن يحيى توفي سنة ٢١٢ هـ / ٨٢٧ م . انظر في ترجمته
بن القريش : ترجمة رقم ٩٧٥ ، وثالث في أحكام القضاء الجاني : حاشية رقم ٤٣٦ وسوردها فيها
من مصادر .

المكتنسة إن أحوا وذلك من أحبابهم ، وإد قد باع اليهوديان الحبان
للحنه (٢٨٦) التي حساه . صبيهما جائز نافذ (٢٨٧) ، ولا قيام لها
ولا للمحبس (٢٨٨) عيه عى امتناع . ولا سبين لهم إلى الجان ، ولو قام القائم
فى حين غفوة التبع ووقوعه لم يرد (٢٨٩) البيع ولا فسخ ، فكيف وقد حبس
المتناع ما ابتاع ومضت المدة التي وصفت

ومحس المسلم لذلك حائز نافذ (٢٩٠) ، ويلزم القاضى إنعاده وإمضاؤه ،
ولا يرعى فى حبس اليهودى حيازة ، ولا غيرها بعد البيع ، كانت الحيازة
صحيحة أو ضمنية ، وكذلك الشهادة على الخط لا يلتفت إليه (٢٩١) فيها ،
ولا يسمع إقرار يهودى أنه حاز نصيبه منه إذ لا منفعة فيه ، إلا أن لليهودى
انظر له بذلك القائم بحسب مطلقة يحبه امانين لما حساه عليه إن أحب
وعاكتهما إلى حكم أهل دينهم إن شاء الله - (عز وجل (٢٩٢) - .

(١٥٦ : ١٥٧) ثمال القاضى (٩٠) : سئلت عن يهودى حبس على ابنته
ثلاثة البكر فى حجره وولاية نظره جميع لقلعة اتى بموضع كذا وحدها كذا
وبصف لقلعة التي بموضع كذا وحدها كذا وعى من يولد له وعلى أعقابهم
وأعقاب أعقابهم . فإن لم يولد له ولد فذلك حبس على ابنته المذكورة وعلى
عقبها وعقب عقبها فإن انقرضوا رجع حساً على مساكن المسلمين بلورقه (٢٩٣)
وفى فى العقد : إنه أدر ذلك لابنته مما يجوز به الآباء لأبائهم حتى تبلغ

(٢٨٦) فى بيع ، د . ج .

(٢٨٧) فى الأصل . نافذ

(٢٨٨) فى د . المحبس .

(٢٨٩) فى فتح : رد .

(٢٩٠) فى الأصل : نافذ .

(٢٩١) ساطعة فى د .

(٢٩٢) ساطعة فى فتح ، د . وفى د : ثمال .

(٢٩٣) فى الأصل : جنوقه والصواب ما أثبتناه . ولورقة : Loren . عن بلاد المغرب
وهى على ظهر جبل ويحب روى مرسية أربعون ميلا انظر الخبر : صفة جزيرة الأندلس

(مبلغ القبض ^(٢٩٤)) ثم قال في السؤال إن إنساناً له سلطان أجبر هذا لحبس على بيع نصف الحبس الموصوف عنه (فابتاعه منه ^(٢٩٥)) وبقي بيده مدة . وقدم الآن الحبس أو أخبى عليه لتقص ذلك البيع ورد المبيع إلى الحبس المعتقد فيه ، فأفتيت فيه في شعبان من سنة إحدى وثمانين أن نقص ذلك البيع واجب ورد ذلك المبيع إلى الحبس واجب للمرجع الذي فيه للمسلمين . ولو لم يكن فيه تحبس لوجب بفضه إن ثبت لإكراه على البيع . لأن البيع المكره لا يجوز ولا يترم .

وما رواه أصبغ عن ابن القاسم في كتاب التجارة لأرض الحرب في العتية أصل لما أفتيت به من نقص المبيع في الحبس لدى حبسه اليهودي على ابنته وعقبها ثم على مساكين المسلمين .

قال : سمعت ابن القاسم يقول في الدبارات ^(٢٩٦) وما يباع منها إذا باعها أسقف الكنيسة في حراجهم أو في حرمة الكنيسة وإن حبست تلك الأرض في إصلاحها أنه لا يباع منها شيء ولا يجوز (١٥ ٢٦٧) لهم في أحباسهم التي يحبسونها على وجه التضييق إلا ما يجوز للمسلمين في أحباسهم .

قد أصبغ . مثله في المنس لا يشتريه على حال غير التي قرأها .

قال : ولا يحكم حكم المسلمين في بيع بيعها ولا رده ولا الأمر به ولا إعاد حبسها ولا حوار ، وفي الاستحقاق من النواذر فيما يباع من أحباس الكتبيين والمسلمين ديباً فيها متباعدة أنه ينقص فيه البيع ويؤمر بالبقية ويذهب بذوبه قاله ^(٢٩٧) ابن القاسم ومحمون ^(٢٩٨) .

وورد على مرة أخرى في شهر رمضان من سألني سنة أربع وثمانين وأفتيت فيه بنحو ما تقدم وبقلت مسألة أصبغ وما بعدها في شهر رمضان هذا المؤرخ إن شاء الله عز وجل . -

(٢٩٤) مبلغ القبض . أي أمانة القبض .

(٢٩٥) هذه الكلمة غير واضحة ونقرأ بدع منه والصواب ما أثبتناه .

(٢٩٦) في الأصل : الزيادة ، والصواب ما أثبتناه .

(٢٩٧) في الأصل : قال ، والصواب ما أثبتناه .

(٢٩٨) محزون . هو أبو حمزة محمد بن محمد بن حبيب النوحى : وقد مرثت بن

(و) نصرانية زعمت أن عيسى هو الله تعالى (٢٩٩) وقالت (٣٠٠) :
كذب محمد فيما ادعى من نبوته (عليه السلام) (٣٠١) (صدق
الله وكذبت (٣٠٢) .

(390) من أحكام بن زياد بسم الله الرحمن الرحيم يشهد المسلمون في
هذا الكتاب أنهم حضروا في مجلس القاضي (أحمد بن محمد (٣٠٣) القاضي
البحاءة بقرطبة . فدخلت عليهم امرأة تسمت بذبجة ، زعمت أنها نصرانية ،
فاستهتت بنبي الربوبية عن الله - عز وجل - .

وقالت : إن عيسى هو الله تعالى الله (عما قالت (٣٠٤)) علواً كبيراً ،
وخرجت إلى أن قالت : إن محمداً كذب فيما ادعاه من النبوة (٣٠٥) صلى الله
عليه وسلم (عبده ورسوله (٣٠٦)) . شهد على السماع منها بنبي الربوبية عن
الله عز وجل وتكليفها محمداً صلى الله عليه وسلم فلان وعلان .

فهما - وفق الله القاضي - ما قالت (٣٠٨) المرأة الملعونة المتقسمة (٣٠٩)
بذبجة وما شهد به عليها من نصيها للربوبية عن الله - (عز وجل (٣١٠))
- وقولها (٣١١) إن عيسى هو الله وتكذيبها بنبوة (٣١٢) محمد صلى الله عليه وسلم .

(٢٩٩) مائنة في د ١

(٣٠٠) مائنة في قج

(٣٠١) قج : وكذبت .

(٣٠٢) مائنة في الأصل : دب .

(٣٠٣) مذكورة في د ١

(٣٠٤) القاضي أحمد بن محمد بن زياد المتوفى في خلافة عبد الرحمن بن محمد سنة ٣٠٧ هـ

انظر ابن النمرسي : فرحة ٨٦ : ابن سهل ورقة ٤٢٢ .

(٣٠٥) قج : د : عن ذلك .

(٣٠٦) ق دب : النبوة

(٣٠٧) مائنة في قج : د .

(٣٠٨) ق قج : مائنة .

(٣٠٩) ق قج : السماع .

(٣١٠) مائنة في قج .

(٣١١) في الأصل : وقلنا والمذكور في الخسخ الأعرجي .

(٣١٢) ق دب : نبوة .

فَالَّذِي نَرَاهُ أَنْ غَدَ وَجِبَ عَلَيْهَا الْقَتْلُ ، وَتَعَجَّلَهَا (٣١٤) إِلَى الدَّارِ الْحَامِيَةِ عَلَيْهَا لَعَنَ اللَّهُ .

قَالَ بِذَلِكَ عَمِيدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى وَ (مُحَمَّدُ بْنُ لُبَابَةَ (٣١٤)) (وَسَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ (٣١٤)) وَ مُحَمَّدُ بْنُ وَلِيدٍ وَأَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى .

قَالَ الْقَاضِي (٣١٥) فِي سَمَاعِ عَيْسَى فِي رِسْمٍ يَرِيدُ (٣١٦) مَرَّةً : قَالَ مَالِكٌ : إِذَا قَالَ الَّذِي الْيَهُودِيُّ أَوْ الْمَصْرَافِيُّ لَمْ يَرْسُلْ إِلَيْنَا مُحَمَّدٌ ، إِنَّمَا (٣١٧) أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ ، وَإِنَّمَا نَبِينَا مُوسَى وَعِيسَى [(وَهَذَا أَشْبَهَ (٣١٨)) ذَلِكَ (٣١٩)] فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ .

وَسَأَلَنِي قَالَ : إِيضاً بَنِي ، وَلَمْ (٣٢٠) يَرْسُلْ (٣٢١) وَلَمْ (٣٢٢) يَنْتَزِلْ عَلَيْهِ قُرْآنٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ يَقُولُهُ (٣٢٣) ، فَانْقُضَ عَلَيْهِ لَا شَيْءَ فِيهِ عِنْدِي .

وَإِنْ هَالِ الْمُسْلِمُ عَنِ النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ (٣٢٤)) شَبَهَ ذَلِكَ قَتْلَ أَيْضاً ، وَفِي رِسْمٍ شَهَدَ (٣٢٥) قَالَ ابْنُ الْقَاضِي : إِذَا قَالَ الْمَصْرَافِيُّ دِينُنَا خَيْرٌ مِنْ دِينِكُمْ إِنَّمَا دِينُكُمْ دِينُ الْحَمِيرِ عَوْقِبَ عَمْرِيَّةٍ مَوْجَعَةٍ (٣٢٦) . وَإِنْ شَمَّ النَّبِيَّ - (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٣٢٧)) - شَمًّا يَعْرِفُ قَتْلَ مَالِكٍ : ضَرْبَتْ عُنُقُهُ .

(٣١٣) فِي دَا ، وَتَعَجَّلَهَا

(٣١٤) مَائِلَةٌ فِي دَب .

(٣١٥) فِي قَج = الْقَبِيحُ

(٣١٦) فِي قَج ، يَدٌ ، وَفِي دَا : يَدِي

(٣١٧) فِي دَا : رَأَى .

(٣١٨) فِي قَج ، وَشَبَهَ

(٣١٩) سَائِلَةٌ فِي دَا .

(٣٢٠) فِي دَا : وَلَا يَرْسُلُ .

(٣٢١) فَاقْع ، دَا : وَلَا .

(٣٢٢) فِي قَج ، دَا : تَذَوُّقُهُ .

(٣٢٣) فِي قَج . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(٣٢٤) فِي دَب : شَبَّوْهُ

(٣٢٥) فِي دَب : مَوْجَعَةٍ

(٣٢٦) فِي قَج ، دَا : عَلَيْهِ السَّلَامُ .

قال لي غير (391) مرة - إلا أن يسلم ، ولم يقتل ^(٣٩٧) يستتاب ^(٣٩٨) ومجمل قوله عندي ، إن أسلم طائعاً .

ونقد سألناه عن نصراني كان منحصر ^(٣٩٩) شهد عليه أنه قال مسكين محمد يخرجكم أنه في الجنة .

ماله لم يرفع نفسه إذ كانت الكلاب تأكل ساقيه ^(٤٠٠) ؟
لو كانوا قتلوه استراح الناس ^(٤٠١) منه .

فلما قرأنا ^(٤٠٢) عليه صمت ، وقال : حتى أنظر فيها ، ثم قال بعد ذلك ^(٤٠٣) الخيل : أين كتاب الرجل ؟

لقد كنت ألا أترككم فيها شيء ثم تكفرت في ذلك فإذا لا يسعى لصمت عنه اكتبوا إليه ليضربوا ^(٤٠٤) عنقه .

قال ابن القاسم عنه : إن شتم النبي (صلى الله عليه وسلم) ^(٤٠٥) قتل ولم يستتب .

وفي كتاب التفريع : من سب الله تعالى ^(٤٠٦) أو رسوله عليه السلام

(٢٩٧) فتح ، د . يعقوب :

(٢٩٨) الاستقامة هي أن يعمل المريد فترة ثم يرجع فيها نفسه ، وتناقض فيها أفكاره ، وقد قدر بعض العلماء هذه الفترة بثلاثة أيام ، وترك بعضهم تقديم ذلك وإعما يكرر له التوجه ويد منه التمسك حتى يفلح على انظر أنه يعود إلى الإسلام ، وحديثه يقام عليه الحد . نظر في ذلك بقية المسألة : ١٩٢/١٨٢ ، أبي رقة : - بداية عقيدة ونهضة المنصف - ٢٨٣/٢ .

(٢٩٩) في الأصل : يصر ، دب : يصر ، فتح : عسى والمذكور في د ا .

- ساقه في فتح

(٣٠٠) ساقه في دب

(٣٠١) في د ا انه

(٣٠٢) في فتح ، د ا : قرأناها

(٣٠٣) ساقه في فتح .

(٣٠٤) في د ا : يصر ، وا .

(٣٠٥) في د ا دب : عليه السلام .

(٣٠٦) في د ا

من مسلم أو كافر قتل ، ولا يستتاب وذكر (٣٣٧) عبد الوهاب (٣٣٨) في
الذي رواه ابن في قبول إسلامه بعد ذلك .

١٥ - من ادعى بيع ثوب من إنسان وقال (٣٣٩) المسمى عليه بل
أمرني ببيعه :

(٢٢٧) فهما -- وفلك الله -- ما تنازع فيه ورثة ابن علاء واليهودى
بأن قال ورثة ابن علاء : إن ابن علاء باع من اليهودى درنوكاً وثقة وبنى
(كنهما عنده (٣٤٠)) .

وقال اليهودى : لم أشتريها منه أنا دلال أبيع للناس فسألني بيعهما (٣٤١)
له فبعت المدرك (٣٤٢) بثمن والثقة (٣٤٣) بثمن وأوردت جميع ذلك عليه (٣٤٤)
وأخذت أجرني منه ، فالذى يذهب (٣٤٥) إليه جل (٣٤٦) أصحاب مالك
ومحتون معهم ، أن القول قول اليهودى مع يمينه .

وقالوا : كل من أقر بشئ في أمانته فلا يعدو إلى دمه ، ونسأل الله
التوفيق .

(٣٣٧) في ١ : وقال .

(٣٣٨) هو « عبد الوهاب بن صالح ناصح » . من أهل الجزيرة بالأندلس . رسل في قيام
الأمير عبد الرحمن بن الحكم في العام الذي دخل فيه بجيوش إبراهيم بن مزين ، وجمعة بن يوسف بن
مطروح وكادوا مضافين ، فسبح بالقيروان ، من مكنون بن مكيه ومحمدر : من أصح بن
الفرج ، وانصرف إلى الأندلس ، فولد قضاء لمزيرة .

انظر في ترجمة ابن القزويني : ترجمة رقم ٨٩٣ ، ترتيب المدرك ٦٥٨/٣ - ٦٥٩ .

(٣٣٩) في ٢ : فقال

(٣٤٠) في الأصل وديب : ثمنه عليه والمذكور في فتح ١٥٤ .

(٣٤١) في الأصل : ديب : بهمه المذكور في فتح ١٥٤ .

(٣٤٢) المدرك - يضم الدال وسكون الراء - صرب من الثياب أو البسط له لخل قصير
كخيل النخيل . راجع لسان العرب تحت المادة .

(٣٤٣) الثقة : القطعة من القماش .

(٣٤٤) في فتح : عنده

(٣٤٥) في فتح : ذهب .

(٣٤٦) سابقة في ١٥ .

قال بذلك : (ابن لابة^(٣٤٧)) ، ومحمد بن وليد .
 قال القاضي : الذي^(٣٤٨) نص عن ابن القاسم في هذه المسألة بعينها
 خلاف مذهبها إليه ، وإشارتهم في جوابهم إنما هي إلى ما روى عن مالك
 وأصحابه في غير هذه المسألة . من ذلك ما في كتاب القراض من المداونة
 فيمن^(٣٤٩) له مال بيد آخر ، فقال رب المال : هو قرض^(٣٥٠) .
 وقال الذي هو في^(٣٥١) يده : إنما هو قراض^(٣٥٢) .
 قال ابن القاسم : قال مالك : القول قول رب المال مع يمينه .
 قال ابن القاسم : لأنه قال : أخذت مني المال على ضمان^(٣٥٣)
 وقال العامل : بل أخذته على غير ضمان فهذا^(٣٥٤) قد أقر له ببل^(٣٥٥)
 ويدعى أنه لا ضمان عمله فيه فلا يصدق قال ابن حبيب^(٣٥٦) في قراض
 الراصحة : إلى هذا رجع مالك وأخذ به مطرف^(٣٥٧) وابن الماحشون^(٣٥٨)

-
- (٣٤٧) ساقطة في الأصل والمذكور في النسخ الأخرى .
 (٣٤٨) ساقطة في نص .
 (٣٤٩) في ٤ : من .
 (٣٥٠) قرض : القرض : هو المال الذي يسطيه المقرض لمقرض يرد منه إليه عند
 قدرته عليه .
 (٣٥١) في نص ، د ، ب .
 (٣٥٢) القراض مصدره وهو أن تعطى مالا لغيرك يتجر فيه ، فيكون له مهم معلوم
 من الربح .
 (٣٥٣) في نص : الضمان .
 (٣٥٤) في نص : فهو .
 (٣٥٥) في نص : بالمال .
 (٣٥٦) ابن حبيب . موت بنا ترجمته حاشية رقم ١٣٢ .
 (٣٥٧) مطرف : هو أبو عبد الله الحنظلي الملقب وهو ابن أخت مالك بن نضلة ،
 ومن أكبر فلاحيه ، صاحب مالك سبع عشرة سنة . وتوفي سنة ٢٢٠ هـ / ٨٣٣ م .
 انظر ترتيب المدارك ١/ ٣٥٨ - ٣٦٠ ، وثائق في أحكام القضاة الجناح حاشية رقم ٤٦٤
 وما ورد فيها من مصادر .
 (٣٥٨) ابن الماحشون هو أبو مروان عبد الملك بن عبد الحمير بن عبد الله بن أبي
 سلمة الماحشون ، يلقب على إمام مالك ، أثنى عليه عبد الملك بن حبيب . وكان يفضل على سائر
 أصحابه توفي سنة ٢١٢ هـ / ٨٢٧ م انظر التبيين الفتح : ص ١٥٣ هـ وثائق في أحكام القضاة
 جلد ١ في الأندلس حاشية رقم ٤٦

وأشهب وابن وهب (٣٥٩) بعد أن قال (٣٦٠) يقول (٣٦١) لقول قول المقر
إنه (٣٦٢) قراض وبه أخذ ابن القاسم وأصيح .

قال (٣٦٣) ابن حبيب : وبالسدي رجس إليه (٣٦٤) فيه مالك
أقول : وروى ابن وهب عن مالك في المبسوط مثله (٣٦٥) ذكر ابن حبيب
عنه أن القول قول رب المال .

وفي المتنونة في كتاب الركلات ، قال مالك في من دفع إلى رجل ألف
درهم لبشرى به ساحتها فاشترى له (٣٦٦) بها تمراً ، وقال : بذلك أمرتني ،
فالقول قوله ورب المال مدع ، وقاله أشهب في نوازل أصيح في العتبية .

قال أصيح : إلى هذا رجس ابن القاسم بعد أن كان يقول القول قول
رب المال والأموال مدع . قال أصيح وبه أقول .

وبعد ظهر بهذا الذي أوردناه (٣٦٧) أن صاحب المال هو المصدق عند
أكثر أصحاب مالك بخلاف ما قال ابن لبابة وصاحبه وقول سمعون (الذي
أشار إليه هو مروى عنه (٣٦٨)) فيمن قال لرجل ادفع إلى ثمن جاريتي هذه
التي بعثتك ، وقال المطلوب هل أودعتنيها (228) وتعديت عليها فوطئتها
(و (٣٦٩)) أولدتها وما يعتقها .

(٣٥٩) ابن وهب . هو أبو محمد عبد الله بن وهب القرشي ، أحد أعلام أصحاب مالك
المصريين . ولد حوالي ٨١٢٤ هـ وفي سنة ٨١٩٧ هـ ألفت الموطأ الكبير واتممه . انظر الديباج
المذهب ١٣٢ .

(٣٦٠) في النسخ الأخرى . كان .

(٣٦١) في الأصل : يقول والمذكور في النسخ الأخرى .

(٣٦٢) في فتح : بأنه .

(٣٦٣) في فتح : وقال .

(٣٦٤) المذكورة في فتح ، د ب .

(٣٦٥) في فتح : هـ : ملما .

(٣٦٦) المذكورة في د ا .

(٣٦٧) في فتح : أوردناه .

(٣٦٨) بعض في د ا .

(٣٦٩) في د ا .

فقال : رب الجارية مدع عليه مالا فلا بصدق ومفر أنها أم ولد لهذا المظلوم فولده منها أحرار ، وتوقف هي فبن مائت عن مال ، أخذ منه المدعى ثمنها ، ويوقف باقيه من رجع الذي أولدها إلى الإقرار بابتضاعها (٣٧١) يوماً ما أخذه ويعد . إن ثبت على إقراره بالتعدي في وطنها .

وروى (حسين بن عاصم (٣٧١)) عن ابن المقاسم مثله . وهذه مسألة طوية معرعة على وجوه كثيرة (٣٧٢) في العتبية ، وكتاب ابن حبيب وغيرهما تركت كتابتها (٣٧٣) على وجهها لطولها ، ومع هذا غلبت بنفس (المسألة التي سألوها . وأما (٣٧٤) التي سألوها عنها فرووها (٣٧٥) عيسى بن دينار عن ابن المقاسم في الكتاب الذي فيه مسألة سحنون المتقدمة ، قال في كتاب البراءة وسألته عن رجل أتى (٣٧٦) إلى رجل فقال له : هات ثمن الثوب الذي بعثك فقال (ما بعثيه (٣٧٧)) ولكن أمرتني أن أبعه ، قال : القول قول صاحب الثوب ويحلف أنه باعه منه يريد لينق (٣٧٨) دعواه الوكالة . فإن تكلم عن بعين حلف الآخر ويرى .

قلت : فإن حلف صاحب الثوب أنه باعه منه واحتلف في الصفة .
قال : يصف المشتري الثوب ويحلف على صفته ، ثم يقومه أهل البصر ويغرم قيمته

قلت : فإن تكلم .

قال . يصفه صاحب الثوب وقومت الصفة وغرم المشتري .

(٣٧٠) في ١ : بابتضاعه .

(٣٧١) حسين بن عاصم : فرطى ، رجل تسمع من ابن المقاسم وأشبهه : وابن وهب ، وسليمان بن عبد الله وعبد الله بن نافع وطلحاتهم ، توفي سنة ٢٠٩ هـ . كطرق في ترجمة ترفيع المدارك ٢٨/٣ - ٣٠

(٣٧٢) ساقطة في قج .

(٣٧٣) في الأصل وفي النسخين الآخرين : كتابها ، والمذكور في ١ .

(٣٧٤) ساقطة في الأصل والمذكور في النسخ الأخرى

(٣٧٥) في قج : فروى .

(٣٧٦) ساقطة في ديب .

(٣٧٧) في ١ . لم يبعه .

(٣٧٨) في قج : ش .

قال : وإن ألبا جميعاً بما يستكر في الصفة ونكلا عن البين فالقول قول المشتري .

قلت : فإن كانت قيمته أدنى من الثمن الذي باع به .

قال : يقال للذي باع الثوب : اتى الله ، إن كان أمرك ببيعه كما زعمت فادفع إليه بقية ثمن ثوبه ولا تحسه : ولا يقضى عليه بذلك (٣٧٩) لأن صاحب الثوب يدعى أنه باعه منه .

(قال القاضى (٣٨٠)) : هذه نفس مسألة اليهودى وورثة ابن علاء ، وسها كان يجب أن يفتيا إن كانا ذكرها وبالله التوفيق .

II - في منع أهل الدمة إحداث الكنائس :

(340) فهسا - وفقك الله . - الشهادات (341) الواقعة في أن الشنوعة (٣٨١) محدثة فرأيتا شهادات توجب هدمها بعد الإحذار إلى أهلها وليس في شرائع الإسلام إحداث أهل الدمة من اليهود والنصارى كنائس . ولا شروعات (٣٨١) في مدائن المسلمين وبين ظهور انهم .

قال بذلك : عبيد الله بن يحيى ومحمد بن لباة وابن غالب وابن وليد وسعد بن معاذ ويحيى بن عبد العزيز وأيوب بن سلمان وسعيد بن خير (٣٨٢) .

قال القاضى (٣٨٣) أبو الأصم (٣٨٤) : ذكر ابن حبيب في ثالث جهاد المواصلحة عن ابن الماجشون عن مالك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا ترفعن فيكم يهودية ولا نصرانية .

(٣٧٩) مسجلة في د ١

(٣٨٠) المذكور في فح .

(٣٨١) في ديب الشريعة - فتاوى .

(٣٨٢) سعيد بن خير . هو أبو حنيفة سعيد بن خير بن عبد الرحمن كان مقبلاً عالماً وقوراً

وروى عن يحيى بن يزيد وأحمد بن محمد بن أيمن قولى سنة ٢٠١ هـ .

انتقل ابن سهل ورقة ٤٢٢ هـ ، ابن الفرضى ترجمة رقم ٤٨٤ هـ ، بقية المتلخص ترجمة رقم ٧٩٨ هـ .

(٣٨٣) في فح : القاضى وحده الله عنه .

(٣٨٤) مذكورة في : د ١

قال ابن الماجشون : لا نبني كنيسة في دار لإسلام ولا في حريمه ولا في عمله إلا إن كانوا أهل ذمة منقطعين عن دار الإسلام وحريمه وليس (٣٨٥)
بينهم (٣٨٦) مسلمون فلا يمتنعوا من بنيانها بينهم ، ولا من إدخال الخمر ، بهم ولا من كسب الخنازير . وإن كانوا بين أظهر المسلمين (٣٨٧) منعوا من ذلك كله ، ومن رم كنسهم التقليدية التي صوغوها (٣٨٨) حليها إذا رثت إلا أن يشترطوا (٣٨٩) ذلك في صلحهم (٣٩٠) فيوفي لهم ويمحون من الزيادة فيها ، كانت الزيادة ظاهرة أو باطنة ، (فإن شرطوا (٣٩١)) ألا يمتنعوا من إحداث الكنائس وحاصلهم الإمام على ذلك عن جهل منه ، فنبى رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بالاتباع والإنفاذ (٣٩٢) .

ويمنعون من ذلك في حرم الإسلام و (في (٣٩٣)) قراهم التي قد سكنها المسلمون معهم ، ولا عهد في معصية الله إلا في رم كنائسهم إن اشترطوا ذلك لا غير فيوفي لهم به ، قال ابن الماجشون . هذا كله في (أهل الصلح) (٣٩٤)

(٣٨٥) في فتح : وليس .

(٣٨٦) ساقطة في فتح .

(٣٨٧) في فتح : الإسلام .

(٣٨٨) في د ا ، كانوا صلحوا .

(٣٨٩) في الأصل والفتح الأخرى : لم يوطأ والمذكور في فتح .

(٣٩٠) ساقطة في الأصل ، د ا ، وفي فتح . و صلحهم فيوفي لهم ويمحون من الزيادة ،

وي د ب : فيوفي ويمنعون من الزيادة .

(٣٩١) في الأصل والفتح الأخرى : وإن شرطوا ، والمذكور في فتح .

(٣٩٢) في الأصل : الإنفاذ والمذكور في الفصح الأخرى .

(٣٩٣) ساقطة في فتح .

(٣٩٤) أرض أهل الصلح . تقدم أرض أهل الصلح تحسين : قسم هو ما صالح عليه أصحابه واستعظوا بملكه وهذه الأرض ملك لأصحابها وتصرفون فيها بكل أنواع التصرف وانقسم الثاني هو ما صالح عليه أصحابه وتنازلوا عن حق ملكيته فهم يوزعونها وهذا القسم ملكه كل أرض بمنزلة لا يجوز فيه البيع ولا الرهن ويؤخذ من أرض الصلح للبشر من حراجها انظر : انوار دى - الأحكام السلطانية : ١٣٧ - ١٣٨ د . محمد ضياء الدين الرئيس . الحراج والنظم المالية ص ١٢٤ د . أحمد الشريف . دور الخبز في الحياة السياسية العامة في القرنين الأول والثاني للهجرة ١٢٥ - ٢٢٧ دراسات في الحضارة الإسلامية ص ١٤٨ .

من أهل الجزية ، وأما (أهل العنوة) (٣٩٥) فلا يترك لهم عهد ضرب الجزية (٣٩٦) عليهم كنيسة إلا هدمت ، ولا يتركوا أن يحدوها ، وإن كانوا معتزلين عن جماعة المسلمين ، لأنهم كعبيد المسلمين ، وليس لهم عهد يوفى لهم به . وإنما صار لهم عهد حرمت به دماؤهم حين أحدث منهم الجزية .

وفي كتاب الجبل من المدونة قال ابن القاسم عن مالك : لا يتخذ النصارى الكنائس في بلاد الإسلام إلا أن يكون لهم أمن أعطوه .

قال ابن القاسم : لا يمنعوا من ذلك في قراهم حتى صالحوا عليها لأنها بلادهم يبيعون إن شاءوا أرضهم ودورهم إلا أن تكون بلاد عنوة فليس لهم أن يحدوها فيها شيئاً لأنهم ليس لهم أن يبيعوها ولا يورثوها (٣٩٧) . وهي في المسلمين (٣٩٨) وإن أسلموا انتزعت منهم .

(٣٩٥) أرض أهل العنوة . وهي أرض أهل البلاد التي استولى عليها حملون بقوة السلاح في أيام الفتح وراى الخليفة حرين الخطاب جعل أرض العنوة موقوفة على الأمة كلها ولا يجوز فيها بيع ولا زمن ، وزعم قوزح على القادرين لاستئجارها ودفع صاحبها من خراج . وقد رأى مالك عدم تنسيبها وأبقاها ملكاً للمسلمين جميعاً ، وبصرف خراجها في مصالح المسلمين ، من أرباق المقاتلين ، وبناء المساجد والمدارس وجميع السبل التي تعود على الأمة بالخير والنفعة ولا يجوز بإجماع أن يقسمها بين الفلاحين .

انظر في ذلك : المدونة ١٢٧ : ٥٤٤ . محمد بن عبد الله الرئيس ١٢٩ - ١٣٠ : ٥١٣٠ . أحمد الشريف : دور الحجاز في الحياة السياسية ٢٢٢ : ٢٢٥ . دراسات في الحضارة الإسلامية ١٩٤٨ . د . محمد فاروق الشهاب : الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي ١٩٨٠ - ١٩٨٦ : ١٩٨ .

(٣٩٦) الجزية : وهي الضريبة المفروضة على أهل الذمة من اليهود والنصارى وأهل البيت المجوس . ذلك مقابل استمتاعهم بالأمن والحماية وحرية التصرف والمناصفة الاقتصادية والاجتماعية والحرية الدينية . فإذا أسلم الذي دقت عنه الجزية وكذلك حين يشاء في الحرب . سطر المؤرخي : ١٤٧ - ١٤٦ ، اللادري : خروج البدن تحقيق د . صلاح الدين المنجد ، المضم الأول . ص ١٨٩ - ١٩٣ . د . سياد الدين الرئيس ١٣٤ - ١٣٨ : ٥١٣٨ . محمد فاروق الشهاب : ٣٠٣ - ٣١٨ . دور الخيار في الحياة السياسية : ٢٢٨ - ٢٣٢ . الحضارة الإسلامية ١٩٤٩ . د . سبيلو الصالح : النظم الإسلامية بشأنها وتطورها ٣٦٢ - ٣٦٥ . فقه السنة : ١٤١ / ١٦٠ - ١٦١ (٣٩٧) في د : ولا يتركوها .

(٣٩٨) في الأصل والتبع الأخرى : للمسلمين ، والمذكور في د ١ .

وقال غيره (٣٩٩) : لا يمنعون من كتمانهم التي في قراهم التي أقروا
فيها بعد افتتاحها عنوة ، ولا من أن يتخللوا فيها كئناس لأنهم أقروا فيها
على دينهم ، وعلى ما يجوز لهم فعله ، وليس (٤٠٠) عليهم فيها حجاج (٤٠١)
إنما الحجاج على الأرض .

١٢ - فقدان محبس على مسجد ادعى مدع أنه من ماله الجوزية :

(٣٢١) من أحكام (ابن زياد (٤٠٢)) فهو جازم - وفقد الله - ما كشفت
عنه من فقدان الذي حبسه (طريف (٤٠٣)) على مسجده بقرية

(٣٩٩) في ١٥ غورم .

(٤٠٠) في فتح : طيس .

(٤٠١) الحجاج ، وهو القرية المعروفة على ما تفرح الأرض من محصول ونجار وله
علم الحجاج في عهد الخليفة عمر بن الخطاب . وتنقسم الأرض إلى عدة أقسام
(أ) أرض الذرة ، وتوزع على القادريين عن استئجارها سواء أكانوا رجالاً أو نساً
أو أفراداً أو عيلاً وفتح ما عبيد من حجاج .

(ب) أرض الصلح - وهي على قسمين ، القسم الأول ويؤخذ عليها حجاج يسمى
« حجاج جزية » وهو مقدار محدد مثبث في شروط الصلح . والقسم الثاني . ويؤخذون من حجاج
يسمى « حجاج أجرة » وهذا القسم مثله كمثل أرض العدو لا يجوز فيه البيع ولا الرهن .
(ج) الأرض العشيرة ويدفع عنها العشر إذا تروى سباً أو بالطر ، ويدفع نصف
العشر إذا كانت تروى بالفلو أو بالعرب عنى أنها تروى بأكله لا تكلف سباً شاقاً ويدفع ربع
العشر إذا كانت تروى بجهد شاق أو الأرض العشيرة يجوز فيها البيع والرهن

انظر : د - عبد الدين الريس : ١٢٩ - ١٣٧ د - محمد التيجان : ٢٩٨ - ٣٠٣ د
دراسات في الحضارة الإسلامية : ١١٨ - ١٤٩ د - مؤ : الحضارة الإسلامية : ١٠ / ١٤٩ -
١٩٨ د - صبحي الصالح : انظم الإسلامية : ٣٥٩ - ٣٦٢ .

(٤٠٢) ابن زياد : هو قاضي الجماعة « أحمد بن محمد بن زياد » وقد سوت بنا ترجمته
حاشية رقم ٣٠٧ .

(٤٠٣) طريف كفي . وهو من القديين الصفائية والصفائية هم عناصر ملوكية قديمة
الأصل تربوا في صكورية إسلامية في تصوير : منطقة قرطبة شاع في ذلك شأن المصالحات الأتراك
في عصر البرق . وقد ألد الصفائية عنصر من عناصر المجتمع القوطي خلال القرن الرابع الهجري
واستطاع بعضهم أن يكون ثروات طائلة ويملك السيف والأراضى الشاسعة وبنى الكثير منهم
قدوساً إلى ما سبب الترتلة في الدولة مثل فرعي صاحب الشرطة وأدعي صاحب الخيل وغيرهما
انظر عن الصفائية : د - أحمد مختار السادي : الصفائية في أسبانيا د - مؤ : الحضارة الإسلامية :
١٠ / ٢٨٠ د - محمد حلاف : قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي : الفصل الخاص
بالصفائية .

طرجيلة^(٤٠٤) ، وما كان من قيام من قام عند القومس^(٤٠٥) أنه من أرض الجزية وما رفع إليك^(٤٠٦) من ذلك ، فالذى يحب فيه بقاء العبدان على ما حبس حتى يثبت عندك بالدية أنه من مال الجزية ، فإذا ثبت ذلك عندك نظرت فيه بما يجب إن شاء الله - (عز وجل)^(٤٠٧) -

قوله : ابن لبابة وأيوب بن ساجان وابن وليد وابن غالب .

٢٣ - في مرور العجل والنصارى على المقابر :

(٣٤٠) فهمذ - وفلك الله مذكوره المتقدم بالحسبة من مرور العجل على المقابر بمقبرة متعة^(٤٠٨) ، وسدوك العجم يخناثرهم على مقابرنا ، وما سأل من النظر في ذلك ، فالذى نرى أن يتقدم إلى المعجلين ألا يسلكوا بهم^(٤٠٩) على المقابر ، وأن يكون مسكهم بخربها^(٤١٠) في الغناء المنسج الذى لا قور به ويسمى العجم عن المرور على مقابرنا لوطيهم هبور المسلمين ومشيم عليهم ، وقد ينهى المسلمون عن المنى عليها فكيف بأشخاص كمار ، وفهم^(٤١١) متسع كبير^(٤١٢) (بشرق المقبرة^(٤١٣)) مع^(٤١٤) الدوران^(٤١٥) في^(٤١٦)

(٤٠٤) قرية طرجيلة ، ربما كانت هي البلدة التي يسميها ابن سديد في كتابه للمغرب في حلى المغرب (٢٧٧/١) ، ترجمه x من مدخل الجوف أو x ب الأندلس لتأنيده لمسلكه بطليوس Badajoz . وهي التي تدعى اليوم Trujillo .

(٤٠٥) ق قج . انفاش

(٤٠٦) ق قج . إيد

(٤٠٧) ساقطة في قج ، دا .

(٤٠٨) مقبرة متعة : توجد في شمال مدينة قرطبة وقد تكررت الإشارة إليها في كتب التراجم الأندلسية . انظر مثلاً الصلة لابن بشكوان (ط الفهره) ص ١٩١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٠ .

(٤٠٩) ق دب : يصورهم .

(٤١٠) ق قج - ندر بها .

(٤١١) ق دج : لهم .

(٤١٢) مذكورة في قج ، و في دا : وسبر

(٤١٣) ق قج ، دا : في المقبرة .

(٤١٤) ق قج ، من .

(٤١٥) ق دا ، دب ، قج : النور أو .

(٤١٦) ساقطة في قج .

الأربعة الخارجة إلى الخندق ، (و^(٤١٧)) بحوف المظيرة (و^(٤١٨)) قال
جميع^(٤١٩) ذلك^(٤٢٠) : محمد ابن ليانة ، وقاله^(٤٢١) أيوب بن سليمان ،
وليكن هذا المنع في جميع المقابر وقاله^(٤٢٢) ابن وليد .

٢٤ - حبس^(٤٢٣) العجم للغو^(٤٢٤) في الدم وتشكيهم طول سجنهم :

(٣٨٥) فبهنا -- وقتك الله -- ما في ظهر الكتاب لنذي رفته
لعجم اجبوسون إلى الأمير أبقاه الله ، وما فيه من أن^(٤٢٥) الثاني في الأمور
لتي لا وجه لها تعريص ، وقد جأوتك^(٤٢٦) -- أكرمك الله -- قبل هذا
أخي ؛ أنه لو لم يثب (اللغو في^(٤٢٧)) ما طالهم به فوجب إطالة سجنهم
بما تتابع عليهم من الشهادة^(٤٢٨) ، ثم نظرنا فيما كان من حبسهم وما زعموا
من طولهم فلم نر^(٤٢٩) ما كان من ذلك طولاً في الدم ، ونرى أن يراد في
حبسهم ويطلب حتى يكون ذلك أدماً لهم ويشدبداً^(٤٣٠) لمن دام فعلهم .

وقد قال الله تعالى : وفسرد بهم من خلفهم لعلهم يذكرون^(٤٣١) .

ونحن نسأل الله - (عز وجل)^(٤٣٢) - أن يبق الأمير وأن يديم عز

(٤١٧) مذكورة في فتح

(٤١٨) في الأصل والنسخة الآخرين ذلك والمذكور في فتح .

(٤١٩) سابقة في فتح

(٤٢٠) في د ب . تجيب .

(٤٢١) في د أ : للفوق ، وفي د ب : للمور ، وفي فتح : للمور .

(٤٢٢) سابقة في الأصل ومذكورة في النسخ الأخرى .

(٤٢٣) في الأصل : جاء وبك ، في فتح : جأوتك ، الله كور في د ب ، د أ .

(٤٢٤) في فتح : لكور ، د أ ، د ب : للفوق ،

(٤٢٥) في النسخ الأخرى : الشهادة .

(٤٢٦) في د ب : تر .

(٤٢٧) في فتح : ثريما

(٤٢٨) سورة الأعداء آية رقم ٥٧ .

(٤٢٩) سابقة في د أ ، فتح

الإسلام وأمنه به (٤٣٠) ويؤر (٤٣١) دولته وأيامه ، وأن يحسن هون القاضي
ويذكر نظره فيها (٤٣٢) يزال (٤٣٣) بنقله حين وجوب التنفيذ ويستأنى به (٤٣٤)
في موضع الاستيلاء . قاله محمد بن يزيد ، وعبيد الله ، وابن ليابة ، وأيوب
ابن سايان ، وأحمد بن يحيى .

٤٥ - رجل ادعى خادماً في ملك (٤٣٥) ابن حفصون (٤٣٦) :

(٤١٥) قرأنا (٤٣٦) - وقتك الله - بطاقة ابن أبتله (٤٣٧) المرفوعة عنه
إلى الأمير أقال الله بقاءه المصروفة إليك المكتوب في ظهرها أمره بذلك بالنظر
له بواجب الحق ولأمر العدل (٤٣٨) وفهمنا دعواه في التصرفية مما نطقنا به
بطاقته فالتفتنا له قال : إنه كان يملكها (٤٣٩) في حصن مدشتر (٤٤٠) وأن

(٤٤٠) مذكورة في د ، ف .

(٤٤١) في النسخ الأخرى : ملوك والذكور د ، ا .

(٤٤٢) في د ، ف : لا ، و د ، ا ، ما .

(٤٤٣) في ف : زار .

(٤٤٤) مذكورة في د .

(٤٤٥) في ف : مال .

(٤٤٦) ابن حفصون : هو عمر بن حفص (المعروف بحفصون) بن عمر بن جعفر بن
شبيب بن ذبيان بن فرخوش بن أدهنش ، كان من المساة أهل البصرة في كورة ناكروا من عمل ردة
كثير ثوار الأندلس منذ أواخر أيام الأمير محمد حتى تسبيل إمارة عبد الرحمن الناصر . فقد بدأ
ثورته ٢٦٧ (٩٨٠ - ٩٨١) في عهد محمد واستحل أمره في أيام المنصور بن محمد وأخيه
عبد الله حتى أتته وفاته في سنة ٢٠٥ (٩١٨) . راجع في أخباره المقتبس لأبن حبان
(تكملة شعور أطوليا) ، أخبار الحاس بمأثرة مدائه ، وانظر المقتبس (تحقيق د محمود سكي)
ص ٢٩٣ وأطالنية وتم ٢٧٩ ص ٥٥٩ - ٥٥٧ بدائرة الملوك الإسلامية ٤١٤٩/٣ - ١٠٥٠
والصادر المذكورة في هذين موضعين

(٤٤٧) في د ، ا : قرأنا .

(٤٤٨) في د ، ا : ائله ، د ، ا : ائله .

(٤٤٩) في ف : د ، ا : البسة .

(٤٥٠) في ص : تملكها .

(٤٥١) في الأصل : يباشر ، د ، ب . يباشر والذكور في النسختين الأخرى وهو
بالأسبانية Bohastro من أعمال رية (مدقة) ، كثير الديارات والكنائس وهد المجلس
لقرى كثيرة وحسون عظيمة ومأهولة كثير المياه والأشجار والفلز والكروم وشجر اللين . انظر
في وصفه الجيوى حصة بلاد الأندلس : ص ٢٧ .

ابن حفصون أخذها ورده جهات ثم انقلب إليه بنظر الترائد (٤٤٧) وصرف رده (٤٤٨) لها إليه .

وأحببت أن تعام ما عتدنا فيها رعه ابن ابنه لتتعار له مطرك لخدمة التي قللك الله النظار لما من الحق والعدل فالدى نقول به (٤٤٩) أن يباشتر وما يغدوى إلى لمرته من حفصون من المصوب التي تجاوز (٤٥٠) أو تأت عنه موضحه فساد ودار حرب . ومن ملك هاك مملوكاً (لو مملوكه) (٤٥١) لم يستحكم له امتلاكاً (٤٥٢) لما يستحكم لمن ملك في موضع الضاعة وحيث تجوز أحكام (ولاة الأمير) (٤٥٣) شكره الله ، إلا أن ابن ابنه كان من قومه في العاقبة أن هذه انصر نية بعت الآن (في يده) (٤٥٤) وإذها هي بيد غيره .
وذلك أنه قال إن ابن حفصون أخذها فأرل ملكه عنه وزوجها فأقر بأخذها وكونها تحت زوج بعد ما ادعاه من كونها بيده فما نوى له معالاً فيها بلغوى ملكها ولو أقمرت به بذلك فإن أثبت بالبيعة ملكاً صحيحاً (لا ليس فيه) (٤٥٥) وحب الحكم له بها على ما حوت به أحكامك في (هنا ومثله) (٤٥٦) من الاستقصاء لن حكمت له وإن لم يأت بذلك مما ملك (٤٥٧) ابن حفصون ليس ملكاً بمغفد وهي على الحرية والإطلاق (من) (٤٥٨) علق الملك بالوجهين جميعاً أحدهما أنها ملكت بدار الحرب وحيث تجرى أحكام الشيعه (٤٥٩)

(٤٤٢) في فتح : لقاصي .

(٤٤٣) في جميع النسخ تقراء : رده : وهي كلمة لا معنى لها وتصواب ما أثبتناه .

(٤٤٤) ساقطة في د ب .

(٤٤٥) في فتح : تجاوزه .

(٤٤٦) في فتح : د ب : ملك .

(٤٤٧) في النسخ الأخرى : الملكة والمذكور في د ا .

(٤٤٨) في فتح : الولاة والأمير .

(٤٤٩) في فتح : بيده .

(٤٥٠) في فتح : ليس فيه ليس .

(٤٥١) في فتح : مثل ذلك : د ا : منه ومثله .

(٤٥٢) في النسخ الأخرى : ملكه .

(٤٥٣) في فتح : س .

(٤٥٤) في فتح : السلطان .

والثاني بقرار ابن ابله أنها بيد غيره . وأنها تحت زوج^(٤٥٥) فلا أورد^(٤٥٦)
 قوليه هذين بدعواه الذي^(٤٥٧) لم يثبت . فالإطلاق واجب بما أجنه ووسعت
 عليه في ضرب الأجل له في البينة بما تقدم من فتيانا عندك في هذا غير مرة .
 وقد حكمت بحمل البينة على كل من ادعى ابتياهاً^(٤٥٨) في محرك أو أمة في
 موضع لفشة وحيث لا يتسلط^(٤٥٩) الحق وحررت^(٤٦٠) بذلك غير واحدة^(٤٦١)
 وكان ذلك^(٤٦٢) فتيانا وما عقدناه لك^(٤٦٣) بخطوط وقد رجب لهذه^(٤٦٤)
 مثل ذلك فأصق سايها إلى الحرية التي عيها جميع من ادعى (عليها الملك^(٤٦٥))
 بمثل هذه لأمكنة فذلك^(٤٦٦) إذا^(٤٦٧) فعلت وافقت الحق وقصيت به
 وفصلت بعدل وشفعت به نظرك احمود منك لإرشاء الله — (عز وحن^(٤٦٨)) .

قاله أبو بوب بن سليمان ومحمد بن غالب وعبيد الله^(٤٦٩) وابن لبدة ومحمد
 ابن وليد ويحيى بن عبد العزيز وسعد بن معاذ وأحمد بن يحيى .

وقال أيوب بن سليمان نظرت فيما كشف القاصي عنه في شأن النصرانية
 احكروم لها بالحرية على أن ابتله من لإجاء الحجة إذا^(٤٧٠) كان غالباً
 واتخاذ حيل عليها إلى حضور ابن ابتله .

(٤٥٥) في د . روجية .

(٤٥٦) في فتح : أرى

(٤٥٧) في فتح : إلى

(٤٥٨) في الأصل : ١٥ : ابتياها والمذكور في النسخين الآخرين .

(٤٥٩) في فتح : هناك .

(٤٦٠) في الأصل : ١٥ ، د ب : وحررت والمذكور في فتح .

(٤٦١) في الأصل : د ب : فتح : واحد والله تودق د .

(٤٦٢) ساقطة في ص .

(٤٦٣) ساقطة في د .

(٤٦٤) في فتح : لهذا .

(٤٦٥) في الأصل : د ا : عليه الملك وفي د ب : عليه الملك والمذكور في فتح .

(٤٦٦) ساقطة في فتح .

(٤٦٧) في فتح : فوذا

(٤٦٨) ساقطة في فتح .

(٤٦٩) في فتح : ١٥ : عبيد الله بن يحيى .

(٤٧٠) في فتح : د ب : إد .

والذى نقول به ^(١٧١) إلى الحكم ^(١٧٢) على الغائب أن ترجأ له الحجة وليس اتخاذ الحميل على هذه المظلة بواجب ، ولازم .

وقال ابن لبابة وابن وليد (211) وجميعهم كذا وقعت في الجزء الرابع من أحكام ابن زياد .

٢6 - الجدة للأم - وإن كانت نصرانية - أحق بالحضانة :

(103) وفي أحكام ابن زياد ^(١٧٣) ، فهما - وهما الله - ما كشفت ^(١٧٤) ،

عنه من أمر الصبيتين المسلمتين اللتين توفيت أمهما ، وتركت أما نصرانية ولصبيتين جدة لأب نصرانية أبصاً والذي يجب فيه أن الحضانة للأجدة ، للأم النصرانية وهي أحق من الجدة للأب ، ولو كانت مسلمة .

قاله ابن لبابة وأبوب (بن سليمان ^(١٧٥)) ومحمد (بن وليد ^(١٧٥))

قال القاضي : هذا مذهب المدونة ، وهو قول صفوان في سماع عيسى .

وقال ابن حارث ^(١٧٦) في كتابه : روى البرقي ^(١٧٧) عن أشهب ،

أن الأب أولى من جدة النصرانية ، قال : وكذلك يقول ابن القاسم .

وقال صفوان . الجدة أولى ولابن القاسم في سماع عيسى إذا تزوجت

الأم فلا الأب أولى بينيه من خالهم ، وإن كانت مسلمة وليس على هذا العمل .

(١٧١) سنن أبي يعقوب

(١٧٢) في فتح ، الحاشية

(١٧٣) هذه القضية تهر واردة في السمع

(١٧٤) في الأصل : ما كشفت براند كور في لتسعين الآخرين .

(١٧٥) في الأصل : ليوبد وابن وليد ، والمذكور في التسعين الآخرين .

(١٧٦) ابن حارث . هو محمد بن حارث اللخمي ، من أهل السلم والعقل . فقيه محدث ،

روى عن ابن عباس وصاح ونحوه ، مع كتاباً في أخبار القضاة بالاعمال وكذا في أخرى « أجبر

كفهاه والمحدثين » وكتاباً في لاتفان واختلاف المال بين أسوأ وأجابه . انظر : بينة المنس :

ترجمة تحت رقم ٩٦ .

(١٧٧) البرقي . هو : إبراهيم بن عبد الرحمن بن عمرو . ابن أبي الفياض ، مولد زهير ،

من أهل مصر ، كان صاحب حقة أصعب معروفاً في قضاء مصر . روى عن أشهب وابن وهب ،

وقد أخذ عن البرقي الناس بمصر . وروى عنه يحيى بن عمر ، وتوفي سنة ٢٤٥ هـ . انظر ترجمته

في ترتيب الملائكة ٩٠ / ٣

مراجع البحث

المصادر :

ابن الأبار (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البنسي) .
 • التكملة لكتاب الصلة لتحقيق كوديرا صبعة بحريط ، ١٨٨٦ م
 • الحلقة السراء (جزءان) تحقيق حسين مؤنس طبعة أولى ،
 ١٩٦٣ م ، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة ، القاهرة .

ابن يسام (أبو الحسن علي الشتريني) .
 • النسخة في عهدهن أهل الجزيرة . القسم الأول (في مجدين)
 المجلد الأول ط سنة ١٩٣٩ م و المجلد الثاني ط ١٩٤٢ م ، القسم
 الرابع (المجلد الأول) ط سنة ١٩٤٥ م مطبعة لجنة التأليف
 والنشر والترجمة ، القاهرة .

ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك) .
 كتاب الصلة (جزءان) نشر الدار المصرية لتأليف والترجمة ،
 ١٩٦٦ ، القاهرة .

ابن حزم (أبو محمد علي بن سعيد) .
 جمهرة أسباب العرب ، تحقيق عبد السلام هارون ، ١٩٦٩ ، القاهرة .

ابن حيان (أبو مروان حيان بن خلف بن حسين) .
 • كتاب المقتبس ، تحقيق د . محمود علي مكى ، دار الكتاب
 العربي ، ١٩٧٣ ، بيروت .

• كتاب المقتبس في تاريخ رجال الأندلس ، الجزء الثالث وهو
 الجزء الخاص بعهد الأمير عبد الله بن محمد ، نشره الأجب
 مشور أنطونيا P. Melchor Antuna ، باريس ، ١٩٣٧ م

ابن الخطيب (لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد لاسلاني) .
 الإحاطة في أخبار غرناطة ، تحقيق محمد عبد الله عنان جزء ١ ،
 ١٩٥٩ م ، القاهرة

ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر) .
وفيات الأعيان تحقيق د . إحسان عباس ، ٨ أجزاء . دار
صادر ، ١٩٧١ م ، بيروت .

ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد .. القرطبي الأندلسي) .
بداية المجتهد ونهاية المقتصد (جزءان) مكتبة الحائلي ، القاهرة ،
بدون تاريخ .

ابن سحنون (محمد) .
كتاب آداب المصممين . تحقيق حسن حسني عبد الوهاب . طبعة
جديدة بمراجعة وتعليق محمد العروسي المطوي ، دار الكتب
الشرقية . تونس . ١٩٧٢ م .

ابن عبد الرؤوف (أحمد بن عبد الله ...)
في آداب الخسبة والمحتسب (ضمن مجموعة ثلاث رسائل في
الخسبة) تحقيق ليلى روفسسال ، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي
للآثار الشرقية ، ١٩٥٥ م ، القاهرة .

ابن عبدون (محمد بن أحمد التجيبي)
في لقصاء و الخسبة (ضمن ثلاث رسائل في الخسبة) تحقيق ليلى
روفسسال ، ١٩٥٥ م ، القاهرة .

ابن عداري المراكشي (أبو العباس أحمد بن محمد) .
البان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب . جزء ٣ تحقيق ليلى
روفسسال ، در الثقافة ، بيروت ، لبنان . (طبعة بالأودست عن
طبعة باريس ١٩٣١ م) .

ابن عمر (يحيى) .
أحكام السوق . تحقيق د . محمود علي مكى ، صحيفة المعهد المصري
للدراسات الإسلامية ، مجلد ٤ العدد ١ - ٢ سنة ١٩٥٦ م ، مدريد .

ابن فرحون (برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد) .
الديباج اذهب في معرفة أعيان المذهب . ١٣٥١ هـ ، القاهرة .

ابن الفرصى (أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي) .
تاريخ علماء الأندلس ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ،
١٩٦٦ م ، القاهرة .

البياضى (القاضى أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أنوب بن واث
..... الأندلسى) .

كتاب المتن ، شرح موطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس
(٧ أجزاء) ، الطبعة الأولى ، ١٣٣٦ هـ ، مطبعة السعادة ،
القاهرة .

البلادى (أحمد بن يحيى بن جابر)
فروح البلدان فى ثلاثة أقسام ، تحقيق . الدكتور صلاح الدين المنجد .
مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٦ - ، القاهرة .

البحر (أبو هيثم عمرو بن بحر)
البيان والبيان . تحقيق عبد السلام محمد هارون . النسخة الثالثة
١٩٦٨ م . مكتبة الخانجي ، القاهرة .

الجرسى (عمر بن عثمان بن عباس)
فى أحسية (ضمن مجموعة ثلاث رسائل فى أحسية) تحقيق ليث
بروفيسال ، مطبعة المعهد العلمى للأثار الشرقية ، ١٩٥٥ م ،
القاهرة .

الخميرى (أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم) .
صفة جزيرة الأندلس . متخبة من كتاب الروض المعطار
فى خبر الأقطار ، تحقيق ليث بروفيسال ، ١٩٣٧ ، القاهرة .

الحضنى (أبو عبد الله محمد بن حارث بن أسد القيروانى) .
فضة قرطبة ، ١٩٦٦ م ، القاهرة .

محمون (عبد السلام بن سعيد التنوخى القيروانى) .
المدينة الكبرى (١٦ جزء) طبعة بالأوفست دار صادر بيروت
هذه طبعة مطبعة السعادة . القاهرة .

- لسقطى (أبو عبد الله محمد بن أبي محمد) .
كتاب الحسة ، نشر إيلي بروفسال وجورج كولان ، باريس ،
١٩٣١ .
- الضبي (أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة) .
بقية المتمس في تدريح رجال الأندلس . نشر دار الكاتب
العربي ، ١٩٦٧ م ، القاهرة .
- الطرطوشي (أبو بكر محمد بن الوايد) .
كتاب الحوادث والبدع ، تحقيق محمد الطالبي . المطبعة الرسمية
لجمهورية التونسية ، ١٩٥٩ م ، تونس .
- عبد الواحد المراكشي :
المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، تحقيق محمد سعيد الريان ،
١٩٦٣ ، القاهرة .
- عياض (القاضي أبو الفضل بن موسى عياض اليحصبي السفي) .
ترتيب المدرك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك .
تحقيق د . أحمد بكير محمود ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ،
٤ أجزاء في مجلدين ، ١٩٦٧ .
- القيرواني (أبو عبد الله بن أبي زيد)
الرسالة ، الجزائر ، ١٩٦٨ .
- مانك بن أسس الموطأ ، (حرمان) ، تحقيق محمد فراد عبد الباقي . نشر
دار إحياء الكتب العربية : عيسى البابي الحلبي وشركاه ،
١٣٧٠ م - ١٩٥١ م ، القاهرة .
- الماوردي (أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري) .
الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، الطبعة الثانية ، مطبعة
الحلبي ، ١٩٦٩ م . القاهرة .
- المجلى (أحمد بن سعيد) .
التيسير في أحكام التفسير . تحقيق موسى لقبال ، ١٩٧٠ م : الخرائر .

- المغربى (القاضى النجاشى بن محمد) .
كتاب الاقتصاد ، تحقيق محمد وحيد ميرزا ، ١٩٥٧ ، دمشق .
- المغربى (أحمد بن محمد التلمسانى) .
نفع الصيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد ، (٩٠ أجزاء) ، ١٩٤٩ ، القاهرة .
- المغريزى (نقى الدين أبى العباس أحمد بن على) .
المواعظ ولاعتبار بذكر الخطط والآثار ، المعروف بالخصط المغريزى . الجزء الثانى طبعة جديدة بالأوفست (من الطبعة المصرية) ، مكتبة المتحى ، بغداد .
- النباهى (أبو الحسن على بن عبد الله الجنائى المالىقى) .
تريخ قصاة الأندلس المسمى بكتب المرقبة العليا فمن يستحق القضاء والفتيا ، تحقيق لبقى بروفنسال ، ١٩٤٨ م ، القاهرة .
- النووى (أبو زكريا محيى الدين بن شرف)
تهذيب الأسماء واللغات . ط الطبعة المتبرية بالقاهرة فى قسطين وأربعة أجزاء (بلون تاريخ) .
- ياقوت (شهاب الدين أبو عبد الله بن عبد الله المعروف بالرومى)
معجم البلدان ، ٦ أجزاء ، ١٩٦٥ ، طهران طبعة بالأفست من طبعة ومستملة (ليزح ١٨٦٦ - ١٨٧٠ م) .

المراجع :

* أحمد الشريف (دكتور)

- دور الحجار فى الحياة السياسية العامة فى القرنين الأول والثانى للهجرة دار الفكر العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٨ م ، القاهرة .
- دراسات فى الحضارة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٧ .
- دار الفكر العربى ، القاهرة .

أحمد محمد خليفة (دكتور)

- البحايات معاصرة فى الفكر الاجتماعى من الجريمة .
- مجلة عالم الفكر ، العدد الخامس . ١٩٧٤ ، الكويت .

آدم متر : الخسارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري .
ترجمة محمد عبد الحادي أبو رييدة . جزعان ، الطبعة الثالثة ،
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٧ ، القاهرة .

أشباح (يوسف)
تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين ، ترجمة محمد
عبد الله عنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٨ ، القاهرة .

البار العريبي (دكتور)
كتاب عن الحسنة في بيرنطة في القرن العاشر الميلادي - حولية
كلية الآداب ، جامعة القاهرة . مجلد ١٩ مايو ١٩٣٧ م ، القاهرة .

البنحاني (الحبيب - دكتور)
المغرب الإسلامي ، الحدة الاقتصادية والاجتماعية (٣ - ٤ هـ)
٩ - ١٠ م) ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٧٨ م ، تونس .

حسن حسني عبد الوهاب
أصل الحسبة بفريقية . تحليل كتاب أحكام السوق ليعني بر مصر .
حولية الجامعة التونسية ، المجلد الرابع ، ١٩٦٧ م ، تونس .

نحلك الصوفي (دكتور)
تاريخ العرب في أسبانيا ، جمهورية بني جهور الطبعة الأولى ،
١٩٥٩ ، دمشق .

خلاف (محمد عبد الوهاب - دكتور)
- صاحب الرد والمظالم في الأندلس ، مجلة كلية الآداب ولتربية
جامعة الكويت المجلد ١٤ ، ١٩٧٨ م
- صاحب المدينة في الأندلس ، مجلة معهد التربية للمعلمين
المجلد الأول ، ١٩٧٩ ، الكويت .
- وثائق في أحكام القضاء ، أستاذ في الأندلس مستخرجه من
مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبو الأصمغ عيسى بن سهل ،
الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ م ، القاهرة .

- قرطبة الإسلامية في القرن حادي عشر الميلادي الخامس الهجري
الحياة الاقتصادية والاجتماعية : اقدار التونسية للنشر (تحت
الطبع) .

اندشراوى (فرحات - دكتور)
مفصل من كتاب في الأموال والمكاسب للدودي : حولى
الجامعة التونسية - العدد الرابع ، ١٩٦٧ م ، تونس .

دوزى (رينهارت)
تاريخ مسلمى أسبانيا (جزء أول) ترجمة وتعليق د . حسن حدشي .
١٩٦٣ م ، القاهرة .

الرئيس (محمد صبيح الدين - دكتور)
الحراخ والنظم المالية للدولة الإسلامية . الطبعة الثالثة ، دار المعارف
١٩٦٩ ، مصر .

السيد سابق :

فقه السنة (١٤ جزءاً)
دار البيان ، ١٩٦٨ ، (الأجزاء ١٢ ، ١٤ ، ١٩٧١ م) الكويت .

صبيح الصالح (دكتور)
النظم الإسلامية نشأتها وتطورها ، دار العلم للملايين ، الطبعة
الأولى ، ١٩٦٥ : بيروت .

الطماوى (سليمان - دكتور)
السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر النيسى
الإسلامى ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٧ ، القاهرة

عادل شعبان :

حقوق الإنسان بين الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وأصول هذه
الحقوق في الإسلام ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ، ١٩٧٤ م .
الكويت .

العبادي (أحمد مختار - دكتور)

• دراسات في تاريخ العرب والأندلس، ١٩٦٨ م، الإسكندرية
• الصغالية في أسبانيا. لغة عن أصلهم ونشأتهم وعلاقتهم بحركة
الشعرية (١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣ م)، المعهد، المصري للدراسات
الإسلامية، مدريد.

عبد الوهاب حرم (دكتور)

الحرم والقانون، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، ١٩٧٤ م،
الكويت.

عدنان النوري (دكتور)

الجرعة والحرم، مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، ١٩٧٤ م،
الكويت.

مؤنس (حسين - دكتور)

• علم الإسلام دراسة في تكوين العالم الإسلامي ونشأته
الجامعات الإسلامية، دار المعارف، ١٩٧٣ م، القاهرة.
• النظام الإداري والمالي في أفريقيا والمغرب.
مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العدد الأول،
يونيو ١٩٧٣، الكويت.

التيهان (محمد فاروق - دكتور)

الانجاء الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي. الطبعة الأولى،
دار الفكر، ١٩٧٠، القاهرة.

المراجع الأجنبية :

— Encyclopaedia of Islam.

— Levi-Provençal (E) :

Histoire de l'Espagne Musulmane, tome 9 Paris, 1967,

الفهارسُ

١ - الإعلام

(أ) الإعلام العربية :

- إبراهيم بن العباس ٤٥
ابن أبتلة ٣٢ ، ٣٣ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥
ابن بشكوال ٦١
ابن حارث ٨٦
ابن حبيب (عبد الملك) ٢٩ ، ٥٥ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦
ابن حفصون ٣٢ ، ٣٣ ، ٨٣ ، ٨٤
ابن حبان ٦ : ٨٣
ابن رشد ٧٢
ابن زياد (أحمد بن محمد) ٨ ، ٩ ، ٢٨ ، ٤٩ ، ٧٠ ، ٨٠ ، ٨٦
ابن صفون ٢٢ ، ٤٥ ، ٥٣
ابن سعد ٨١
ابن سهل (أبو الأصم عيسى) ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٣ ، ١٩ ، ٥١ ، ٦٠ ،
٦٧ ، ٧٠
ابن عبدون ٦٠
ابن خطاب ١٤ ، ٢٦ ، ٦٧
ابن حلاء ٣٠ ، ٧٣
ابن غالب (محمد) ٢١ ، ٢٢ ، ٥٠ ، ٧٠ ، ٨٣ ، ٨٥
ابن عامر ٥٥
ابن فرج (محمد) ٢٥ ، ٦٣ ، ٦٥
ابن القرصى ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥١ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٧
ابن القاسم ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٤ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٧ ،
٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٦
ابن القطان ١٤
ابن القوطية ٥

ابن كنانة ٢٣ ، ٥٥

ابن نيازة ٨ ، ٩ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٣ ،

٤٤ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٥ ،

٧٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦

ابن الماجشون ٢٩ ، ٣١ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٨

ابن وضاح ٨٦

ابن وليد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ،

٧٠ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦

ابن وعب ٢٩ ، ٤٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٦

ابن يحيى (أحد) ٢١ ، ٥٠ ، ٧٠ ، ٨٣ ، ٨٥

أبو حاتم الطرايسى ١٤

أبو طالب بن مكي ٢٥ ، ٦١

أبو المطرف بن سوار ٢٥ ، ٢٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤

أبو يوسف بن شيروط ٦

أحمد الشريف ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠

أحمد مختار العبادى ٨٠

إسحاق ٢٥ ، ٦١ ، ٦٢

أسد بن القرات ٤٤

أسماء أمية سعيد ٥٩

أسماء بنت حيون ٢٤ ، ٥٨

أشهب ١٩ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٦

أصبع بن عبد الله بن نليل ٦

أصغر بن الفرج ٢٨ ، ٢٩ ، ٥٥ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٨٦

أيوب بن سليمان ٢١ ، ٣٣ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦

أبرق ٣٤ ، ٨٦

أبلاذرى ٧٩

الباول بن راشد ٤٤

حسان ٢٥ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥

حسين بن عاصم ٢٩ ، ٧٦ ، ٧٧

حفص بن أبي

الحميري ٨٣

خالد بن وهب الصغير ٤٤

ذبحه ٧٠

زكريا ٢٣ ، ٥٥

رونان ٤٥

سحون ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٤ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٧ ،

٦٩ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٦

سعد بن معاذ ٢١ ، ٥١ ، ٧١ ، ٧٧ ، ٨٥

سعيد بن حسان ٥٥

سعيد بن خنيس ٧٧

المنقلى ٦٠

سيان بن عبد الملك ٤٦

السيد سابق ٧٩

الشافعي ٤٥

صبيح الصالح ٧٩ ، ٨٠

صلاح المنجد ٧٩

طارق بن زياد ٤٨

طاريف الفتي ٨٠

عبد الرحمن بن الحكم ٩

عبد الرحمن الناصر ٦ ، ٨٣

عبد الله بن محمد ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٨٣

عبد الله بن الحكم ٤٤

عبد الملك بن الحسن ١٩ ، ٤٥

عبد الوهاب بن عباس ٧٣

عبد الله بن يحيى ٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥١ ، ٥٩ ، ٧١ ، ٧٧ ،

٨٣ ، ٨٥

عثمان بن يحيى ٢٤ ، ٥٥

عنى بن زياد ٤٤

عمر بن الخطاب ٧٩

عمر بن عبد العزيز ٤٦

عيسى (عليه السلام) ٨ ، ٢٨ ، ٧٠ ، ٧١

عيسى بن دينار ٣٠ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ٨٦

فنى النجى ١٣

مالك ٢٣ ، ٢٩ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ،

٧٧ ، ٧٩ ، ٨٦

الموردى ٧٨ ، ٧٩

المجلى ٦٠

محمد (صلى الله عليه وسلم) ٨ ، ٢١ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٨ ، ٤٩ ، ٧٠ ،

٧١ ، ٧٢ ، ٧٧

محمد (الأمير) ٩ ، ٥٥ ، ٨٣

محمد بن دينار ٤٥

محمد بن يحيى ٥١

محمد بن يوسف ٧٣

محمد خلاص ٤٣ ، ٦٠ ، ٨١

محمد فاروق البهان ٧٩

محمود مكى ١٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٦٠ ، ٩٣

المستصر ٤

مصطفى كامل ١٣

المعتمد على الله ٦١

المغيرة بن عبد الرحمن الخزوى ٤٥ ، ٤٦

المنذر بن محمد ٨٣

موسى (عليه السلام) ٢٨ ، ٧١

وليد بن الخيزران ٦

يحيى بن ابراهيم (بن مزين) ٧٣ ، ٧٧

يحيى بن عبد العزيز ٢١ : ٥٠ ، ٥١ ، ٧٧ ، ٨٥

يحيى بن عمر ٦٠ ، ٨٦

يحيى بن يحيى ٤٣ : ٥٥ - ٦٧

(ب) الأعلام الأجنبية :

أنخل حونتالت بالتشا ٥

ألمونسو السادس ٥

أمدور دي لوس ريوس ٦

إيسيلرو دي لاس كانخيخاس ٤

جر يتر ٦

فرانيسكو ميمونيت ٣

لبنى روفنسالك ٦ ، ٧ ، ٦٠

مارويل جومس مورينو ٤

ملياس فالبيكروما ٦

٢ - الطوائف والجماعات

أهل الجزية ٣١ - ٧٩

أهل الذمة (التميون) ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٧ ، ١٨ ،

٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٧ .

٧٨ ، ٧٩ ، ٨٣

أهل الكتاب ٣ ، ٦

أهل الصلح ٣١ ، ٦٧ ، ٧٨

أهل المعونة ٣١ ، ٧٩

البربر ١١

الأتراك ٨٠

عيد ٢٢ ، ٢٣

الصقالية ٣١ ، ٨٠

المعجم ٢٤ ، ٣٢ ، ٥٨ ، ٨١ ، ٨٢

لقوط ١١ : ١٢

المالكة ١٢

مملوك (ج : مماليك) ٢٠ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٨٠

المرباطون ١٤

المستعمرون ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٢

المسيحيون (النصارى ، الطائفة النصرانية) ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ،

٩ ، ١١ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٣ ،

٤٨ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨١

اليهود ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٢ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٩ ،

٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٤٧ ، ٧٣ ، ٧٧

٢ - الأماكن

أبليس ٢٤ ، ٥٨

أسبانيا ٤ ، ٦٠

أهميرية ٤٤

الأندلس ٣ ، ٦ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٧ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٣ ،

٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٦

بباستر Bobastro ٣٢ ، ٨٣ ، ٨٤

البراجلة ١٤

فاكرنا ٨٣

جيان Juan ١٤ ، ٥١

الحجاز ٤٤ ، ٧٨

الرباط ١٤

رندة ٨٣

رقة ٨٣

الزاوية الناصرية ١٤

طرجيلة ٣١ ، ٨١

طليطلة Toledo ٥ ، ٦ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٦٧

١٤	طنجة
١٤ Granada	غرناطة
٨٦	القاهرة
٥ Castilla	قشتالة
١٤ Cordoba	قرطبة
٥١ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٤	
٧٣ ، ٤٥	القيروان
٢٧	قلعة
٨٣ Malaga	مálaga
٤٥	المدينة
٦٣ ، ٦١ ، ٢٥	مسجد صواب
٨٦ ، ٤٤	مصر
١٤	مكناسة

٤ - المصطلحات الفقهية

٥٣	ابتياع
٣٥ ، ٢٢	إجارة
٥	إجارات
١٢	الاجتهاد
٨٥ ، ٥٤ ، ٢٥ ، ٦٣	أجل (ج ؛ آجال)
٦٧ ، ٦١ ، ٢٨ ، ٢٧ ، ٢٦ ، ١٨ ، ٩ ، ٥	أحياس
٢٣	الاحتباس
٨٤ ، ٧٨ ، ٦١ ، ٣٧ ، ٢٧ ، ١٧ ، ١٤ ، ١٢ ، ٧	الأحكام
٢٨ ، ٢٦ ، ٢٣ ، ٢٢ ، ٢١	ادعاء
٨١ ، ٧٨ ، ٦٧	أرض (أهل) المصلحة
٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨	أرض العنوة
٧٢ ، ٢٨	استئانة
٦٤ ، ٦٣ ، ٦٢ ، ٥٧ ، ٢٤	الإسراع

الإمناذ	١٨
الأصول	١٢
الاعتدال	١٨
إعداد	٢٥ : ٦٢ : ٦٤ : ٧٧
إكرام	٢٧
أمانة (الجامع)	٢١ : ٦١
أوقاف	٥
البلوغ	١٩ : ٤٥
بيع	٢٤ : ٢٧ : ٢٨ : ٥٢ : ٦٨ : ٦٩ : ٧٣ : ٧٨ : ٧٩ : ٨٠
بليحة	٩
بليحة	٢٢ : ٢٤ : ٢٥ : ٣٢ : ٣٣ : ٤٨ : ٥٠ : ٥٢ : ٥٣ : ٥٤
	٥٥ : ٥٨ : ٥٩ : ٦٠ : ٨١ : ٨٤ : ٨٥
بيع	٥ : ٩ : ١٨
للتأجيل	٦٢
للتباعد	٢٦ : ٢٩
التثبت	٨
التداول	٢٦
الترجيح	١٨
التصامع	٨ : ٣٧ : ٣٨ : ٣٩
التسوية	١٨
النوم	٦٢ : ٦٣
التهديد	١٩
التوثيق	٨ : ٢٦
الجرم	٨
الجيرة	١٣ : ٣٦ : ٣٧ : ٣٩ : ٨٠ : ٨١
الحاض	٢٠
الحبس	١٩ : ٢٦ : ٢٧ : ٣١ : ٦٥ : ٦٦ : ٦٧ : ٦٨ : ٦٩ : ٨١ : ٨٢
الحجة	٢٣ : ٨٥ : ٨٦

الحمد (ج : الحدود)	٢٩ ، ١٨
الحملة	٨١ ، ٦٠ ، ٦
حضانة	٨٦ ، ٣٩ ، ٣٣ ، ١٨
حكم (ج : أحكام)	٦٣ ، ٦١ ، ٢٣
الخلع	٢٣ ، ٢٢ ، ١٩ ، ٨ ، ٧
الخبارة	٦٨ ، ٦٦ ، ٦٤ ، ٢٣
الخراج	٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٢٨ ، ١٣
الخيل (صاحب)	٨٠
الدعوى	٨٥ ، ٥٦ ، ٥٤ ، ٢٣
ردة (الارتداد)	١٩ ، ١٨ ، ٧
رق	٢٢
رهن (ج : رهون)	٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٥
السند	٢٦
السوق (صاحب)	٦٠ ، ٢٥
الشرطة (صاحب)	٨٠
الشنوغة (ج : شنوغات)	٧٧ ، ٦١ ، ٦٠ ، ٣٠ ، ٢٥ ، ٩
الشهادة	٨٢ ، ٦٦ ، ٥٤ ، ٢٦ ، ٢٤ ، ٢٣
الضمان	٥٠ ، ٢١
المعدالة	٣٧ ، ١٧ ، ٨
عدل	٨٤ ، ٥٤ ، ٢٠
العقاب	١٨
العقد (ج : عقود)	٦٨ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ١١
العرم	٣٠ ، ٢١
الفتوى	٢٩ ، ٨
الفتيا	٨٥
فقي	٧٩
قياسر	٢٧

القربى ٢٢

قضاء ٧ ، ٩ ، ١١ ، ١٧ ، ٢٤ ، ٤٥ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٤

قضاء الجماعة ٨ ، ٩ ، ٢٥ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ٨١

لقباس ١٢

كراة ٦٥

المدهون (م . ملح) ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٧٥ ، ٧٦

مراهنق ١٩ ، ٤٣ ، ٤٥

المراهنق ١٩

مزارعت ٥

المساواة ٨ ، ٣٣

المصالحة ٣٦

مضاربة ٢٩

المعاملات ٧ ، ١٧

معاوض ٥٦

معاوضة ٢٤ ، ٥٧

المنازعات (م . منازعة) ٩ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤

المنفعة ٢١ ، ٥١

مواريث ٥

ميرث ١٩ ، ٤٦

فكل ٢٤ ، ٣٠ ، ٧٦ ، ٧٧

لوعيد ٨ ، ١٩ ، ٤٣

الوكالة (ج : وكالات) ٢٤ ، ٥٩ ، ٧٥ ، ٧٦

اليمين ٦٢ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧

٥ - الكتب الفقهية

أحكام بن زياد (لأحمد بن محمد بن زياد) ٧٠ ، ٨١ ، ٨٦

التفريع (لابن الجلاب) ٧٢

العتبية (لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز العتيبي) ٧٥ ، ٧٦

(كتاب) ابن الحارث (محمد بن حارث الخشني) ٨٩

(كتاب) ابن سمون ٢٢ : ٢٦

المبسوط ٧٥

المأونة (لسمعون) ٦٥ . ٧٤ : ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩

الرواضحة (لابن حبيب) ٢٩ . ٥٥ ، ٧٤ . ٧٧

محتوى الكتاب

الصفحة	
١	تقديم
١١	تمهيد
١٤	مخطوط الأحكام الكبرى
١٤	القاضي أبو الأصبغ عيسى
١٥	عرض القضايا
١٩	القضية الأولى
٢٠	القضية الثانية
٢٠	القضية الثالثة
٢٢	القضية الرابعة
٢٣	القضية الخامسة
٢٤	القضية السادسة
٢٥	القضية السابعة
٢٦	القضية الثامنة
٢٨	القضية التاسعة
٢٨	القضية العاشرة
٣٠	القضية الحادية عشرة
٣١	القضية الثانية عشرة
٣٢	القضية الثالثة عشرة
٣٢	القضية الرابعة عشرة
٣٢	القضية الخامسة عشرة
٣٣	القضية السادسة عشرة
٣٥	نظرة عامة في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس
٤١	نصوص الوثائق
٤٣	١ - غلام أسلم ثم عاد إلى النصرانية دينه

الصفحة

- ٢ - صبي أسلم وأراد الرجوع إلى دينه ... ٤٦
- ٣ - غلام يزعم أنه حر وأنه يكره على اليهودية وادعى يهودي أنه مملوكه فوقف عند أمين فقال الأمين : أنه أبق منه ... ٤٧
- ٤ - يهودي ادعى في غلام خدمه أنه مملوكه ... ٥١
- ٥ - (١) دعوى في فدان غلب صاحبه عليه وحيز وعين ... ٥٦
- (ب) شوري أخرى في حله القضية ... ٥٧
- ٦ - (١) دعوى عجم أهل ابطليس على أسماء بنت ابن حيون ... ٥٨
- (ب) شوري في قضيتهم أيضاً وقيام القومس عنهم بغور وكالة .. ٥٩
- ٧ - شوري في بيت متهم بين دار حسان ودار شنوغة اليهود ... ٦٠
- ٨ - جنة ابتاعها مسلم من بعض أهل الذمة ثم قام ابن أنسى بابتاعها يدعى أنه كان قد حبسها عليه قبل بيعها ... ٦٥
- ٩ - نصرانية زعمت أن عيسى هو الله تعالى وقالت : كذب محمد قبيحا ادعى من توبته عليه السلام ، صدق الله وكلمت ... ٧٠
- ١٠ - من ادعى بيع ثوب من إنسان وقال المدعى عليه بل أمرتني ببيعه ... ٧٣
- ١١ - في منع أهل الذمة لإحداث الكنائس ... ٧٧
- ١٢ - فدان محبس على مسجد ادعى مدع أنه من مال الجزية ... ٨٠
- ١٣ - في مرور العجل والنصارى على المقابر ... ٨١
- ١٤ - حبس العجم للغزو في الدم وتشكيهم طول محبهم .. ٨٢
- ١٥ - رجل ادعى شادماً في ملك ابن حقهصون ... ٨٣
- ١٦ - الجدة للأثم - وإن كانت نصرانية - أحق بالخصانة ... ٨٦
- ثبت بأسماء المصادر والمراجع ... ٨٧

الفهارس :

- ١ - الأعلام ... ٩٩
- ٢ - المطراف والجوامع ... ١٠٣
- ٣ - الأماكن ... ١٠٤
- ٤ - المصطلحات الفقهية ... ١٠٥
- ٥ - الكتب الفقهية ... ١٠٩

تصويبات

الصفحة	الطر	الخطأ	الصواب
٢٧	١٦	٨١ هـ	٤٨٤ هـ
٢٧	٢١	بالورقة	بلورقة
٤٣	١٨	حاشية رقم (٨٣)	حاشية رقم (١٤)
٤٤	٢٢	عبيد الله	عبد الله
٤٨	١٤	Toledo	Toledo
٥١	١٧	أبوب من هاشم	أبوب بن سليمان بن هاشم
٥٥	(٢ من أسفل)	حاشية ٢٣	حاشية ٤٣
٦٠	٢٠	ليثى بروفنالك	ليثى بروفنسال
٦١	١٩	البناهة	النباهة
٧٠	١	(و)	(g)
٨٣	١٦	المعروف بخصصون	المعروف بخصصون
٩٣	١٧	بالأفست	بالأوفست
٩٤	(٢ من أسفل)	أبو الأصيح	أبي الأصيح

دتم الإيداع ٢١٥٥ / ١٩٨٠

الطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالمظلة الصناعية بالعباسية
البيروت : ٨٢٦٢٨٠ المصاهرة

